وزارة التعليـــــــم العـــــــالـــي و البحـــــــــث العلمـــــــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية 2018/2017

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التأمين الفلاحي ودوره في دعم التنمية الفلاحية
- دراسة حالة CRMA -الطارف-

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطلبة:

- بن شعلية مهدي
- حمايرية خالد

تحت إشراف الأستاذة :

* بوقفة نفيسة

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

إلى الوالدين الكريمين

إلى أساتذتي

إلى الزملاء و الزميلات

إلى الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين

إلى كل من علمونا ولو حرفا

نهدي هذا العمل المتواضع راجين من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

مهدي و خالد

شكر و عرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الانبياء والمرسلين

نحمد الله ونشكره على توفيقنا لانهاء هذا العمل المتواضع

نود أن نعرب عن جزيل الشكر والامتنان الى كل من قدم لنا يد العون

من اجل انجاز هذا العمل منذ ارساء لبنته الاولى الى اتمامه

ونتقدم بفائق الشكر الى الاستاذة المشرفة "بوقفة نفيسة"التي ساعدتنا

على اتمام هذا كما ندين بالشكر والعرفان لجميع عمال وكالة "الصندوق

الجهوي للتعاون الفلاحي الطارف"

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 1-1	أهمية التأمين الفلاحي	(21)
شكل رقم 1-2	المخاطر المناخية التي يتعرض لها الفلاحون	(24)
شكل رقم 2-1	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي و اجمال التأمين على الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	(63)
شكل رقم 2-2	تطور انتاج المحاصيل و الماشية في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)	(65)
شكل رقم 2-3	تطور حصة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة (2012-2015)	(66)
شكل رقم 3-1	الهيكل التنظيمي لـ CRMA	(78)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 2-1	الأحجام المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في ظل المخططات الثلاثة	(40)
جدول رقم 2-2	ملخص لأنواع القروض الفلاحية	(51)
جدول رقم 2-3	منتجات و عقود التأمين الفلاحي المسوقة من قبل الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي	(61)
جدول رقم 2-4	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	(62)
جدول رقم 2-5	تطور إنتاج المحاصيل و الماشية في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)	(64)
جدول رقم 2-6	تطور حصة الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي خلال الفترة (2012-2015)	(66)
جدول رقم 3-1	الإعفاءات الواجب خصمها على الحادث	(82)
جدول رقم 3-2	الضمانات الممنوحة في العقد	(85)
جدول رقم 3-3	حساب مبلغ الخسائر لعدد الدجاج المتوفي كل 15 يوم	(91)

قائمة المختصرات والرموز

الرمز	باللغة العربية	باللغة الفرنسية
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	Caisse Nationale de Mutualité Agricole
CRMA	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	Caisse Régionalede Mutualité Agricole
CMAR	صندوق التعاون الفلاحي للمعاشات	Caisse de Mutualité Agricole de la retraite
FGA	صندوق الضمان الفلاحي	Fonds de Garantie Agricole
FNDIA	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	FondsNationalde Développement de l'investissementAgricole

قائمة المراجع

– أولا: الكتب.

1– باللغة العربية.

- سمير صادق عادي، **التأمين من الحريق**، دار الثقافة والتوزيع،

– عادل هنري ، (2005) الموارد الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة

- عبد الهادي السيد محمد تقي الدين، (2003): **عقد التأمين حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان .

– كاظم الموسري، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأول، دار البازوري العلمية للنشر، الأردن،.

– ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية.

1– باللغة العربية.

– أمال حنفاوي، (2001-2004) مشاريع الجزائر الاستثمارية في القاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013

– باش أحمد ، القطاع الفلاحي ومتطلبات الإصلاح،2003. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثاني.

– ترعي عز الدين، (2013): **السياسات الفلاحية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثالث و الثلاثون، المجلد التاسع

– فاطمة الزهراء طاهري، (2011): **دور التأمين في تسيير المخاطر الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 22، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

– عماد حسن النجفي،(2010): **السياسات الفلاحية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي**، مؤشرات عن الاقتصاد الفلاحي السوري، مجلة تنمية الرافدين، العدد مائة، المجلد الثاني و الثلاثون، العراق

– سالم توفيق النجفي، (2013): **سياسات الأمن الغذائي العربي، حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير**، مجلة المستقبل العربي، العدد السادس عشر وأربعة مئة، أكتوبر،.

– ناهد عبد اللطيف، (2010): **تقييم سياسات الاستثمار و التمويل الفلاحي في مصر المحددات والحلول**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثاني والخمسون

2– باللغات الأجنبية.

–Organisation de coopération et de développement économiques، politiques agricoles des économies émergentes : suivi et évaluation، 2009.

– ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية.

1– باللغة العربية.

–زبيري رابح،(2004): حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،بدون صفحات .

– سهيلة مصطفى، (2017): الاستثمار الفلاحي و أثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، الجزائر .

– عمر عزاوي، (2005): استراتيجية التنمية الفلاحية وواقع فلاحة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر

– غردي محمد ،(2012)، القطاع الفلاحي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر سايح بوزيد، (2007): تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

– ميلزي أحمد أمين، (2014–2015):دور التأمين المصغر في التنمية القطاع الفلاحي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر .

– هيشر أحمد التيجاني،(2015/2014): مدى مساهمة قطاع الفلاحة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد .

– منصوري الزين، (2004):**الآليات تشجيع الاستثمار كأداة تمويل التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،.

– حركات عبد الغفور و مرغادي مصدق ،(2016): دور القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الفلاحية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية" بدر")، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة تبسة، الجزائر

– زاوي بومدين، (2016): التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مصطفى إسطنبولي–معسكر، الجزائر

– سناني عبد الصادق، (2016–2017)، **أثر التأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي** ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي، ورقلة،

– ايوب زكرياء وملال كريمة، (2016): **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر 1999–2015**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر– سعيدة، الجزائر

- كعباش ريم و ناجم وفاء، (2017): التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية" BADR"عين الدفلى، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة –عين الدفلى، الجزائر

– رابعا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية.

1– باللغة العربية.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009): **ورشة عمل تعميم الخدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية**، القاهرة، جمهورية مصر العربية،

- مليكة مزراق، (2013-2014): **تأمينات الأخطار الفلاحية ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الفلاحي**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

2– باللغات الأجنبية.

– Abderrahmane B "offre national en matière d'assurance agricol "Séminaire sur les risques agricoles , Alger, 2007

– خامسا: مواقع الإنترنت الرسمية.

1– باللغة العربية.

– خليل حسين،(2006) : **السياسات الفلاحية في الدول العربية، من كتاب السياسات العامة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، نقلا عن الموقع الالكتروني للدراسات و البحوث الاستراتيجية //http drkhalilhussein.blogspot.com/ 2011/02/blog-post-8453.html

2– باللغات الأجنبية.

– Condition g générale , multirisque agricole , CRMA

ملخص

للتأمين الفلاحي دور فعال ومهم في دعم مجهودات التنمية الفلاحية، ذلك لما يوفره من تعويضات مالية للتخفيف من حدة الخسائر التي تنجر عن مخاطر متعددة يتعرض لها النشاط الفلاحي، وبذلك فهو في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الإنتاجية بصفة خاصة واستمرار القطاع الفلاحي بصفة عامة.

من خلال هذه الدراسة حاولنا إظهار مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع الفلاحي، وواقع التأمين الفلاحي في الجزائر خاصة على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف.

الكلمات المفتاحية: *التنمية الفلاحية، المخاطر الفلاحية، التأمين الفلاحي، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي -الطارف.*

Résume :

L'assurance agricole joue un rôle actif dans le soutien des efforts de développement du secteur agricole, en ce qui concerne le versement d'une indemnité financière pour atténuer les pertes qui a traîné sur plusieurs risques menaçant l'activité agricole, elle contribue à la stabilité du revenu de l'agriculteur et assurer le renouvellement de la capacité d'investissement en particulier, et stabilité du secteur agricole en général.

A travers notre étude, nous avons essayé de montrer les différents risques du secteur agricole et la réalité de l'assurance agricole en Algérie et au niveau de la Caisse régionale des mutuelles agricoles d'El-Taref.

***Mots clés**: Développement agricole , risques agricoles, assurance agricole, Caisse régionale des mutuelles agricoles d'El-Taref*

مقـــــدمـة

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية، بالإضافة إلى أنه يوفر المواد الأولية الفلاحية. فكان بمثابة القلب النابض لاقتصاديات الدول المتقدمة، كما يساهم كذلك في بناء اقتصاد فلاحي للدول النامية، فالدول المتقدمة وصلت إلى مرحلة متطورة في هذا المجال مما أهلها لتحقيق الأمن الغذائي، أما الدول النامية فقد سعت إلى تحقيق نفس الهدف، من خلال تبنيها لسياسات تنمية فلاحية لدعم هذا القطاع والإرتقاء بدوره في كل مرة.

وبالنظر إلى أهمية القطاع الفلاحي من جهة، وحساسية هذا القطاع وانكشافه أمام العديد من المخاطر التي تؤثر سلبا على العملية والإنتاج الفلاحيين وبالتالي على دخول المنتجين الفلاحيين، تبرز أهمية التأمين الفلاحي كآلية لدعم التنمية الفلاحية وذلك بإشاعة نوع من الأمان لدى الفلاح خاصة الصغار منهم بتحمل جزء من المخاطر وتعويض الخسائر. وتنشأ هذه المخاطر كنتيجة للتقلبات المناخية والظروف الطبيعية غير الملائمة والإصابة بالآفات الزراعية ... ومن ثم تتبين شدة حاجة الفلاحين إلى خدمات التأمين الفلاحي سواء كعامل محفز على تثبيت الفلاحين الصغار، أو للمساعدة على التوسع في النشاط الفلاحي.

وبالإستفادة من تجارب إدخال خدمات التأمين الفلاحي في بعض الدول، وكذا توصيات المنظمات المهتمة بالقطاع، فقد أدخلت الجزائر خدمات التأمين الفلاحي وأوكلت مهمة تسييره إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA). واعتبرت الجزائر ذلك من بين الجهود الكثيرة المبذولة للإرتقاء بالقطاع الفلاحي إلى المكانة المهمة له في التنمية الإقصادية.

وفي هذا السياق ونظرا للأهمية التي يكسبها التأمين الفلاحي نطرح إشكالية البحث التالية:

ما هو دور التأمين الفلاحي في تغطية المخاطر ودعم التنمية الفلاحية في الجزائر؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هو مفهوم التأمين الفلاحي؟ وبماذا يمتاز؟
- ما هي الأخطار الفلاحية التي يغطيها التأمين الفلاحي؟
- ما هي منتجات وعقود التأمين الفلاحي؟
- إلى أي مدى يسهم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفروعه الجهوية في تغطية المخاطر الفلاحية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: سعيا للإجابة على التساؤلات السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1- التأمين الفلاحي رافع مهم من الروافع الداعمة للتنمية الفلاحية؛

2- المخاطر الفلاحية هي مخاطر ذات طبيعة خاصة وتستدعي تأمينا مكيفا لها؛

3- ساهم التأمين الفلاحي في الجزائر بدعم التنمية الفلاحية

4- يبذل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف مجهودات كبيرة لتأمين الفلاحين في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج نشاطا مهما من الأنشطة الممارسة في مختلف الدول، والمتمثل في التأمين الفلاحي الذي له دور كبير في النهوض بالقطاع الفلاحي، محاولين من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة لهذا النوع من التأمين وتبيان مختلف مزاياه وإجراءات تطبيقه في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1- توضيح الأهمية المزدوجة للتأمين الفلاحي في مساعدة للأطراف المستفيدة والمتمثلة في الفلاحين، وفي دعم التنمية الفلاحية؛

2- التعرف على منتجات وعقود التامين الفلاحي كما يطبقها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛

3- التعرف على إجراءات تطبيق حالة تأمين الفلاحي في الصناديق الجهوية وخاصة في الصندوق محل الدراسة.

أسباب اختيار الدراسة:

يمكن تلخيص الأسباب التي دفعتنا إلى تناول هذه الدراسة، في حيوية الموضوع في حد ذاته في أي دولة لأنه يمس طبقة مهمة في أي بلد وهي طبقة الفلاحين ومالكي المستثمرات الفلاحية، والرغبة في معرفة كيفية تسوية عملية التأمين على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وآلية سيره وتقنية التعويض.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية والأسئلة الفرعية، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موضوعنا القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالدراسة، من خلال وصف الظواهر وتحليلها ومعرفة كيفية سيرها هذا من الجانب النظري، أما من الناحية التطبيقية استعنا بمنهج دراسة الحالة بإجراء دراسة ميدانية في محل التربص الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة الطارف اعتمادا على الوثائق والمنشورات الخاصة بالصندوق، وذلك لتبيان كيفية حساب الأقساط وأداء التعويضات.

ولقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع بغية إضافة مصداقية أكثر.

الدراسات السابقة:

ورد موضوع التأمين الفلاحي في العديد من الدراسات السابق التي استفدنا منها، نذكر بعضها:

– دراسة قريشي العيد، (2017): **مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 01. سلط الباحث الضوء على أهمية ودور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطاع الفلاحي بالجزائر وتحقيق التنمية الإقتصادية، وأظهرت الدراسة أن للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطاع الفلاحي والمساهمة في تعويض خسائر الفلاحون؛

- دراسة يحياوي مفيدة وبوشارب خالد، (2014): **واقع التأمين الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة تأمينات متعددة الأخطار للبيوت البلاستيكية بـ CRMA بسكرة**، الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 29/28 أكتوبر 2014، جامعة المدية. أبرز البحث أهمية التأمين الفلاحي والدور الذي يقوم به الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ببسكرة، من خلال تقديم نموذج عن منتج تأميني متمثل في حالة تأمينات متعددة الأخطار للبيوت البلاستيكية؛

- دراسة عامر أسامة، (2014): **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002**، الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، يومي 25/23 نوفمبر 2014، جامعة الشلف. درس فيه الباحث أثر التأمين الفلاحي على دعم القطاع الفلاحي وتوصل إلى أهمية هذا الأثر من خلال التعبير عنها بالتطور في الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2003- 2013.

هيكل الدراسة:

قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول**: الإطار المفاهيمي للتنمية الفلاحية والتأمين الفلاحي، تطرقنا فيه إلى أهمية القطاع الفلاحي وسياسات التنمية الفلاحية المنتهجة في الميحث الأول، أما المبحث الثاني فخصصناه للتعريف بمخاطر القطاع الفلاحي والتأمين الفلاحي وأهميته، بينما خصصنا المبحث الثالث لعرض بعض تجارب التأمين الفلاحي؛
- **الفصل الثاني**: تناولنا جهود الجزائر في ترقية القطاع الفلاحي من خلال السياسات التي انتهجتها في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تجربة التأمين الفلاحي في الجزائر؛
- **الفصل الثالث**: تناولنا دراسة حالة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة الطارف حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي محل الدراسة، أما في المبحث الثاني

سنقوم بدراسة حالة لمنتوج تأمين فلاحي والمتمثل في التأمين على الدواجن من خلال تبيان موضوع عقد التأمين، وتطرقنا فيه إلى أيضا إلى إجراءات إبرام العقد وكيفية استفاء التعويضات عند وقوع الحادث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية الفلاحية و التأمين الفلاحي

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات داخل الاقتصاد ، كما أن للتأمين دور في التنمية الفلاحية من حيث كون التأمين الفلاحي أداة تنموية باتجاه استدامة دخل المزارعين وتعظيم ربحهم فهو يلعب دور كبيرا في التنمية الفلاحية، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة و الحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، وفي تقليل المخاطر وتعويض المزارعين مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، فكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدى بالإنسان إلى استحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدم العديد من التغطيات التأمينية التي من شأنها أن تساعد وتعزز بل وتعمق من أعمال التنمية الفلاحية، و قد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول : عموميات حول الفلاحة والتنمية الفلاحية وفي المبحث الثاني إلى التأمين الفلاحي ودوره في تنمية القطاع الفلاحي و في المبحث الأخير تطرقنا إلى مساهمة التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية من خلال تجارب بعض الدول .

المبحث الأول:عموميات حول الفلاحة والتنمية الفلاحية

تحتل الفلاحة أهمية خاصة في التنمية الإقتصادية لأنها مورد للاحتياجات الغذائية، لذا ينبغي العناية بها والاستعانة في تحقيقها بكافة الأصول العلمية والتكنولوجية الحديثة على نحو ينسق بينها وبين الأساليب والموارد التي تتصل بها وتساعد على إنمائها. نحاول في هذا المبحث إبراز الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي وذلك من خلال ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول: تعريف الفلاحة وأنواعها والموارد الفلاحية، وأهمية القطاع الفلاحي، أما المطلب الثاني مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها، المقومات، وعقبات رئيسية في طريق التنمية الفلاحية. وأخيرا المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى مفهوم السياسات الفلاحية وأهميتها وكذا تطور هذه السياسات.

المطلب الأول: التعريف بالفلاحة وأهميتها الإقتصادية

يعد النشاط الفلاحي من أقدم الأنشطة في التاريخ الإقتصادي كما أنه من أهم فروع النشاط الاقتصادي والإنساني، لذلك فالاهتمام بالفلاحة يبقى من القضايا المتجددة نظرا لمكانتها في التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف الفلاحة وأنواعها:

تعرف الفلاحة بأنها: "نشاط اقتصادي بهدف لاستغلال الثروة للحصول على الثروة عن طريق زيادة الإنتاج النباتي والحيواني بواسطة التربة وتحسن الظروف الإنتاج لسد حاجات الإنسان من مأكل وملبس ومسكن وعلى هذا الأساس تشمل الإنتاج النباتي والحيواني معا.

وعرف "ابن خلدون" الفلاحة بأنها "اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها وازدهاراها، وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله واستخراج حبة من غلافه وهي أقدم الصنائع كما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الإنسان غالبا.

وقد أصبح النشاط الفلاحي يتضمن جميع الفعاليات التي يمارسها المزارع كفلاحة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية، و اقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الحيوانات والنحل، كما يشمل النشاط الفلاحي الأعمال التكميلية التي تجري بالمزرعة كالتسويق الذي يقوم به الوسطاء.[1]

هناك طرق عديدة لاستغلال الأرض وفلاحتها، وتختلف هذه الطرق الفلاحية من منطقة إلى أخرى تبعا لمدى توفر الأراضي الصالحة للفلاحة ومدى توفير الأيدي العاملة ورأس المال، وأهم هذه الطرق:

- **الفلاحة الكثيفة:** يتسم هذا النوع من الفلاحة بإعطاء الأولوية في التنمية الرأسية للموارد الفلاحية، وزيادة إنتاجية الوحدة الفلاحية عن طريق فلاحتها على مدار السنة وتكثيف الجهود في الإستفادة منها حتى تنتج أكبر محصول ممكن، وذلك من خلال زيادة المخصبات وإتباع نظام الدورات.[2]

وتتسم الفلاحة الكثيفة بعدد من الخصائص من أهمها: ارتفاع إنتاجية الأراضي إذا ما قورن بغيرها من الأراضي الفلاحية الأخرى. ويسود هذا النوع من الفلاحة في البلدان التي تعاني من مشكلة قلة الأراضي الفلاحية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الأراضي الفلاحية، وانخفاض إنتاجية العامل نظرا لكثرة عدد العمال الذين يشتغلون الأرض الفلاحية؛[3]

---

[1] سايح بوزيد، (2007): **تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 09.

[2] سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص10

[3] باش أحمد، (2003)، **القطاع الفلاحي ومتطلبات الإصلاح**. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثاني، ، ص89.

❖ **الفلاحة الواسعة:** التوسع الفلاحي أو التنمية الأفقية هو زيادة مساحة الرقعة المزروعة بإضافة مساحات جديدة من الأراضي البور القابلة للاستثمار الفلاحي، وذلك بعد تهيئتها وإعدادها إعدادا جيدا. ويسود هذا النوع من الفلاحة في المناطق التي لديها أراض فلاحية شاسعة بجانب رؤوس الأموال من المعدات والآلات ومستلزمات الفلاحة الأخرى بالإضافة إلى توفر الخبرات الفنية وسهولة ورخص أجور نقل المحاصيل المختلفة إلى الأسواق، ويوجد هذا النوع الأخير من الفلاحة في بعض البلدان المتقدمة صناعيا.[1]

ثانيا: الموارد الفلاحية

وتضم الموارد الفلاحية مما يلي:

❖ **الموارد الطبيعية الفلاحية:** تعتبر الموارد الطبيعية بعناصرها المختلفة من أرض ومياه ومناخ القاعدة الأساسية للقطاعات الإقتصادية بصفة عامة والقطاع الفلاحي، مما يستدعي دراسة الإمكانيات المتاحة من تلك الموارد وتوزيعها بين البلدان المختلفة ومدى الإستفادة منها وحجم المتعطل منها، وهذا يتأكد أكثر بعد ظهور ما يسمى بالمشكلة الغذائية والتي تتفاقم يوميا بعد يوم على المستوى الدولي والإقليمي [2]

تنقسم الموارد الطبيعية الفلاحية والتي يقوم عليها النشاط الفلاحي بشكل أساسي إلى:

الأرض الفلاحية، الموارد المائية، والظواهر المناخية والعوامل الجوية، والثروة الحيوانية. وسنهتم هنا بتحليل أهم العناصر:

- **الموارد الأرضية:** يتوفر في العالم من الموارد الأرضية الصالحة للفلاحة ما يفي باحتياجات سكانه بل تؤكد بعض الدراسات كفاية الموارد المذكورة لما يزيد عن احتياجات العالم من الحاصلات الفلاحية.فمثلا تضم البلدان النامية مساحات واسعة من الأراضي القابلة للفلاحة والمراعي الدائمة والغابات. على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الفلاحي، لصالح العمل والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الفلاحية الحديثة، إلا أن الأرض تبقى ببعديها الكمي (المساحي) والنوعي (الخصوبة)، تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي وبالتالي فإن الأرض الفلاحية تعد ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، والأرض بمفهومها التقني الاقتصادي، أي بمفهومها الإنتاجي الفلاحي، قابلة للزيادة والنقصان من حيث المساحة،

[1] عادل هنري ، (2005) **الموارد الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 117-118.

[2] سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الفلاحي** ، مرجع سبق ذكره، ص11

كما أنها قابلة للتحسن أو التدهور من حيث الخصوبة، وهناك مجموعتين من العوامل تؤثر بشكل متعاكس على مساحة الأرض الفلاحية وهما:[1]

-عوامل تؤثر بشكل إيجابي وتؤدي إلى زيادة المساحة (توسع أفقي في الأرض، و في الاستصلاح...)

-عوامل تؤثر بشكل سلبي و تؤدي إلى انحصار المساحة (التوسع العمراني، الانجراف، والتعرية والتملح..).

بغية تحسين الإنتاج الفلاحي كما ونوعا، يمارس النشاط الفلاحي عادة على ثلاث مراحل [2]

- محور زيادة مساحة الأرض المزروعة، أو التوسع الأفقي؛
- محور زيادة المساحة المحصولية، أي التكثيف المحصولي؛
- محور زيادة إنتاجية وحدة المساحة، أي التوسع الرئيسي (إنتاجية وحدة المياه)؛

وقد يتم العمل على المحاور الثلاثة أو التركيز على محور أو محورين.

- **الموارد المائية:** الماء ضروري للتنمية الفلاحية أكثر من أي عنصر إنتاجي آخر، إذ لا يمكن أن توجد أرض فلاحية مهما بلغت خصوصيتها ومهما تميز موقعها إذ لم تتوفر لها الكميات الكافية من المياه اللازمة لفلاحتها.

وتعود مصادر الموارد المائية إلى مياه مطرية وسطحية وجوفية، وتتفاوت دول العالم تفاوتا كبيرا من حيث وفرة أو ندرة الموارد المائية إذ يتوفر في بعضها كميات وفيرة بسبب وجود الأنهار الكبيرة أو المخزون الجوفي الوفير من المياه، كما تشح الموارد المائية لدى البعض الآخر من البلدان النامية فضلا عن تقلبها من موسم لآخر.[3]

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات عموما بما في ذلك الفلاحة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى باعتباره موردا نادرا فإنه يفرض البحث والاهتمام بـ "إدارة الندرة" وباستراتيجيتها، وبالسياسات المتعلقة بها، وتفرض ضرورة العمل على تنمية هذا المورد و ترشيد استخدامه وحمايته من الهدر والتلوث وذلك لأن الطلب على المياه في العالم في ازدياد مستمر بسبب زيادة عدد السكان، والتنمية الصناعية، والتنمية السياحية، وتنمية الفلاحة.[4]

---

[1] عمر عزاوي، (2005): **استراتيجية التنمية الفلاحية وواقع فلاحة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص15.

[2] سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] ميلزي أحمد أمين، (2014-2015):**دور التأمين المصغر في التنمية القطاع الفلاحي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ص64.

[4] عمر عزاوي، مرجع سابق ، ص16.

- **الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية بما توفره للإقتصاد الوطني من قوى عاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية من أهم الموارد التي تؤثر في الإنتاج، كما أن كمية العمالة المتوفرة وتوزيعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة مؤشر إلى حد كبير على اتجاهات النمو في التنمية الاقتصادية لدى البلدان المختلفة.

إن تحليل الموارد الإنتاجية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الموردين الطبيعي والبشري لأن الموردين متداخلين في عملية التطوير الاقتصادي والشيء المهم هنا هو طبيعة العلاقة والتوازن بين هذين الموردين، إذ لا تكفي وفرة عنصر من عناصر الإنتاج لزيادة الدخل الوطني ما لم يكن هناك تناسب أمثل فيما بين العناصر، بالإضافة إلى إيجاد الحجم الأمثل للسكان مقابل الموارد الطبيعية المتوفرة، ذلك الحجم الذي يعرف بأنه: "ذلك العدد من السكان الذي يجعل متوسط الناتج الحقيقي أكبر ما يمكن.[1]

- **الموارد الرأسمالية الفلاحية:** يقسم رأس المال إلى:

-رأس المال المنتج أو السلع الإنتاجية؛

-رأس المال النقدي أو الأموال النقدية؛

-الرأسمال الاقتصادي: كالمرافق العامة مثل الكهرباء و التجهيزات الإنتاجية، الموارد الوسيطة....إلخ؛

-الرأسمال الاجتماعي: مثل المرافق الصحية و التعليم والسكن، والمقصود برأس المال حسب المفهوم الاقتصادي هو رأس المال المنتج.

ويشمل رأس المال المستثمر في الفلاحة كافة وسائل الإنتاج المادية المنتجة من قبل الإنسان، والتي تستعمل في المستقبل فهي تشمل شبكات الري والطرق والمباني و المكائن والآلات ووسائل الإنتاج.وعلى هذا الأساس سوف يتضمن مفهوم تراكم رأس المال في الفلاحة العناصر المادية التالية:[2]

- الرأس المال التقني: يشمل الأدوات والتجهيزات والآلات اللازمة لاستغلال الأمثل المساحات المستثمرة؛
- الرأس المال الحيواني والنباتي: تربية الحيوان والتشجير (الاستثمار بشكل عام)؛
- الرأس المال البيولوجي: الانتقاء الجيد للأسمدة والمبيدات التي تشكل عناصر تعطي ثمرات طيبة وإيجابية.

---

[1] أمال حنفاوي، (2001-2004) **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تقييم 'ثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص4.

[2] عمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص20

ثالثا: أهمية القطاع الفلاحي:

يحتل القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبيرة في الإقتصاد من خلال مساهمته في التنمية الشاملة للعديد من الدول .

وتساهم الفلاحة في التنمية الاقتصادية بأربع طرق رئيسية:[1]

- ❖ يعتمد نمو القطاعات غير الفلاحية بشكل كبير على الفلاحة المحلية وما تقدمه من منتجات غذائية ومواد أولية تستخدم في تصنيع العديد من المنتجات كالأقمشة؛
- ❖ يشكل الأشخاص العاملون في الفلاحة جزء مهما من السوق المحلي بسبب الاتجاه الكبير نو الفلاحة خلال المراحل الأولى من النمو الإقتصادي؛
- ❖ تعتبر الفلاحة مصدر لرأس المال والعمل بالنسبة لبقية القطاعات الإقتصادية، لأن الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي تتناقص مع ازدياد النمو الاقتصادي؛
- ❖ تساهم الفلاحة المحلية في ميزان المدفوعات إما من خلال زيادة قيمة الصادرات أو من خلال التوسع في إنتاج بدائل محلية للواردات الفلاحية.

المطلب الثاني: التنمية الفلاحية بين المقومات والتحديات

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية:

لقد تطرق العديد من المفكرين الإقتصاديين إلى مفهوم التنمية الفلاحية ومن أبرز تعاريفها [2] :

ما ذكرته المنظمة العالمية للغذاء الفلاحة هي"عملية متكاملة تهدف إلى ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل من حيث الكم والنوع إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الفلاحية بتوفير فرص العمل المستدامة وزيادة الدخل،وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الفلاحي المحافظة على الموارد الطبيعية، والعمل في حدود المستطاع للزيادة إنتاجيتها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية والمعترض البيئة للتلوث، والعمل على حماية القطاع الفلاحي من التعرض للعوامل

[1] سهيلة مصطفى، (2017): **الاستثمار الفلاحي و أثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، الجزائر، ص 23.

[2] سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص89.

الطبيعية والاقتصادية الاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج، وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الإنتاجي لضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.[1]

كما عرفت التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي ، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.[2]

ثانيا: أهداف التنمية الفلاحية:

من بين ما تهدف التنمية الفلاحية إلى تحقيقه ما يلي:

– زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الفلاحية ؛

–رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي؛

–تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى بمستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا،خاصة وأن الإنتاج الفلاحي تميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية؛

–التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة وتطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الفلاحية سواء نباتية أو حيوانية ،مع توفتَ حس مدخلات الإنتاج من آلات و بذور محسنة سلالات حيوانية جيدة، كمتابعتها عن طريق الإرشاد الفلاحي؛

–توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية،حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم كتوفر لهم الاستقرار.

---

[1] غردي محمد ،(2012)، **القطاع الفلاحي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر 3، ص.8

[2] عامر زهير، عامر أسامة، نفس المرجع السابق، ص 7

ثالثا:مقومات التنمية الفلاحية :

وعلى الرغم من أنه توجد اختلافات كبيرة في كمية ونوعية مصادر الثروة الطبيعية الوطنية من دولة لأخرى ممثلة في مساحة الأرض المنزوعة فعلا والقابلة للاستفلاح، الظروف المناخية والجغرافية كم ونوع مصادر الماء المتاح نسبة السكان للأرض وتوزيعهما الجغرافي، النمط الحيازي والاستغلالي ومتوسط سعة الملكية الفردية أو الأسرية إلا أنهم هذا الاختلاف،فإن معظم هذه الدول تتسم بسمات مميزة وعامة منها [1]:

1/ وجود إمكانات هائلة كامنة لزيادة الإنتاجية الفلاحية غير مستغلة استغلالا اقتصاديا أمثلا هنا كعادة فارق كبير جدًا بين إنتاجية الوحدة الأرضية الفلاحية أو وحدة العمل ووحدة المياه أ ووحدة الثروة بالدول الساعية للنمو مع إنتاجية نفس الوحدة في الدول المتقدمة التي تتشابه معها في ظروف الأرض والمناخ إلى حد كبير.

2/إمكانية غير محدودة لتنمية العنصر الإنساني في المجتمع: للإسراع والتعجيل بعملية التنمية الفلاحية وزيادة الإنتاجية الفلاحية والنباتية والحيوانية، فإن الأمر يتطلب إحداث تغيير في اتجاهات الناس نحو تقبل فكرة التغيير أولا ثم المشاركة الإيجابية في إحداثه .

لذلك فإن تنمية مصادر الثروة البشرية بالدول الساعية للنمو من خلال التعليم والإرشاد التدريب لا يقتصر فقط على احتمالات كبيرة للنمو الاقتصادي بل أيضًا في إمكانية تطبيق المستحدثات والأفكار العصرية الفلاحية و كل تقدم تقنى لزيادة الإنتاجية الفلاحية.

رابعا:عقبات رئيسية في طريق التنمية الفلاحية:

1/وفرة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية بالقياس العدد السكان وعدم توزيعها واستغلاله الاستغلال الأمثل؛

2/ الطبيعة الموسمية للنشاط الفلاحي؛

3/ اتساع الرقعة الجغرافية وضعف البنية الأساسية للنقل والتخزين؛

4/ العقبات المتعلقة بالطاقة ؛

5/ عقبات تكنلوجية ؛

6/عقبات اجتماعية وتنظيمية:حيازة الأراضي، استخدام الأراض، التمويل والائتمان، التصدير،تنظيم وإدارة المزارع؛

7/ عقبات متعلقة بالسياسات ؛

8/ عقبات متعلقة بالبنية الأساسية ؛

---

[1] هيشر أحمد التيجاني،(2015/2014): **مدى مساهمة قطاع الفلاحة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، ص18.

9/ عقبات ناجمة عن الاضطراب الاجتماعي والسياسي.

المطلب الثالث: السياسات الفلاحية الداعمة للتنمية الفلاحية

السياسة الفلاحية هي إحدى فروع السياسات الإقتصادية التي تلعب دورا محوريا في تنمية القطاع الفلاحي، ولها أساليب متعددة منها ما يدخل ضمن السياسات العامة، ومنها ما يختص بالقطاع الفلاحي...نحاول في هذا المطلب عرض إطار مفاهيمي لها وكذا آلياتها.

أولا: مفهوم السياسات الفلاحية:

تمثل السياسات الفلاحية مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تحقق أهداف محددة، إذ أنها تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية الإقتصاد الفلاحي من خلال التغيرات في التركيب المحصولي، والبنية الحيازية للمستثمرة الفلاحية، وطرق الإنتاج وهيكل الصادرات الفلاحية وغيرها. وهي بذلك تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية الإقتصاد الفلاحي.

وتعتبر السياسة الفلاحية كفرع من السياسة الإقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الفلاحي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الإقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة، والتي ترتبط بتحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية وتعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين.[1]

وتتجسد السياسات الفلاحية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات والتي تتخذها الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الفلاحية والتي غاليا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، ما يتطلب من الدولة مساعدة الفلاحين للتغلب على جملة المعوقات والموازنة بين مجموعة الأهداف المختلفة.[2]

ومن جهة أخرى تتمثل السياسات الفلاحية في تدخل الدولة في القطاع الفلاحي لتحقيق أهداف محددة، ويكون ذلك في حالة اقتراب السوق من ظروف المنافسة التامة، والأسواق المشوهة. ففي الحالة الأولى تتدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق اقتصاديا واجتماعيا، ولاسيما أن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن السوق لا تقوم من تلقاء نفسها بضبط أوضاعها الإقتصادية، وفي الحالة الثانية تتدخل لتصحيح انحراف السوق وإعادتها للاقتراب من ظروف

---

[1] ترعي عز الدين، (2013): **السياسات الفلاحية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثالث و الثلاثون، المجلد التاسع، ص 6.

[2] خليل حسين،(2006) : **السياسات الفلاحية في الدول العربية، من كتاب السياسات العامة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، نقلا عن الموقع الالكتروني للدراسات و البحوث الاستراتيجية http// drkhalilhussein.blogspot.com/ 2011/02/blog-post-8453.html

المنافسة التامة، ويقضي الأمر أن يكون التدخل بالطريقة التي تحقق الأهداف المرجوة وإلا فشلت في تحقيقها، مما يتسبب في تفاقم الانحراف والخلل في أداء السوق وتزايد التشوه الحاصل فيه.

ثانيا:أهمية السياسات الفلاحية:

تنبع أهمية السياسات الفلاحية من كونها تمثل أحد الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ أهداف التنمية الفلاحية، وتتمثل فيما يلي:[1]

1/تحقيق الكفاءة الإنتاجية للموارد المستخدمة وينطوي ذلك على ترشيد وتقليل الفاقد الاقتصادي في استخدامها، وبمعنى آخر إعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد الفلاحية ؛

2/توزيع الدخل بطريقة مناسبة تتسم بقدر من العدالة داخل القطاع الفلاحي، وبينه وباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، وذلك وفقا لما يقره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة؛

3/استغلال الموارد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها، أي أخذ مسألة البيئة واستدامتها بعين الاعتبار.

وبالرغم من ترابط الأهداف إلا أنها لا تسير في اتجاه واحد، وتبقى متلازمة مع بعضها البعض كأجزاء لهدف واحد وهو تحقيق الرفاهية الإقتصادية، بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية المستدامة. وينظر إلى صلاحية الأهداف من عدمها من خلال توافقها مع نوعية الإنتاج ونمطه والتوزيع وعدالته مما يؤدي إلى الوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية، وعدم تعارض الأهداف مع الخيار الاقتصادي للدولة وهذا يتطلب استيعاب مفاهيم التنمية الفلاحية وأهدافها، إذ أن الأهداف الإقتصادية تلاقي قبولا عندما تحدث إسهامات إجتماعية متمثلة بالرفاهية الإقتصادية. كما أن تحقيقها يتطلب مجموعة من الوسائل والإجراءات التي يتوقف عليها نجاح أو فشل الخطة الإقتصادية الفلاحية، ومن الضروري التفرقة بين الأهداف والوسائل عند تحليل السياسة، فقد يكون الهدف ملائما ولكن الوسيلة المتبعة غير مناسبة، ويقود ذلك إلى فشل البرامج المتبعة، فمن الضروري وجود ترابط بين الوسائل والأهداف للوصول إلى النتائج المرجوة منها.

[1] سهيلة مصطفى، (2017):**الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، الجزائر، ص 41.

ثالثا:تطور السياسات الفلاحية :

مرت السياسة الفلاحية في تطورها بمراحل مختلفة، اتسمت بمظاهر تتعلق بالنظم الإيديولوجية المهيمنة في كل فترة. ويمكن التمييز بين سياسات فلاحية ذات طابع اشتراكي وأخرى ذات طابع ليبيرالي والتي يمكن حصرها في الإتجاهات التالية:

1- السياسات الفلاحية في الاقتصاديات الليبيرالية:

جمعت السياسات الفلاحية في ظل النظم المتطورة بين مبدأي الحرية الإقتصادية وتراجع دور الدولة في النشاط الفلاحي، وقد تطورت هذه السياسات في اتجاهات ثلاثة، تضمنت تطور هيكل الحيازات الفلاحية وتطوير أنماط الإستغلال الفلاحي وتحسين البنية العقارية، ونادرا ما تم التعرض لحقوق الملكية، وكانت نتيجة هذه السياسات أن تحسنت فعالية استغلال الأراضي وزادت إنتاجية العمل، وارتفع الفائض الإقتصادي في الفلاحة وانعكس ذلك على القطاعات الأخرى فارتفع معدل النمو الاقتصادي وذلك بتحويل أرباح جزء من الإنتاج الفلاحي إلى مجمل الإقتصاد.

كما أن المؤسسات الإنتاجية الفلاحية في ظل النظام المذكور كانت تعمل في ظروف المنافسة وآلية السوق، مما يجعل للأسعار دور أساسي في توجيه الموارد وتوزيع العائد، إلا أن الدول الرأسمالية أدركت أنه لا يمكن تحديد الأسعار لآلية السوق وقوى العرض والطلب، ولذلك أخذت تتدخل في تنظيم الأسعار وتحديدها بالنسبة للعديد من السلع والخدمات، وبمعنى آخر سيادة فكرة أن السوق لا يمكنه تنظيم وضبط توازنه في مجال السلع الفلاحية. وجدير بالذكر أن توسع الفارق الذي يظهر في الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية في نمط توزيع الفائض الإقتصادي بين عوائد رأس المال والعمل يحرك قدرا من التعارض بين طرفي الإنتاج.

2-السياسات الفلاحية في الإقتصاديات ذات التخطيط الموجه:

تهتم السياسات الفلاحية في البلدان ذات النهج الإشتراكي بتطبيق السياسات الإقتصادية العامة للدولة في القطاع الفلاحي، والتي تستهدف تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل، وتقليل التباين بين الريف والحضر. وعليه فإن نجاح السياسات الفلاحية في تحقيق أهدافها مسألة تحتاج إلى تهيئة المناخ الملائم لتنفيذها من خلال مجموعة من الإجراءات المعتمدة من قبل الدولة التي تتلاءم وطبيعة المرحلة التي وصل إليها هيكل الإقتصاد المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الفلاحية من هذا النوع قد يغلب عليها الجانب الإيديولوجي على حساب الضروريات الإقتصادية، إذ

يترتب عليها أن النتائج الإقتصادية التي تحققت من حيث التحيز لصالح العمال عل حساب حوافز المستهلكين كانت أدنى من تلك التي تحققت في البلدان ذات الأسواق التنافسية.[1]

وتلعب السياسات الفلاحية دورا مهما في البلدان النامية، خاصة تلك التي أخذت بنهج التخطيط المركزي، حيث يسودها العديد من الأنماط الإنتاجية في نظامها الإقتصادي التي غالبا ما تحتاج إلى معالجتها بشكل يكفل توجيهها نحو الأهداف المركزية، ويعكس ذلك دور وأهمية التنسيق بين السياسات الإقتصادية المتبعة لمعالجة الاختلال الذي يؤثر في توجيه الموارد وتوزيع الدخل ورفع مستوى الكفاءة الإقتصادية، وقد اتبعت بعض الدول سياسات الإصلاح الفلاحي في فترة تحررها لتتجاوز علاقات الإنتاج الإقطاعية وغالبا ما أدت إلى تشجيع أساليب الإستغلال الفلاحي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الفلاحي، ورغم النتائج التي تحققت في ظل تلك السياسات على المدى القصير إلا أنها لم تصل إلى إحداث تقارب في النتائج التي حققتها سياسات التوجه الفلاحي التي إتبعتها البلدان الأوروبية إذ تبين أن فعالية السياسات الأخيرة كنت أكبر فعالية من سياسات الإصلاح الفلاحي من الناحية الإقتصادية، أما البلدان النامية التي أخذت تسير بإتجاه التطور الليبيرالي ومبدأ الحرية الإقتصادية القائم على تعظيم الربح، فالسياسات الفلاحية استهدفت تطوير القطاع الفلاحي وتحسين الإنتاج كما ونوعا، وغالبا ما تواجه تلك السياسات قيودا ومحددات في عملية التنمية في تلك البلدان.[2]

رابعا: أنواع السياسات الفلاحية:

لم تتخلى أي دولة عبر التاريخ عن التدخل في تبني سياسة فلاحية معينة، وحتى في عالمنا المعاصر نجد أن هذه المسألة أخذت إهتماما كبيرا في مفاوضات التجارة العالمية، ونهدف فيهذا الإطار إلى توضيح أهم أنواع السياسات الفلاحية كما يلي:

1- السياسات السعرية الفلاحية:

بعد تدخل الدولة في رسم سياسة فلاحية متكاملة أمرا ضروريا لما له من دور كبير في إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية وبناء قواعد سعرية مكملة لها، فضلا عن دورها في حماية المستهلكين ودعم المنتجين وتحسين نسب التبادل التجاري بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، والإهتمام بالأسعار النسبية للمحاصيل الفلاحية.[3]

---

[1] ملال كريمة، (2015): **السياسة الفلاحية والأمن الغذائي في الجزائر**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، ص70

[2] سالم توفيق النجفي، (2013): **سياسات الأمن الغذائي العربي، حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير**، مجلة المستقبل العربي، العدد السادس عشر وأربعة مئة، أكتوبر، ص11.

[3] عماد حسن النجفي،(2010): **السياسات الفلاحية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي**، مؤشرات عن الاقتصاد الفلاحي السوري، مجلة تنمية الرافدين، العدد مائة، المجلد الثاني و الثلاثون، العراق، ص67.

وتمثل السياسة السعرية أداة إقتصادية تمارس دورا مهما في التنمية الفلاحية، فهي شديدة التأثير في متغيرات الموارد التي تؤثر سلبا أو إيجابا في مستوى دالة الإنتاج الفلاحي ومعدلات نموها، وبالتالي في الدخل الفلاحي ومدى إمكانية زيادة نموه على المستوى الكلي والجزئي فضلا عن إستقرار معدل الأسعار والأجور، وتوجيه الإستهلاك بإتجاه الأهداف، وتعبر السياسة السعرية عن الأسس والإجراءات التي يتم بموجبها تحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة والتي تستهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المجتمع، وتتباين هذه الإجراءات باختلاف الأنظمة الإقتصادية وهي وسيلة لإقامة نظام سعري من شأنه التأثير في قوى السوق(العرض والطلب) مزاياه في قطاعات إقتصادية معينة، وتحديد النفقات النسبية السعرية بين المجاميع السلعية.

ومما سبق يمكن القول أن السياسات السعرية في الوقت الذي تنطلق فيه من الأهداف الكلية للدولة، إلا أنها قطاعية من حيث جوهرها، فهي تستهدف مسألة الحفاظ على دخول الفلاحين مما يفترض التوازن بين أسعار بيع المنتجات الفلاحية وأسعار شراء مستلزمات الإنتاج. كما أن السياسات السعرية التي تستهدف المستهلكين تتطلب الموازنة بين أسعار البيع للمستهلك ودخله لغرض الحفاظ على القدرة الشرائية له، ورفع مستوى المعيشة، فبالنسبة لهذا الأخير قد يسبب التغير في الأسعار النسبية والمطلقة لبعض المحاصيل الفلاحية وخاصة الغذائية تغيرا أكبر في الدخول الحقيقية للمستهلكين من ذوي الدخول المنخفضة، بينما يسبب ذلك تغيرا أكبر في الدخول الحقيقية للمستهلكين من ذوي الدخول المرتفعة. أما بالنسبة للمنتجين فقد تظهر آثار التغيير في السياسة السعرية في دخولهم في ضوء حجم الإنتاج الفلاحي وكمية مدخلاته، أي أن تلك الآثار تعتمد على طبيعة معدلات التبادل التجاري بين المدخلات والمخرجات الفلاحية، وغالبا ما تكون أكبر في دخول أصحاب الحيازات الكبيرة بينما تنخفض في المستثمرات الفلاحية ذات الحيازات الصغيرة. وبعبارة أخرى تنعكس آثار التغيرات في الأسعار على المنتجين بصورة مباشرة على مستوى الأرباح والدخل ومن ثم على إتجاهات الإنتاج وقرارات الفلاحين بشأن العمليات الإنتاجية في المواسم اللاحقة. ويوضح ذلك أهمية استقرار الأسعار الفلاحية للمنتجين فضلا عن اعتبار أسعار السنة الماضية دالة في سلوك المنتجين في السنة اللاحقة لذا يمتد تأثير السياسات السعرية إلى ثلاث مستويات ترتبط بعوامل الإنتاج، التبادل التجاري القطاعي، معدل التبادل التجاري الدولي.[1]

وغالبا ما تهدف السياسات السعرية في الدول النامية إلى خفض أسعار السلع الغذائية عن مستوى توازنها الحقيقي والعمل على ضمان دخل محفز للفلاحين وحمايتهم من التقلبات السعرية من خلال التحكم في الإنتاج لأن

[1] Organisation de coopération et de développement économiques,2009,politiques agricoles des économies émergentes : suivi et évaluation , p9.

خفض أسعار المواد الغذائية يعمل على تعزيز القدرة على الإنفاق لأصحاب الدخول المنخفضة وتوفير المتطلبات الغذائية الضرورية، وخاصة إذا لم يرافق ذلك خفض دعم أسعار المدخلات الإنتاجية مما يترتب عليه خفض مستوى دخل الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة، ولا سيما أن القطاع الفلاحي يعد القطاع الإنتاجي الرئيسي في البلدان النامية وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض.[1]

2- السياسة التسويقية الفلاحية:

تعد السياسة التسويقية الخارجية والداخلية جزءا من السياسة الفلاحية على مستوى النشاط الفلاحي فضلا عن كونها جزءا من السياسة الإقتصادية على المستوى الكلي. فالتسويق الفلاحي له دور في تخصيص الموارد، وتحديد أسعار السلع الفلاحية وتنظيم انسياب العرض وتنمية التجارة الخارجية. ويتضمن التسويق جميع الخدمات والعمليات المرتبطة بنقل ملكية السلع الفلاحية من المنتج إلى المستهلك زمانا ومكانا، وما يرافقها من تكاليف مضافة إلى سعر إنتاج السلعة المدفوعة من قبل المنتج، ويطلق عليها التكاليف التسويقية، التي ترتفع عند زيادة الخدمات العمليات التسويقية التي يطلبها المستهلك، وعدد القائمين بهذه الخدمات ومحاولتهم الحصول على أرباح عالية وكذلك في حالة بعد أماكن الإنتاج عن مراكز الإستهلاك.[2]

وقد يتخذ تدخل الدولة شكل تنظيم السوق من خلال أنظمة وضوابط تسويقية يكون لآلية عملها آثار مهمة على المنتجين والمستهلكين، وتنظيم العرض بما يتناسب مع الطلب في الفترات التي تشهد ضغوطا على قوى العرض و الطلب. وفي العقدين الماضيين تزايد تدخل الدولة في بعض البلدان في عملية التسويق الفلاحي، بسبب رغبتها في تحقيق استقرار الأسعار وتحسين نظام التسويق الداخلي وأصبحت قضية الأسعار مهمة بالنسبة للمنتج والمستهلك ولكنها مكلفة ومعقدة بالنسبة للدولة، وفي معظم البلدان النامية نجد دور الدولة رئيسيا في عملية التسويق الفلاحي، خصوصا عند فشل أو قصور القطاع الخاص عن القيام بهذه العملية. و يتعاظم تدخلها في عملية التسويق من خلال فرض الأسعار الجبرية وتنظيم عملية التسويق وانتشار شركات وهيئات حكومية لتسويق المحاصيل الفلاحية، وإلزام الفلاحين بفلاحة المحاصيل الإستراتيجية والإستيراد من الخارج في حالة قصور الإنتاج المحلي عن كفاية الطلب المحلي.

ويمكن القول أن نجاح السياسة التسويقية الفلاحية في تحقيق أهدافها في ضوء ما تشهده السياسة الإقتصادية من تغيرات وتحولات نحو الإعتماد على آلية السوق وتغير دور الدولة، يعتمد على القيام بتوفير البنيان الهيكلي الأساسي

---

[1] ناهد عبد اللطيف، (2010): **تقييم سياسات الاستثمار و التمويل الفلاحي في مصر المحددات و الحلول**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثاني والخمسون، ص34.

[2] سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص44.

الذي يعد من المعوقات الأساسية للتسويق الفلاحي، وتوفير المناخ التنافسي وتدنية الآثار الإحتكارية التسويقية التي تحد من إمكانية السوق.

3-السياسة التجارية الفلاحية:

تمثل السياسة التجارية الفلاحية بصفة عامة جميع الإجراءات التي تحدد شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال في القطاع الفلاحي عبر الحدود، وهي عادة ضرائب تصدير أو استيراد أو دعم لها، أو تشريعات تتعلق بحركة رؤوس الأموال في الداخل والخارج وهناك علاقة بين السياسات التجارية الفلاحية والسياسات الإقتصادية الكلية، إذ أن الحصيلة الضريبية تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية يضاف إلى ذلك أن عمليات الإستيراد والتصدير وحركة رؤوس الأموال تتأثر بسعر الصرف والسياسة النقدية.

التجارة بصورة عامة والفلاحة بصفة خاصة لها دور مهم وفعال في الأمن الغذائي، إذ يظهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات وتقليل التفاوت في الإمدادات الغذائية، كما أنها تعطي قوة دافعة للنمو الإقتصادي وتسهم في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد، وعلى الرغم من ذلك فإن الإعتماد على التجارة قد يجلب معه بعض المخاطر، مثل آثار عدم ضمان الإمدادات والتقلبات في أسعار السوق العالمية والضغوط البيئية المتزايدة، إذا لم تتخذ السياسات الصحيحة والمناسبة، ويمكن أن تصبح التجارة بإسهامها في نمو الإنتاج أكثر كفاءة ومصدرا للدخل إذ تسهم العملات الأجنبية الناتجة من الصادرات في تضييق الفجوة الغذائية القائمة والمحتملة وتحسين فرص الحصول على الغذاء وإعادة توزيع الدخل خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين وإن كان هناك بعض التحفظات التي تعني ضمنيا أنه لن يكون بمقدورهم الإستفادة من الفرص التي يتيحها المنتج القابل للتصدير، وعادة تكون تلك الفرص أفضل بالنسبة للمحاصيل غير الغذائية مقارنة بالغذائية، وبالتالي فإن الفرص التجارية قد تعمل على إحداث عملية إحلال المحاصيل النقدية غير الغذائية بالمحاصيل الغذائية، ولقد كانت القيود التجارية محور جدل خلال الربع الأخير من القرن الماضي فمن حيث المبدأ فإن لهذه القيود في المدى الطويل تأثيرات سلبية على النشاط الإقتصادي لأنها تحقق الحماية للمنتجين بتكلفة عالية، إضافة إلى أن القطاعات المحمية تكون لأقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية عند المقارنة بالمنتجين في بقية أسواق العالم.ومع ذلك فإن بعض أشكال الحماية يكون ضروريا بالنسبة للبلدان التي اعتمدت هذا الأسلوب لمقابلة آثار الإعانات المدفوعة من قبل اقتصاديات البلدان المتقدمة لمصدريهم، والتي تساهم في الحفاظ على السعر العالي منخفضا ليمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية.[1]

[1] منصوري الزين، (2004):**الآليات تشجيع الاستثمار كأداة تمويل التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص56.

ولقد واجهت المنتجات الفلاحية في البلدان النامية العديد من القيود والمعوقات التي وضعتها شروط التجارة الدولية، وذلك من خلال السياسات الإقتصادية الداعية إلى التجارة الفلاحية وقد واجهت العديد من المفاوضات التي أجرتها الاتفاقية التي أجرتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية مصاعب في الوصول إلى حلول عادلة بالنسبة للبلدان النامية، إذ أن البلدان المتقدمة بصفة عامة قد وضعت سياسات دعم بإتجاه حماية المنتجين الفلاحين، سواء بهدف زيادة الإنتاج أو توسيع الصادرات الفلاحية وقد تمثلت هذه السياسات بثلاثة أنماط للحماية ارتبطت بدعم الإنتاج الفلاحي من خلال تحديد حد أدنى لأسعار المحاصيل الفلاحية بحيث لا تنخفض دونه أسعار هذه المحاصيل، وفرض تعريفات جمركية متغيرة على السلع الغذائية المستوردة تعادل من حيث آثارها القيود التي تعيق الإستيراد، فضلا عن دعم الصادرات الفلاحية من خلال منح المنتج فرق السعر الذي يمكنه من المنافسة في أسواق التصدير.

ويمكن للسياسات التجارية أن تؤثر بشكل مباشر في القطاع الفلاحي باستخدام أدوات عديدة تتضمن التعريفات الجمركية، الإعانات والقيود الكمية، الإنفاق الحكومي، الضرائب...

المبحث الثاني:التأمين الفلاحي ودوره في تنمية القطاع الفلاحي

يعتبر التأمين الفلاحي من الخدمات الإقتصادية والإجتماعية التي تغطي مختلف النشاطات الحيوية في العالم، نظرا لأهميته الأساسية في توفير الإحتياجات الغذائية للناس ولقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول: تعريف التأمين وآثاره، مفهوم التأمين الفلاحي، أهمية التأمين الفلاحي، أما فيما يخص المطلب الثاني تعريف المخاطر الفلاحية وأنواعها والمطلب الثالث منتجات وعقود التأمين أين تم التطرق إلى الإنتاج الحيواني والنباتي..

المطلب الأول: أهمية التأمين في القطاع الفلاحي

التأمين عموما هو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد خسارة محتملة، والتأمين الفلاحي هومنتج خاص من منتجات التأمين، ويستعمل من قبل الفلاحين والشركات الفلاحية.

أولا: تعريف التأمين وآثاره:

1- تعريف التأمين:

هو ظاهرة اجتماعية واقتصادية قديمة ولكنها في تطور مستمر لمتطلبات الأمان الفردية والجماعية، وقد إكتست أهمية متزايدة إنعكست في إنتشار مؤسساته والدراسات التي تتناول الحاجة لشتى أنواعه ومشاكله وطرق تطويره.

إن للتأمين جوانب قانونية واقتصادية وفنية ، وبالتالي لا يمكن إعطاء تعريف يشمل كل هذه الجوانب في آن واحد رغم اجتهاد الكتاب والمتخصصين للوصول إلى تعريف شامل له، لذلك من أجل تعريف التأمين ينبغي الوقوف على كل جانب على حدى:[1]

- فالتأمين لغة من أمن، أي اطمأن وزال خوفه، ويعني الضمان والقدرة على درء المخاطر؛
- واصطلاحا يعني الإتفاق الذي بموجبه تتحمل شركات التأمين مسؤولية تغطية المخاطر المتفق عليها في العقد مقابل دفعات يسددها المتعاقدون مع هذه الشركات؛
- إقتصاديا، يعتبر التأمين وسيلة إقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة والتي تتمثل في قسط التأمين. وهذا من شأنه تدعيم المركز المالي للأفراد والمؤسسات، لأنه في غياب التأمين يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى تكوين احتياطات كبيرة لمواجهة الخسائر المحتملة، لكن من خلال التأمين يتم إستغلال هذه الإحتياطات في أوجه الإستثمار المختلفة بدلا من الإحتفاظ بها، بالإضافة إلى ضمان تعويض الخسائر المحتملة؛
- من الناحية الفنية، يعرف التأمين على أنه عملية فنية تزاولها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء، ومن مقتضى ذلك حصول المؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه على تعويض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين.

[1] عزمي سلام، (2010): **إدارة الخطر والتأمين**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ،ص 38.

2- آثار التأمين:

تتمثل آثار التأمين في إيجابية وأخرى سلبية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

2-1 الآثار الإيجابية للتأمين:

يقدم التأمين خدمات أساسية تتمثل في تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية التي قد تلحق به نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه إلى جانب تقدم خدمات نفسية كتخفيض درجة القلق وعدم التأكد الناتجين عن عدم القدرة على توقع الخسائر المستقبلية لأحداث.[1]

2-2 الآثار السلبية للتأمين:

على الرغم من الأثر الإيجابي لعملية التأمين ودوره العظيم في التنمية الإقتصادية والإحتماعية للبلاد إلا أن ما يؤاخذ عليه ما يلي:[2]

- يتسم التأمين أحيانا بطابع المقامرة حيث يتم دفع الأقساط دون أن يتحقق الخطر المؤمن منه، ومن ثم تكون الأقساط قد دفعت بدون مقابل؛
- تتجه شركات التأمين بدافع تحقيق المزيد من الأرباح والتهرب من تغطية الخطر المؤمن منه، إلى صياغة وثيقة التأمين بصورة تقرها من عقود الإذعان لما تتضمنه من شروط تعسفية وإلتزامات لا يمكن للمؤمن له مناقشتها.

ثانيا: تعريف التأمين الفلاحي:

التأمين الفلاحي هو تأمين احتياجات المجتمع الفلاحي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات الفلاح ولنفسه وأسرته وبالتالي المساهمة في التنمية الفلاحية والريفية.[3]

التأمين الفلاحي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، والغابات والاستزراع المائي، والبيوت البلاستيكية الفلاحية.[4]

---

[1] عزمي سلام ، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص40.

[2] عواز هجيرة، (2014-2015): **واقع التأمين الفلاحي في ولاية سعيدة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**، سعيدة، الجزائر.

[3] هاجر محمد نور أحمد، (2009): **أهمية التأمين الفلاحي للتنمية الفلاحية و استقرار المجتمع الريفي**، بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجيستر، كلية الفلاحة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص7

[4] زهير عماري، عامر أسامة، (2014):**دور التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية**، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهانات الأمن الغذائي، جامعة سطيف، الجزائر، ص 04.

يقوم التأمين الفلاحي على مبادئ أساسية، منها:[1]

- يقوم الفلاح بتحويل المخاطر وعدم اليقين في الإنتاج إلى شركات التأمين مقابل دفع قسط التأمين، نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويضه حسب بنود عقد الإتفاق (الوثيقة) عند حدوث ضرر ناتج عن مخاطر متفق عليها؛
- المشاركة الواسعة في التأمين توزع الخطر أفقيا؛
- التأمين لا يمنع حدوث مخاطر الإنتاج ولكنه يوزع هذه المخاطر؛
- توزيع المخاطر بواسطة التأمين ممكن لأنه ليس بالضرورة وقوع الكوارث الطبيعية في كل المساحات خلال الموسم الفلاحي الواحد وليس بالضرورة أن تتكرر الكوارث في كل موسم.

ثالثا: أهمية التأمين الفلاحي:

يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية وتتمثل الأهمية المباشرة للتأمين الفلاحي في:[2]

- تحقيق الإستقرار الإقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة كموارد طبيعية تكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الفلاحي يتميز بعدم الإستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية كموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الإستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي.
- يشجع التأمين الفلاحي على إستخدام التكنولوجيا في الفلاحة، حيث أن أي فلاح يعمل في نطاق إنتاج والدخل محدود يتردد في استخدام التكنولوجيا خوفا من إرتفاع مستوى الديون، وهنا يأتي دور التأمين الفلاحي في طمأنة الفلاح من مخاوفه بعدم تحمل كافة الخسائر مما يشجعه على إستخدام التكنولوجيا وتبني شروط الإنتاج الصحيحة؛
- يساهم التأمين الفلاحي في التنمية الإقتصادية والأمن الغذائي، وذلك من خلال تنفيذ سياسة الدولة، فالفلاح يقوم بزرع ما يتناسب مع حاجياته الغذائية دون الإهتمام بالمحاصيل الإستراتيجية، أما عند توفر التأمين الفلاحي على تلك المحاصيل الإستراتيجية فإنه لن يتردد في زراعتها وفقا لخطة الدولة وتوجهها؛

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009): **إمكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي**، ورشة عمل، 5-7 أفريل 2009، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 29.

[2] هاجر محمد نور أحمد، مرجع سبق ذكره، ص10.

- التعويض وتوزيع الخسائر: إن الخسارة إذا ما حلت بمنتج فلاحي قد تؤدي إلى فقدان الدخل كاملا، ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الأطراف تكون الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة؛
- في الحقيقة، لا يعمل التأمين على منع وقوع الخطر، ولكنه يسهم في الحد من الخسارة التي يتسبب فيها إن هو حدث.

الشكل رقم (1-1): أهمية التأمين الفلاحي

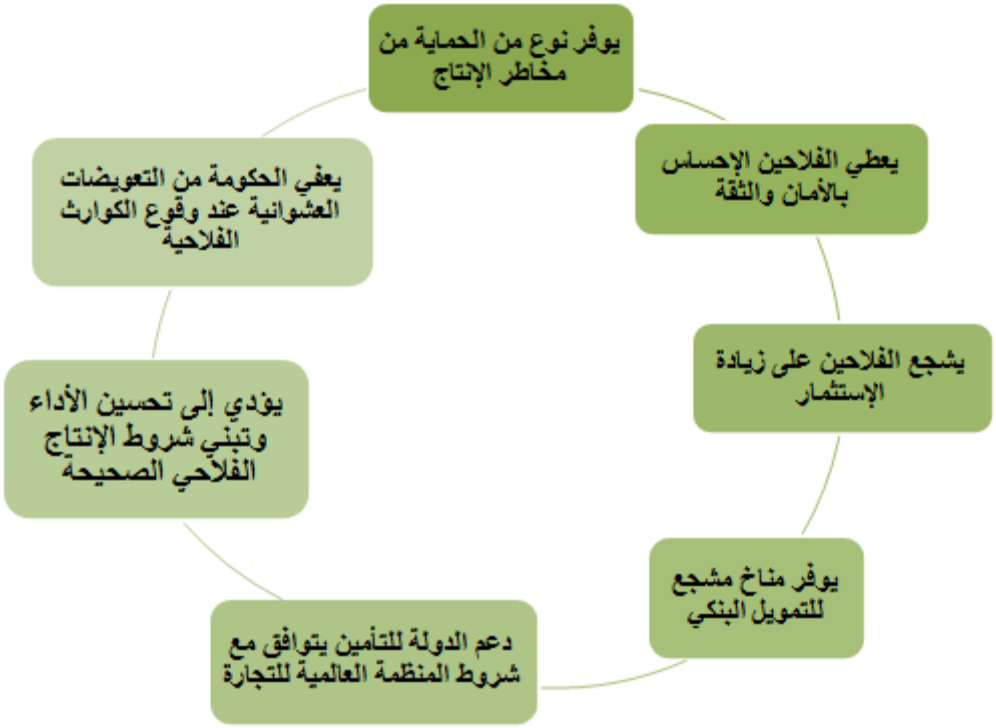

المصدر: محمد أبو حيدر، (2016): **وضع الأسس لإطلاق التأمين الزراعي**، مؤتمر التأمينات الإجتماعية للعاملين في قطاع الزراعة والاقتصاد غير النظامي، أيام 4-6 أكتوبر 2016، الجمهورية اللبنانية، ص 09.

ومن المرجح أن يزداد الطلب على التأمن الفلاحي واعتماده من قبل الحكومات وذلك لأسباب عدة، منها: [1]

- ارتباط المخاطر الفلاحية بالتغيرات المناخية، وهي مرشحة للاستمرار؛
- الفلاحة التجارية في تطور مستمر، وبالتالي الحاجة إلى التأمين كآلية لمواجهة المخاطر ذات التكلفة النسبية المتدنية مقارنة بما يترتب على المخاطر من خسارة؛

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009): **إمكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي**، ورشة عمل، 5-7 أفريل 2009، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 40.

- تحرير التجارة عالميا يمنع الدعم المباشر على الفلاحة، ويمنع الحماية بفرض الضرائب والجمارك، ولكنها لا تمنع التأمين ودعم أقساط أو برامج التأمين، وستكون هذه وسيلة لتوصيل الدعم غير المباشر للفلاحين؛
- تطور وإبداع نماذج تأمين فلاحي عملية ومغرية للمؤمن والمؤمن لهم، مثل التأمين المبني على المؤشر، وربط التأمين مع الإقراض مثلا؛
- تعرض الفلاحة لمخاطر جديدة، وخاصة الأمراض التي تقلل الإنتاجية؛
- الإهتمام المتزايد بالفلاحة، وكذلك بنوعية البيئة، يجعل التأمين أحد مكونات العملية الإنتاجية الفلاحية؛
- تزايد الإهتمام بالفلاحة كجزء من إستراتيجية التنمية الوطنية والاهتمام بالتنمية الريفية وتحسين ظروف حياة المواطنين وزيادة دخلهم ومستوى الرفاه في الريف بشكل عام.

المطلب الثاني: المخاطر الفلاحية

أولا: تعريف المخاطر الفلاحية

قبل التطرق إلى مفهوم المخاطر الفلاحية، يمكن إعطاء تعريف بسيط للخطر بصفة عامة وهو: "الخسائر المادية والمحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة وقوع حادث معين".

وتعرف المخاطر الفلاحية بأنها مختلف ما يلحق بالفلاح والمستثمرات الزراعية سواء كانت طبيعية كالأمطار والرياح ... إلخ، واقتصادية كارتفاع أسعار بعض المواد الكيماوية المستخدمة في الفلاحة، كذلك ظهور بعض الأمراض البيولوجية والميكروبيولوجية.

ثانيا: أنواع المخاطر الفلاحية:

تقسم المخاطر الفلاحية إلى قابلة للتقليل بتنويع سلة الإنتاج أو غير قابلة للتنويع، أو مخاطر تعتمد على المنظومة أو لا. تجدر الإشارة إلى أن معظم المخاطر الفلاحية مرتبطة بالمنظومة الفلاحية، وبالتالي فإن وقع الخطر ضرب جملة الفلاحين، وهو ما يرهب شركات التأمين ويجعلها غير راغبة في المخاطرة بتأمين الفلاحة ما لم يكن هناك ضمانات وسياسة تأمين تحميها. وهو أيضا ما جعل التأمين الفلاحي في العالم تقريبا قاصرا ومقتصرا على عدد محدود جدا من المخاطر غير العابرة للمنظومة مثل البرد.[1]

إجمالا فإن المصادر المهمة للمخاطر الفلاحية تكمن في أربعة أنواع:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009): **إمكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي**، ورشة عمل، 5-7 أفريل 2009، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 22.

1- المخاطر الطبيعية:

وهي تلك المتعلقة بالعوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم في مصدرها ولكن بالإمكان التخفيض من أثارها، والمخاطر الطبيعية هي مخاطر مرتبطة في العادة بالإنتاج الفلاحي، سواء كان نباتي أو حيواني، حيث يمكن تقسيم هذه المخاطر إلى قسمين أساسيين هما: المخاطر المناخية والأمراض الفلاحية.

1-1 العوامل المناخية:

تختلف المخاطر المناخية باختلاف الفترات الإنتاجية والفصول المناخية ونوع الأقاليم الفلاحية، أي أن الآثار الناجمة عن حدوث هذه المخاطر تختلف، ويمكن حصرها فيما يلي:

- الجفاف: هو من أضخم المخاطر، قد يتسبب بمتوسط خسارة قد تصل من 30% إلى 50% من الإنتاج؛

- الفيضانات: والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية في فقدان دخل المستثمر الفلاحي، إضافة إلى أنها ستكلفه تكاليف إضافية للنهوض بمستثمراته الفلاحية، كتكاليف إعادة الزرع، إعادة التسميد، إعادة رش المبيدات.....

إضافة إلى هذه المخاطر هناك مخاطر تتمثل في : البرد والصقيع، الجليد، العواصف، الرياح العنيفة، الحرارة المرتفعة، ثقل الثلوج، السيول الجارفة، وغيرها من العوامل المناخية الأخرى.

فبالنسبة للإنتاج النباتي يعتبر البرد والصقيع من أكثر المخاطر حدوثا، فالجليد يؤثر بشكل خاص على زراعة الكروم والأشجار المثمرة، زراعة البقول، الزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية)، وكذا البرد فهو يؤثر بشكل كبير ويتسبب في خسائر فادحة تمس زراعات واسعة كالحبوب، وكذا مختلف الزراعات الصناعية مثل: التبغ، الأشجار،....الخ.

ويمكن تلخيص المخاطر المناخية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–2): المخاطر المناخية التي يتعرض لها الفلاحون

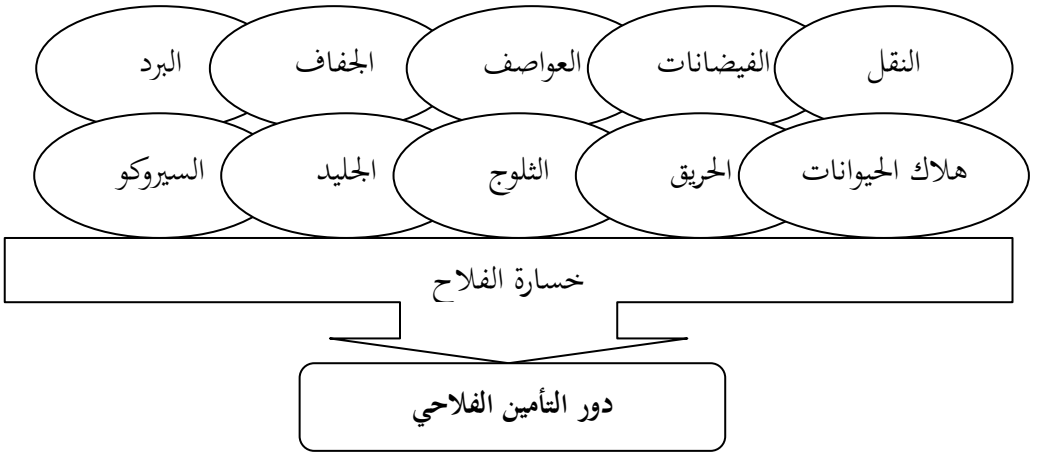

المصدر: زهير عماري، عامر أسامة، (2014): **دور التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية**، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهانات الأمن الغذائي، جامعة سطيف، الجزائر، ص 04.

1–2/ الأمراض الفلاحية:

تتمثل في مختلف الأمراض التي تهدد صحة النباتات والحيوانات، حيث يمكن أن تكون هذه الأمراض عادية، أو معدية معروفة أو أمراض تصرح بها الدولة بنص قانوني على أنها مرض فلاحي أو استثنائي.

وبالنسبة للإنتاج النباتي معرض إلى أمراض مختلفة قد تكون في شكل إمراض تسمى العفونة الفطرية أو فطر العنب وهي تكون في الغالب تمس انتاج البطاطا، إضافة إلى إمراض أخرى تختلف حسب الإنتاج (حشرية، فطرية، فيروسية، قشريات،....الخ).

إما بالنسبة إلى تربية الحيوانات فانه يمكن تمييز العديد من الأمراض تختلف حسب طبيعة ونوع التربية الحيوانية.

وعليه يمكن أن نجد علاقة بين الأمراض المناخية والأمراض الزراعية حيث يمكن أن تؤثر العوامل المناخية والأمراض الزراعية، فالعوامل المناخية مثل : سقوط البرد، أو الجليد، أو الهطول المفرط للأمطار على النباتات كعرقلة نموها أو تعرضها للانجراف، أو تسريع إصابتها بالأمراض إضافة إلى هجوم الطفيليات.

ومن جهة أخرى يمكن أن يكون للارتفاع المفرط لدرجة الحرارة سببا في إحداث اختلالات فسيولوجية للحيوانات مثل: القلق، وزيادة قابليتها للإصابة بالأمراض.[1]

[1] هاجر محمد نور أحمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

2- المخاطر الإقتصادية:

قد يجد المستثمر الفلاحي نفسه أمام مخاطر اقتصادية إضافة إلى المخاطر الطبيعية السابقة، فمن المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الفلاحي، تلك المتعلقة بتذبذب أسعار الإنتاج الزراعي (النباتي أو الحيواني) أو أسعار عوامل الإنتاج وهي تعرف بمخاطر السوق.

فتذبذب الأسعار يعتبر المشكلة الدائمة والملازمة للنشاط الفلاحي، حيث تتأثر الأسعار بعدة عوامل كالعوامل المناخية والأرض، كما يمكن أن تتأثر بحدوث تغير في العرض والطلب، إضافة إلى أنه قد يتزايد تذبذب الأسعار كلما زاد الوقت الفاصل بين قرار الإنتاج وبين الانتهاء من الإنتاج، أي طول هذه الفترة قد يصحب إمكانية ضبط تغيرات وتقلبات السوق الفلاحية.

ومن جهة أخرى فإن التذبذب في أسعار المنتجات الفلاحية قد يؤثر على قدرة المستثمر الفلاحي على شراء المستلزمات الإنتاجية، وهو ما يؤثر مباشرة على طبيعة ونوعية وحجم إنتاج هؤلاء المستثمرين.

من المخاطر الاقتصادية الأخرى التي تواجه الفلاحين، التغيرات التكنولوجية الحاصلة في التقنيات الزراعية ووسائل الإنتاج، حيث أن التقدم السريع في تغير مستوى التقنيات المستخدمة في العمليات الزراعية واستخدام وسائل تتطور باستمرار في عملية الانتاج، يجعل من الوسائل المتوفرة تتقادم بسرعة كبيرة، وهذا ما يعرف بمخاطر التقادم في آليات ومعدات الإنتاج الفلاحي.

3-المخاطر المؤسسية:

تتمثل في نوعية الإدارة والهياكل والنظم المستخدمة، ويشكو القطاع الفلاحي كما هو الحال في كل الدول النامية من الازدواجية ومن وجود قطاع رعوي و قطاع تقليدي إعاشي يقوم على صغار الفلاحين دون وجود تعاونيات أو شركات للفلاح لتعمل على تجميع الموارد وإدخال التقانة وتطوير قنوات التسويق. كما يشكو من ضعف خدمات البحوث الفلاحية والإرشاد والمشاكل المتعلقة بمدى توفر التعليم والتدريب. وهناك قطاع حديث يعاني من عدم تطور الهياكل والنظم الإدارية لتواكب المستجدات كما يشكو من مشاكل نظم الحيازة وعلاقات الإنتاج وضعف البنيات التحتية والأساسية.

4-المخاطر الإجتماعية:

وهي تتعلق بالمشاكل المرتبطة بالإنسان علاقته الإجتماعية ومدى الإنسجام والانصهار ودرجة الفوارق الإجتماعية، ومدى توفر الخدمات العامة والفهم العام للتأمين والوعي الكافي بتطبيقه، والفهم العام للإنتاج الفلاحي

المتقدم، مدى إمكانية نقل التقانة الحديثة ودرجة الوفاق الإجتماعي، والمخاطر الناتجة عن الحرب والنزوح والاضطراب الإجتماعي والتدهور البيئي والأمية وضعف المرافق الخدمية وغير ذلك.[1]

المطلب الثالث: منتجات وعقود التأمين الفلاحي

سيتم تقديم بعض منتجات التأمين الفلاحي وعقوده بالإعتماد على ما يعرض في السوق التأميني الجزائري كالآتي:

أولا:التأمين على الإنتاج النباتي:

التأمين على الإنتاج النباتي عقد يبرمه صاحب المزروعات أو صاحب الأرض أو مستأجرها للتأمين على مزروعاته قبل نضجها أو في أثناء النضج، وتصنف إلى:[2]

1- التأمين على المحاصيل الفلاحية

تهدد المحاصيل الفلاحية مخاطر عديدة تنجم عادة من عوامل طبيعية التي ليس بمقدور الإنسان تلافيها أو الهروب منها، مما يجعل الفلاح غير مطمئن على مزوعاته والخوف من تلفها جراء الكوارث الطبيعية التي تلحق أضرارا كبيرة ، ولذلك كان التأمين هو الوسيلة الوحيدة للاستغاثة والمطالبة بتقديم العون للتخفيف من حدة هذه الكوارث التي لا يد للإنسان فيها [3].

وبذلك يكون التأمين الفلاحي هو ضمانة للفلاحين لتعويض خسارتهم بضمان المستقبل المادي والإجتماعي.

ويكون القطاع الفلاحي حق في التأمين من هذه الكوارث الطبيعية ويكون التأمين في إطار هذا العقد بضمان: أخطار البرد، العاصفة، الجليد، ونقل الثلوج والفيضانات، وفق الشروط الخاصة والعامة والمنصوص عليها في عقد التأمين ومن بين أهم هذه المخاطر خطر البرد وخطر الحريق.فمثلا فيما يتعلق خطر البرد:

تؤمن الشركة الخسائر المادية فقط الناتجة عن الفعل الميكانيكي الناتج عن تصادم حبات البرد بالأشجار ومختلف المحاصيل.

---

[1] فاطمة الزهراء طاهري، (2011): **دور التأمين في تسيير المخاطر الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 22، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، ص 380.

[2] مليكة مزراق، (2013-2014): **تأمينات الأخطار الفلاحية ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الفلاحي**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، ص75.

[3] عبد الهادي السيد محمد تقي الدين، (2003): **عقد التأمين حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان، ص182.

يتم التأمين على الثمار فقط غير أن ضمان الشركة ممكن أن يشمل كذلك الخسائر التي تمس نوعيات المنتج الخاص بالمحاصيل المؤمنة شريطة الإسراع والالتزام بالدفع وفق الشروط الخاصة [1].

وتعتبر الأضرار التي يسببها البرد للكروم وفلاحة الأشجار ليست بالخطيرة إذا تجاوزت فترة الإزهار أما خلال مدة العقد فتكون المحاصيل المصرح بها مضمونة سنويا لما يصيبها البرد، أما بالنسبة للكروم وفلاحة الأشجار ذات الثمار فإن الضمان يبدأ مع بداية ونشأة البراعم (بداية الاخضرار)، وفلاحة كل من الأشجار ذات الأوراق المقاومة يمكن أن تتخذ الشروط الخاصة بكل فلاحة.[2]

وبصفة عامة هو عقد يغطي الخسائر الكمية الناتجة عن وقوع حبات البرد على المحصول(فواكه مثلا) أو على النبات (حبوب، خضر، علف، أشجار مثمرة، نخيل، كروم) أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول) . [3]

ثانيا: التأمين على الإنتاج الحيواني:

هو تأمين على الحيوانات من خطر الموت بسبب حادث عرضي أو بسبب مرض من الأمراض وهناك أنواع متعددة التأمين على المنتجات تختلف باختلاف الحيوانات من مواشي، دواجن، خيول....إلخ وتعدد باختلاف نوع الأخطار التي تتعرض لها :[4]

1/ التأمين على المواشي:

لعبت الماشية والأغنام دورا هاما في حياة البشرية منذ آلاف السنين وخاصة في القطاع الفلاحي وتمثل في بعض البلدان أكثر من50% من دخل هذا القطاع، ولهذا فقد تطورت في السنين الأخيرة وسائل الرعاية والعناية بها نظرا لما تدره من عائد في حالة استثمارها، ويعتمد هذا العائد على عدة عوامل منها: السوق، الإدارة والعوامل الأخرى التي لا تخضع لتأثير الإدارة والتي من شأنها تنشأ المخاطر التي ينبغي على المربي الاحتياط لوقوعها وأهم هذه المخاطر: الحوادث والأوبئة والأمراض لذا كان التأمين السبيل الوحيد.[5]

---

[1] مليكة مرزاق، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] Condition g générale , multirisque agricole , CRMA , p18

[3] Abderrahmane B 2007" offre national en matière d'assurance agricol "Séminaire sur les risques agricoles , Alger,

[4] كاظم الموسري، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأول، دار البازوري العلمية للنشر، الأردن، ص168.

[5] سمير صادق عادي، **التأمين من الحريق**، دار الثقافة والتوزيع، ص28.

2/ التأمين على الدواجن:

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها هذا النوع والمتمثل في صناعة الدواجن، وبالرغم من العمالة الكثيفة والمتطورة غير أن الدولة عملت على وضع بعض الخطط والبرامج ومجموعة من الإجراءات لمختلف أنواع الدواجن، لذا كان على مكتتب هذا النوع من العقود اتخاذ كافة و الإجراءات والاحتياطات في مثل هذا النوع من الصناعات[1].

3/ التأمين على المزارع السمكية:

يخصص هذا النوع من المزارع في تربية الكائنات المائية: مثل الطحالب المتنوعة، بلح البحر(نوع من الرخويات)، القشريات بمختلف أسمائها من سرطان البحر إلى جراد البحر، الأسماك المتنوعة.

المبحث الثالث: مساهمة لتأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية من خلال تجارب بعض الدول

تتوجه بعض الدول نحو التأمين الفلاحي، ولعل ذلك يعود جزئيا إلى الخسائر المتكررة في المحاصيل والحيوانات المتكررة في المحاصيل والحيوانات في السنوات الأخيرة وقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تجربة الجمهورية التونسية تناولنا واقع القطاع الفلاحي وتجربة التأمين الفلاحي في تونس وكذلك تجربة التأمين الفلاحي في المغرب فيما يخص المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى تجربة التأمين الفلاحي في اسبانيا.

المطلب الأول:تجربة التامين في الجمهورية التونسية

1/ واقع القطاع الفلاحي في تونس

تعتبر الفلاحة من أهم القطاعات بالبلاد التونسية التي تعتمد على الفلاحة منذ عهد بعيد،نظرا لخصوبة أراضيها وجودة الإنتاج المستخرج منها وهي تساهم بحوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي و9% من المجهود الوطني للتصدير وتساهم ب16 % في التشغيل.

كما تحظى الفلاحة بعناية خاصة من قبل الدولة نظرا لدورها الهام في التنمية الاقتصادية

وفي توفير الأمن الغذائي المتجسمة في الإصلاحات العديدة على مختلف الأصعدة التنظيمية والتشريعية والهيكلية وكذلك على مستوى التشجيعات والتي مكنت من تسجيل تطور ملحوظ في الإنتاج والإنتاجية فإن القطاع الفلاحي لا يزال شديد التأثر بالعوامل الطبيعية وغيرها [2].

ورغم أهمية التأمين في تثبيت دخل الفلاح وضمان طاقته الاستثمارية إلا أنه لم يشهد إقبالا بالقدر الكافي وظل في أغلبه اضطراريا ومقتصرا على الحالات التي يشترط فيها البنك الضمان التأميني ليقوم بإسناد القروض للفلاح.

---

[1] الشروط العامة، تأمين متعدد الأخطار لفصيلة الدواجن، ص10.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009): **ورشة عمل تعميم الخدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص118.

2/ تجربة تونس في التأمين الفلاحي:

أقدمت تونس على طرق مجال التأمين ضد الجوائح الطبيعية ووضع الإطار القانوني الخاص به وتم إحداث الصندوق التعاوني لجبر الأضرار الفلاحية في سنة 1986 وأوكلت مهمة التصرف في موارده للصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي.

هدفه: تعويض جزء من النفقات الزراعية للفلاح المتضرر من الجفاف أو الحرارة للزراعات الكبرى ويتم الإعلان عن ذلك بأمر، وفقا مايلي:

*مساهمة الفلاح إختيارية

*معلوم المساهمة في الصندوق ب6% مقابل نسبة تعويض بنحو 30%؛

*وكلما إرتفعت نسبة المساهمة بنحو1% ارتفعت نسبة التعويض إلى 5% دون تجاوز حصة تعويض قصوى ب90% من مبلغ المصاريف.

وفي الآتي سنذكر بعض أنواع التأمينات التي استعملتها تونس:

1/التأمين ضد حجر البرد ؛

2/ التأمين ضد هلاك الماشية (الأبقار، والخيول وغيرها)؛

3/ المعدات الفلاحية؛

4/ التأمين ضد غرق وتلف السفن ومراكب الصيد البحري؛

5/ المسؤولية المدنية .

المطلب الثاني:تجربة التامين الفلاحي في المغرب

1/ مكانة التأمين الفلاحي في المغرب:[1]

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الإقتصاد الوطني المغربي، ومن أجل الحد من الأخطار التي تواجه هذا القطاع ، تقوم الدولة بتشجيع الأنظمة والتقنيات الملائمة وخصوصا منها أنظمة الري التي تعد أحسن وسيلة لمواجهة مخاطر الجفاف وكذا الأنظمة المتعلقة بتأمين المنتوجات الفلاحية.

2/ تجربة التأمين الفلاحي في المغرب:

نظرا لما تشكله الآفات الطبيعية من تهديد للإنتاج الفلاحي والحد من الاستثمار في هذا القطاع، فإن الدولة تقوم بتشجيع وتعزيز التأمين الفلاحي بمختلف أنواعه نذكره بعضه كالتالي:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص204.

1/ البرد: تشكل تهديدا كبيرا على القطاع الفلاحي ببعض المناطق الفلاحية بالمغرب بحيث يتم تسجيل خسائر جسيمة في الإنتاج كما يؤدي ذلك إلى الحد من الاستثمار في هذا الميدان ؛

2/ الجفاف: لأنه عرف إرتفاعا ملموسا ، خصوصا خلال العقدين الآخرين حتى أصبح معدل حدوثها مرة كل سنتين عوض عن 4 أو 5 سنوات في السابق ما نتج عنه تقلبات في كبيرة على المستوى الإنتاج الفلاحي؛

3/ الرياح القوية: أن التأمين ضد الرياح القوية والعواصف يهم فقط البيوت المغطاة مع ضرورة ربطه بالتأمين ضد الحريق.

المطلب الثالث: تجربة التامين الفلاحي في إسبانيا [1]

بسبب تضاريسها وموقعها بين المحيط الأطلسي البحر الأبيض المتوسط ونسب هطول الأمطار وأنماط المناخوضعتمنذعام1978 محصولا مختلطا بين القطاعين العام والخاص حيث قامت الحكومة من خلال وكالة متخصصة تابعة لها وزارة الفلاحة وصيد الأسماك والأغذية الوكالة الحكومية لتأمين الفلاح(ENASA)بإجراء دراسات وتصاميم منتجات التأمين الجديدة وتوفر إعادة التأمين وتدفع جزء من أقساط المزارعين والهدف من برنامج التأمين الحالي هو أن يكون قريبا من التغطية الشاملة حتى الآن حوالي42٪من المساحة المزروعة مؤمن المخاطر المشمولة هي البرد والنار الرياح والفيضانات والجفاف وموجات الحرارة والأمراض بسبب الظروف المناخية(أي الفطريات العدوى) والحوادث التضحيات من الماشية والخسائر الاقتصادية بسبب الأمراض الحيوانية والمحاصيل الرئيسية والحيوانات المؤمن عليها هي الخضراوات (بجميع أنواعها)الحبوب و البقوليات المحاصيل الصناعية كالقطن والسكر والتبغ المراعي الحمضيات الزيتون وعدة أنواع من المزارع التي يتربى فيها الأسماك والأبقار والأغنام والخنازير والخيول و الماعز.

في خطة التأمين عام2002كان هناك65منتجا تبرامج التأمين بما في ذلك برنامج لضمان التكاليف الثابتة للتعاونيات الفلاحية التي تواجه المناخ الخسائر، في عام 1990 إزداد التعقيد حيث إرتفعت التكلفة السنوية للدولة من 74مليون يوروا في عام 2002 تغطي مدفوعات التعويض ما بين65-100% التعويض التاريخية بالإضافة إلى التكاليف الإدارية تجاوزت الأقساط المدفوعات والأساس المنطقي السياسي الرئيسي لبرنامج التأمين هو الاستقرار في المالية العامة للنفقات.

[1] سناني عبد الصادق، (2016-2017)، **أثر التأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي** ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي، ورقلة، ص12.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهمية التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية، وذلك بعد استعراض كل من مفاهيم التأمين والخطر الفلاحي والتنمية الفلاحية ، والأدوات التأمينية المستخدمة، وخلصنا إلى نتيجة مفادها أن التأمين الفلاحي ضروري لتفعيل القطاع الفلاحي وتحسينيه والنهوض بهذا القطاع.

الفصل الثاني

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و تجربة التأمين فيه

تمهيد

يشغل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، لكن عدم فعاليته كلف الكثير فالجزائر تحتل المراتب الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، لدى وجب التوصل إلى مخرج في أسرع وقت ممكن، وفي إطار برامج تسوية الاقتصاد الوطني تبنت الدولة عدة سياسات وضمن هذه الأخيرة برمجت عدة مشاريع تنموية.

فالقطاع الفلاحي كان له نصيب كبير في هذا المجال نظرا لما يكتسيه من أهمية اقتصادية خاصة في الفترة الأخيرة بعد تراجع القطاع الصناعي. ومن هذا المنطلق نقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: جهود الجزائر في ترقية القطاع الفلاحي؛

المبحث الثاني: تقييم تجربة التأمين الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: جهود ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية، وهذا راجع للطبيعة الجيولوجية والجغرافية والمناخية لهذه الدولة مما يجعل للقطاع الفلاحي أهمية ودورا في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته.

وفي الآونة الأخيرة ركزت الدولة أبحاثها الاقتصادية والاجتماعية من أجل الوصول إلى وضع سياسة تنموية ترقى بالقطاع الفلاحي وترفعه إلى المكانة التي يستحقها.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1999-2014)

إن الدعم في إطار برنامج التجديد الفلاحي كسياسة تنموية جديدة تعد من بين وسائل التمويل الفلاحي التي أقرها المشرع الجزائري في قانون رقم 08-16، التي تهدف إلى دعم وتمويل المشاريع الفلاحية وذلك بحسب النشاط الفلاحي كما تسعى من خلاله إلى تحسين الإنتاج الوطني والوصول إلى الاكتفاء الذاتي ولما لا ولوج عالم المنافسة الدولية في مجال الفلاحة بكل شعبها.[1]

أولا: مرحلة تجسيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

في سنة 2000، انتهجت الجزائر سياسة تنموية جديدة تفتح المجال لتمويل ودعم القطاع الفلاحي وهي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **PNDA**. وهو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري ويرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش أزيد من ثلاثة عقود وتكميلا لمسار الإصلاحات وبرامج تنموية التي بدا تطبيقها في التسعينات.

لقد أقر المشرع الجزائري في المادة 07 من القانون رقم08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي أن المخططات والبرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية من أدوات التوجه الفلاحي وهي في الحقيقة أنشات لتحقيق مجموعة من الأهداف تعد حافزا لتشجيع الاستثمار الفلاحي والمستثمرين والذي ينص عليها المنشور الوزاري 322 المؤرخ في 18 جويلية 2000 تتمثل في:

- إعادة تهيئة المساحات الفلاحية وتأهيلها من جديد؛
- تحسين المنتجات ذات المزايا التعاضدية والموجهة للتصدير؛
- ترقية تشجيع الإستثمار الفلاحي الخاص.

---

[1] ايوب زكرياء وملال كريمة، (2016): **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر 1999-2015**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر-سعيدة، الجزائر، ص 66.

كما يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع؛
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي، والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية، OMC ...) وزيادة معدل نمو الفلاحة الصناعية الفلاحية؛
- مكافحة التصحر.

كما يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة الخاصة عن طريق نظام قانوني المطبق حاليا وهو عقد الامتياز الفلاحي وفقا للقانون رقم 03-10 بمختلف المراسيم التنفيذية له، وهذا للمقاربة الاقتصادية للقطاع مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي 2000 الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.[1]

يمكن تنفيذ المخطط من خلال وسيلتين معتمدتان قانونا هما: الوسائل المالية والوسائل التقنية.

❖ **الوسائل المالية:** يحتوي المخطط على شبكة مالية متعددة ومتكاملة تتكون من: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA: تم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 94من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000، وتتكون إيرادات الصندوق من مساهمة الدولة والمنتوجات شبه الجبائية ومنتوجات التوظيف والهبات، وأما النفقات فتتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتاج والإنتاجية وتثمين الموارد الفلاحية والتسويق والتخزين وعمليات الري وحماية الثروة النباتية والحيوانية، وكذا مداخيل الفلاحين ودفع الفرق في الفائدة المتعلق بالقرض الفلاحي.

إن الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية له أبعاد تتمحور في:

*هيئة الإقتراض والتأمين الاقتصادي * المحاسب للصناديق العمومية.

حيث إن التأمين الاقتصادي الفلاحي يعد مكملا ضروريا للقرض عبر ترقية أشكال جديدة وتأمين أهداف في برامج تنمية الفروع، وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج وهي توضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من الصندوق، وتعد ضمانا للحصول على القروض. [1]

[1] شعابنة إيمان، (2017): مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، **دفاتر السياسة والقانون** (العدد 16)، ص 308-310.

– الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: إن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي حسب القرار الوزاري المشترك رقم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000 هو الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، إذ يقوم الصندوق حسب المادة 03 من القرار الوزاري رقم 533 في أجل لا يتجاوز 15 يوم بإبرام اتفاقية قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي، ولا يمكن أن يفوق القرض المبلغ المحدد في دفتر الشروط ويتكفل الصندوق مباشرة بالإنجاز المالي بالتسديد لفائدة الموردين والمقاولين وذلك حسب إجراءات تعاقدية، وهكذا فإن تسديد القرض يضمنه أساسا مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني والتنمية الفلاحية.

- **الوسائل التقنية:** بالإضافة إلى التأطير المالي، خصصت وسائل تقنية تتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية البرامج، وتهدف هذه الآلية إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كقاعدة أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، من خلال زيادة المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين. وهنا يبرز دور المقاطعة والمندوب البلدي وطاقمهما لانجاز هذه البرامج ويدعم هذا التأطير عن طريق إنشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية ويتضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة التكوين والإرشاد والإعلام والاتصال مع المعاهد التقنية المتخصصة والغرف الفلاحية، ويتكفل المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بالقيام بحملات إعلامية حول برامج التنمية الفلاحية. [1]

ثانيا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأفاق الاكتفاء:

باستكمال مخطط التنمية الفلاحية، الذي خصص للقطاع الفلاحي أموالا وقد خصصت الدولة لهذا المخطط غلافا ماليا يزيد عن 07 مليارات في فترة 2001-2009. [1]

ولهذا باشرت الجزائر منذ سنة 2009 بسياسة جديدة تعرف باسم التجديد الفلاحي والريفي تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق مواجهة التحديات الجديدة الذي يفرضها الوضع الدولي.

وتتشكل هذه السياسة من محورين أساسيين متكاملين:

- **المحور الفلاحي:** يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج بزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، وكذلك توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، معتمدا على برامج رئيسية، تنفذ عن طريق أدوات التالية:

[1] شعابنة ايمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 310-312.

[1] ايوب زكرياء و ملال كريمة ، مصدر سبق ذكره، ص66.

- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)؛
- المهارات والبنيات التحتية؛
- التكوين.

❖ **المحور الريفي**: يهدف لحماية وتعزيز الموارد الطبيعية والرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية، وتنفيذ هذه البرامج يستند إلى الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي؛
- نظام وطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل تنمية مستدامة؛
- مشاريع جواريه للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجواري لمكافحة التصحر.

من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة، وضعت الدولة مجموعة من المهام يمكن إيجازها في:

- تعزيز إنتاجية رأس المال وذلك عن طريق مثلا :البذور الفلاحية، البيوت البلاستيكية؛
- البنية التحتية الفلاحية الريفية وذلك بتطوير البنية التحتية الفلاحية؛
- مكافحة التصحر، وذلك من خلال تطوير وتحسين السد الأخضر؛
- حماية الإرشاد الفلاحي من خلال توفير المعدات؛
- برامج التنظيم من خلال تنظيم المنتجات الفلاحية وإنشاء البنية التحتية.

ثالثا: الإنعاش الاقتصادي (1999–2014):

يتجسد برنامج الإنعاش في مراحل إستراتيجية ثلاث:

❖ **برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001 – 2004)**:

وخصص له 525 مليار دينار جزائري يمثل تمويل القطاع الفلاحي في إطار هذا البرنامج في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث قدر غلافه المالي ب 55,89 مليار دينار جزائري، والباقي يوجه إلى قطاع الصيد البحري، تم توزيعه على ثلاثة صناديق:[1]

– الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: تم إنشاؤه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302-067، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 والمحدد لكيفية عمل الحساب الخاص وكذا التعليمة الوزارية المشتركة رقم586 المؤرخة في 25 جوان 2000 المحددة لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 302-067 بعنوان الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية، من خلال هذا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية

[1] ايوب زكرياء و ملال كريمة ، مصدر سبق ذكره، ص ص 66-67.

للفلاحين وذلك من أجل إنشاء وتطوير استثماراتهم في القطاع الفلاحي، وكي يستفيد أي مشروع فلاحي من الدعم المقدم يجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط عامة:

- المردودية الاقتصادية للمشروع؛
- تحقيق أهداف اجتماعية (مناصب عمل)؛

ويتم تقديم الدعم عن طرق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يقوم بدفع الأموال إلى الموردين ومقدمي الخدمات.

– صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: أنشئ بمقتضى قانون 11- 02 المؤرخ في 20 شوال 1423 الموافق ل 24-12-2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 كحل للصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جواريه في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

– الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي و الفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف البنك والتنمية الريفية من جهة أخرى، ومن أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي و الإستثمار ات المتعمقة به،حيث ينبغي عدم الاعتبار للأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين. [1]

❖ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005–2009):

وضعت له ما يقارب 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال شبكة الطرق والتخفيف من المشاكل المتعلقة بالموارد المائية 'وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. [2]

تم تخصيص حوالي 300 مليار دينار جزائري من أجل انجاز الأعمال الآتية:

– تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛

– تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛

– مشاريع جواريه لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها؛

---

[1] حركات عبد الغفور و مرغادي مصدق ،(2016): **دور القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الفلاحية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر")**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة تبسة، الجزائر، ص 14-15.

[2] أيوب زكرياء و ملال كريمة ، مصدر سبق ذكره، ص 67.

– حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراب الغابي؛

–تأطير عملية حماية السهوب وتنميتها.

اقترحت الحكومة خلال هذه الفترة وضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، حتى يسهل للفلاح عملية الحصول على القرض. [1](1)

❖ **البرنامج الخماسي (2010 – 2014):**

التزمت الجزائر من خلال هذا المخطط بتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتعبئة موارد العمومية تقدر بـ 240مليون دولار أمريكي، مساهمة بذلك في تشجيع الإستثمارات الخاصة، وكذا عصرنة المناطق الريفية. وحماية الممتلكات الريفية المادية والغير مادية، ولذا يعد أضخم برنامج يطبق في الجزائر منذ حصولها على الاستقلال وفي كل الأحوال فإن الاقتصاد الوطني الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول العربية عرف منذ الاستقلال تغييرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والأيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، فبعد الاستقلال قامت الجزائر بتبني النظام الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية وركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة.

وهذا ما دفع الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من انفاقها الإستثمار ي، معتمدة في ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل. [2](2)

في إطار هذا المخطط تم تخصيص مبلغ 1000 مليار دينار جزائري، حيث يتم صرف هذا المبلغ في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة وهو ما يقدر سنويا بـ 200 مليار دينار جزائري، ويرمى هذا الدعم إلى:

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يرهن استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد؛
- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الفلاحية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين20 % و30 % بهدف اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار واقتناء آلات فلاحية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله؛

(1) حركات عبد الغفور و مرغادي ، مصدر سبق ذكره، ص 15

(2) أيوب زكرياء و ملال كريمة ، مصدر سبق ذكره، ص 68.

- تحمل أعباء القرض الفلاحي" الرفيق".[1]

يبين الجدول الآتي المخصصات المالية لكل مخطط:

الجدول رقم (2-1): الأحجام المالية الموجه للقطاع الفلاحي في ظل المخططات الثلاثة

الوحدة: مليار دينار جزائري

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2005)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	المخطط الخماسي (2010-2014)
إجمالي الاستثمار	525	74202	21214
الفلاحة	65	300	1000
النسبة المئوية	% 12.46	% 7.14	% 4.71

المصدر: زهير عماري(2014): **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال فترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 65.

رابعا: برامج الدعم الفلاحي الخاصة:

من أجل تجسيد كل الأهداف الرامية إلى عصرنة الفلاحة سعت الدولة الجزائرية إلى توفير موارد متنوعة تهتم بدعم وتمويل مختلف المشاريع الفلاحية من أجل تشجيع كل مستثمر فلاحي يسعى إلى الوصول إلى تحقيق هدفه وذلك في إطار برنامج الدعم الفلاحي الذي يتضمن مجموعة من برامج الدعم المتنوعة، سنحاول أن نبين أهمها والمتمثلة في:

- **برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية:** يهتم هذا البرنامج بدعم الوسائل المتعلقة بتحضير التربة كالحرث العميق والحرث المتقاطع قدرت قيمة الدعم فيه 2000 دج /هكتار، وكذا بالنسبة لاقتناء المدخلات منها السماد العضوي تقدر قيمة الدعم فيه ب 3000 دج /هكتار؛
- **برنامج تطوير فلاحة الحمضيات:** استفادت فلاحة الحمضيات بقيمة دعم معتبرة حيث أن اقتناء المغروسات الهرمة لأشجار الحمضيات قدرت قيمة الدعم فيه ب 70 دج للشجرة الهرمة بسقف 18000 دج/ هكتار، أما بالنسبة لتجديد المغروسات فقدرت قيمة الدعم ب 50 دج وحد أقصاه 13000دج/هكتار؛

[1] حركات عبد الغفور و مرغادي مصدق، مصدر سبق ذكره، ص 16

- **برنامج تطوير فلاحة الزيتون:** يساعد هذا البرنامج على تمكين المستثمر الفلاحي من اقتناء معدات متخصصة وذلك بدعم يقدر ب 30%، وبسقف 4.000.000 دج بالنسبة للفلاح الذي لديه معصرة زيتون مساحتها 350م^2 أو مصنع الزيتون بمساحة 450م^2، إلى جانب تقديم الدعم لغراسة الزيتون وذلك باختلاف المناطق إذ يقدر الدعم في المناطق الشبه ساحلية 60% وبسقف محدد 20000دج/ هكتار؛
- **برنامج شعبة الحبوب الجافة:** تهتم بدعم الحمص والعدس بالنسبة الحمص يقدر الدعم ب 3000دج/ق والعدس ب 2600دج/ق، بالإضافة إلى دعم المؤسسات المنتجة منها منشاة التخزين إذ يقدر الدعم ب 30% من التكلفة ويصل إلى 2000000دج كحد أقصى؛
- **برنامج تطوير تربية النحل:** فيما يتعلق بمربي النحل فإن مستوى الدعم يقدر بـ 50000دج للمجموعة المكونة من 10 صناديق خلايا مملوءة، واقتناء تجهيزات جني النحل يتراوح الدعم فيه مابين 20000دج و40000دج حسب طبيعة العتاد. عن التعاونيات فإن إنتاج الخلايا وفرق النحل يقدر بـ 30 % دعم بسقف 1500000دج.
- **برنامج تطوير وتربية الدواجن وتربية الحيوانات الصغيرة:** فيما يخص تطوير الإنتاج فإن الدولة تقدم دعم لاقتناء تجهيزات خاصة بتربية الحيوانات بنسبة 30% بسقف يحدد ب 160000دج لكل مستثمر له منشاة لتربية الحيوانات، أما عن تثمين الإنتاج فإن تجهيز المذبح لذبح وتقطيع الدواجن والأرانب يقدر الدعم فيه ب 20% بسقف محدد ب 1000000دج.[1]

وفي مجال الصناعات الغذائية التحويلية نجد عدة برامج منها:

- **برنامج تطوير الطماطم الصناعية:** حيث تقدر منحة الإنتاج فيها بسقف 2دج/كلغ بالنسبة للفلاحين المتعاقدين مع المحولين، أما عن منحة التحويل فإنها تقدر بسقف 1.50دج/كلغ بالنسبة لكل وحدة تحويل متعاقدة مع فلاح أو أكثر؛
- **برنامج تطوير إنتاج الحليب:** يهدف الدعم في هذا البرنامج إلى رفع إنتاج الحليب وتسليمه حيث أن كل مربي منتج لحليب البقر، الماعز والناقة يستفيد من دعم 12دج/اللتر الواحد، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة خصصت منحة للإدماج الصناعي للحليب ما بين 02 و04 للتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبأ.[2]

المطلب الثاني: جهود ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

[1] شعابنة ايمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 314-315.

[2] شعابنة ايمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 315-316.

يشكل الاستثمار الفلاحي أحد أركان التنمية الفلاحية، والذي لم يعد ممكنا من دون النهوض بالقطاع الفلاحي ونقله إلى مستوى القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء.

ويشمل مجال الاستثمار الفلاحي مناحي النشاط الفلاحي كلها وهي البنية التحتية الفلاحية الأساسية، مدخلات النشاط الفلاحي، مخرجات الفلاحة والتسويق الفلاحي، الإدارة والإرشاد الفلاحي، البحث العلمي الفلاحي وإيجاد الطرق الفلاحية البديلة.

أولا: مفهوم الاستثمار الفلاحي:

يعتبر الاستثمار الفلاحي من أهم حلول أزمة تطوير القطاع الفلاحي والمحرك الرئيس والدافع للتنمية الفلاحية المستدامة، ومن تم تحقيق الأمن الغذائي من حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. [1]

ويعرف الاستثمار الفلاحي على أنه: دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (الأرض، العمل، رأس المال...) وتشغيلها قصد إنتاج مواد فلاحية لسد حاجيات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد.

ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي أكبر قيمة من الربح، أما في نظام الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد ويتم الاستثمار الفلاحي في مشروعات فلاحية تختلف عن المشروعات الصناعية من ناحية الشكل والتنظيم وسير العمل. [2]

ثانيا: تطور مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تشمل مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر على كل من القوانين والتشريعات، والحوافز المادية المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية، وكذا البنية التحتية الأساسية خاصة في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الفلاحي، والتي تعمل على تطوير الاستثمار الفلاحي، من خلال الخطط والبرامج المستقبلية التي لها أهمية قصوى في خلق بيئة استثمارية ملائمة وتقديم الدعم بالحجم وفي الوقت المناسب.

1- تطور قوانين وتشريعات الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014):

(1) سهيلة مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 28

(2) سهيلة مصطفى،مصدر سبق ذكره، ص 30

عرفت قوانين وتشريعات الاستثمار الفلاحي في الجزائر تطورات ملحوظة تماشيا والتطورات التي عرفها مناخ الاستثمار العام للدولة، حيث تعد بداية تسوية العقار الفلاحي إحدى أهم الانجازات منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إذ كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة .في حين حدد القانون رقم 10-03المؤرخ في 15 أوت 2010شروط و كيفيات استغلال هذه الأراضي، كما تم تسهيل الحصول عليها لتشجيع إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، وتربية الماشية ووضع التحفيزات لتقوية وعصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص منذ فيفري 2011.

ولقد ساهمت التدابير المتخذة في جوان 2011 في تحسين الحصول على الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية، وتسوية الوضعيات العالقة في هذا المجال، بالإضافة إلى تقنين إجراءات الشراكة المتعلقة بالمستثمرات الفلاحية النموذجية في مارس من نفس السنة، وكذا حماية وتثمين الأراضي الغابية التابعة للأملاك العمومية للدولة، كما حسن النظام التشريعي والتنظيمي الجديد الرؤية الضرورية لبرمجة كل من الإستثمارات الفردية والجماعية، العمومية والخاصة وحرر بصفة دائمة مبادرات الاستثمار في الإنتاج.[2]

واكتملت هذه التدابير بدخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل، ففي مارس وبتنفيذ أحكام 10-03 المؤرخ في 15 أوت2010 ، تم إيداع أكثر من195ألف ملف لدى مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من بين 220 ألف مستثمرة معنية بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز .

وطبقا للقانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008

والمتضمن التوجيه الفلاحي، تم وضع النصوص التطبيقية التي تكرس الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة من خلال:

- القانون رقم10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2010 الذي المحدد لكيفية تنفيذ حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛
- وضع فهرس للمستثمرات الفلاحية مع تسليم عقود الامتياز الجديدة؛

[2] سهيلة مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص 220.

- وضع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز الخدمة من خلال إعداد الأدوات القانونية ووضع هياكله على المستوى المركزي، الجهوي، والولائي؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-06المؤرخ في 10 جانفي 2011 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية؛
- القرار المؤرخ في 22 مارس 2011 والمتضمن المصادقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات الامتياز للهيئات العمومية على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛
- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 191 المؤرخ في 29 مارس 2011 والمتعلق بنزع أراضي فلاحية لإنجاز تجهيزات عمومية، يضع هذا المنشور نظاما يسير نزع الأراضي الفلاحية لاستعمالها كوعاء عقاري لإقامة مختلف التجهيزات العمومية ذات المصلحة العامة؛
- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011 والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، فبالنسبة للمستثمرات الخاصة تم استلام 1889 ملف من المصالح المحلية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، تخص 22960 هكتار، منها 1063 تمت المصادقة عليها لتكون موضع دعم مالي من الدولة بعد التوقيع على دفتر الشروط، وبالنسبة للأراضي الخاصة للدولة تم تحديد 954 محيط بمساحة تقدر ب 453651 هكتار، والتي ستكون بعد المصادقة على الدراسات موضوع تخصيص لصالح 22390 صاحب امتياز وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه تم توقيع 172 دفتر شروط؛
- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 6 جانفي 2011 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، وتأمين العقار للمستثمرين، ولقد جاء هذا المنشور لاستدراك التأخير المسجل لإنهاء إجراءات تسليم العقود للمستثمرين المستفيدين من نظام حيازة الملكية العقارية الفلاحية. [1]

ومما سبق يمكن القول إن هذه الإصلاحات قد أعطت دفعا جديدا للاستثمارات الفلاحية، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص الذي أصبح يقوم بمعظم العمليات الإنتاجية والتجارية والتسويقية للمنتجات الفلاحية، بينما بقيت الدولة تتكفل بالاستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع، كتوفير البنية التحتية من فتح الطرق وتوصيل الكهرباء للمناطق الريفية ومناطق الاستصلاح وحماية الغابات وتوسيعها، وتوسيع الأراضي الفلاحية والرعوية وإنشاء شبكات الري وصرف المياه، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الفلاحي من بحوث وإرشاد وتدريب والمتابعة الصحية والنباتية والصحة الحيوانية وكذا تقديم الدعم المالي.

[1] سهيلة مصطفى، **المصدر سبق ذكره**، ص ص 221-222.

2- حوافز وبرامج تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر:

يعتبر تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر أحد أهم مكونات السياسة الفلاحية، التي تهدف إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية وضمان دخول الفلاحين، ولقد شكلت الإعانات المالية للدولة ومنح الاستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية أهم دعائم النظام التحفيزي، حيث تم اعتماد سبعة عشر موضوع أساسي لتنفيذ هذه السياسات والتي تجمعت حول ثلاثة أهداف خاصة، سواء كانت تابعة لمسؤولية القطاع العام أو الخاص لتحقيق النتائج التالية:

- **النتائج الإجمالية المنتظرة:** تضمنت إحداث أمن غذائي مستدام، وخلق تنمية بشرية متوازنة في الأقاليم الريفية التي أعيد إحياؤها دون استثناء وذلك بالاعتماد على مساهمة كل الفاعلي؛
- ***النتائج الخاصة:*** وشملت البرامج التالية:
  - البرامج الموجهة للقطاع الفلاحي والريفي؛
  - البرامج الموجهة لإحداث نمو داخلي مدعم ومستدام؛
  - البرامج الموجهة لتجديد وإحداث فعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي.

ولقد استعمل هذا الإطار المرجعي لجمع المعطيات والمعلومات المتوفرة من مختلف المصادر (الإحصائيات، قواعد المعطيات لمختلف المصالح العمومية أو المهنية، الوثائق المرجعية، الأشخاص بصفتهم موارد أساسية). [1]

ثالثا: المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الفلاحي في الجزائر:

يهدف تحقيق التنمية الفلاحية والريفية وتشجيع الاستثمار وتحفيزه، أنشأت الوزارة منذ سنة 2002 مجموعة من الهيئات، لتجسيد السياسة الهادفة إلى تنمية وتطوير الاستثمار الفلاحي الخاص المحلي والأجنبي، وهذا لدمج مجموعة من الفاعلين الخواص والعموميين في هذا القطاع، والذي اعتمد تنوعهم وعددهم الكبير وتوزيعهم عبر كامل التراب الوطني ضرورة وضع إطار مؤسساتي جديد يهدف إلى تحديد مختلف أدوارهم ويسمح في نفس الوقت بتحديد الحلقات المفقودة ووضعها في مكانها، من أجل تحديد أحسن لنمط سيرها، وطبيعة العلاقة التي تقيمها كل هيئة مع شركائها، وفق مخطط مفتوح وديناميكي لتسليط الضوء على تعدد الفاعلين المعنيين وتعدادهم على المستوى المركزي والمحلي وتجمعهم حسب وظائفهم (إدارة القطاع والإقليم، الدعم، الضبط، تنظيم المهنة، التمويل)، وقد تم اعتبار القطاع الخاص المشكل من المستثمرين الفلاحين والمتعاملين في بداية ونهاية عملية الإنتاج كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في هذا المخطط.كما تم إعادة تحديد أدوار عدد كبير من الفاعلين العموميين منذ انطلاق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي من خلال

[1] سهيلة مصطفى، **المصدر سبق ذكره**، ص ص 222-223.

مراجعة قوانينهم الأساسية، تطهير وضعيتهم، إعادة هيكلة مصالحهم .ومن بين العديد من عمليات إعادة التنظيم وجهت بوجه خاص ثلاثة تدابير نحو القطاع الخاص وهي:

- إعادة تصويب مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بهدف تسهيل الحصول على القرض والدعم العمومي؛
- الدخول الفعلي في العمل للديوان الوطني للأراضي الفلاحية لتسهيل وتأمين الوصول للعقار الفلاحي؛
- تنشيط ما بين المهن بإنشاء وتحميل المسئولية للمجالس مابين المهن حسب الفروع والأقطاب الجهوية.

ومن جهة أخرى فقد تمت دعوة المستثمرين الفلاحين إلى تجديد انتمائهم إلى المنظمات المهنية، كالجمعيات والتعاونيات والغرف الفلاحية والمجالس ما بين المهن وغيرها، للحصول على مختلف أشكال الدعم وضمان تمثيلهم في الارتباطات الجديدة التي تقام بين الفاعلين .كما تم أيضا إنشاء مختلف الفضاءات المشتركة (الخاصة، العمومية) بالنسبة لخلية التنشيط الريفي للبلدية ولجانها التنفيذية للولاية، والتي تسمح بتقاسم المعلومات والحوار والتشاور حول الأعمال والمشاكل المفترضة والحلول الواجب تقديمها .وأعيد التوازن بين القطاع العمومي والخاص في الفروع والمجالس المهنية المشتركة، وتطورت العلاقة بين القطاع الفلاحي وإدارات أخرى من خلال إجراءات مشاريع جوارية (بلديات وجماعات محلية وإدارات لامركزية وقطاعات ودوائر وزارية) ، ولقد جاء التنشيط الذي رافق المقاربة التصاعدية والتساهمية لتعديل الدور التقليدي لمستخدمي الميدان وعلاقتهم مع السكان وقطاعات التدخل الأخرى (الإطارات، تقنيي المديرية العامة للغابات) ، وبذلك تم وضع تدريجيا دوائر جديدة للاتصال ناشطة ومتعددة الاتجاهات.

ولأن الشراكة تعتبر دليل تقاسم الالتزامات لبلوغ الأهداف المحددة جماعيا وضمان فرص أفضل للحصول على النتائج المرتقبة، فقد سجلت ثلاثة أنواع جديدة من مشاريع الاستثمار الفلاحي المشترك تماشيا وتنفيذ إجراءات سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، وتضمنت الإجراءات التالية: [1]

- **تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة** : فقد تم البحث عن دمج ما بين القطاعات لعدة مصالح عمومية على نفس العملية وهذا انطلاقا من مرحلة التخطيط على المستوى القاعد؛
- **الشباك الوحيد الموضوع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** والذي من خلاله خصص الشراكة ثلاثة أطراف (الدولة، البنك، المتعاملون) لتوفير الوصول إلى الآليات التكميلية (القرض، الدعم، الضمان) ، والمرافقة لتنفيذ الاستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين والمتعاملين في الإنتاج الفلاحي وعصرنة الفروع .ويمكن أيضا أن تتوسع هذه النظرة للشراكة لتشمل مصالح الدعم التقني وتقوية القدرات لمرافقة أحسن للمتعاملين في انجاز مشاريعهم؛

[1] سهيلة مصطفى، **المصدر سبق ذكره**، ص ص 223-224.

- **عقود النجاعة المعدة بين الإدارة المركزية ومديريات الولايات لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية:** ومن خلالها تم اتخاذ شكل تعهد بين وحدات نفس المنظمة، بالنظر إلى بلوغ النتائج وتوضح هذه التجربة فائدة تطبيق هذا المبدأ للشراكة على كل المستويات، لاسيما وأنه يوضح مسؤوليات كل واحد مقارنة بالهدف المشترك المراد تحقيقه ضمن مقاربة تشاركية، ويعد مبدأ التعاضد أكثر أهمية من الشراكة حيث يلتزم وفقه الفاعلون نحو أهداف مشتركة، بالإضافة إلى التزامهم بتقاسم الأخطار الكبرى التي تمس بأحد الشركاء،ويتعلق الأمر بصفة واضحة بمصلحة تأمين وتعويض مبنية على روح التضامن والتعاون كما هو منصوص عليه في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 ، ولا يزال التعاضد وترجمته في الوسط الريفي في بداياته، تحت قيادة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي المعاد هيكلته، الذي أخذ مسؤولية مواصلة تطوير هذا المفهوم؛
- **إدراج كيفيات جديدة للتسيير لإشراك أفضل الفاعلين:** وذلك لضمان وتسهيل مساهمة الفاعلين ثم تطوير كيفيات جديدة للتسيير وخاصة(أنظمة الإعلام ، عقود النجاعة والمتابعة، تقارير التقييم الدورية) ولقد تم تحديد مسعى البرمجة التشاركية والتصاعدية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة مع دليل برمجة المشاريع الصغيرة أو طلب دعم مالي ولقد تم تقنين مختلف المراحل وكيفيات تقييم الطلب والمصادقة والدفع وإبرام الصفقات والغلق وتسوية النزاعات وسير هيئات التنسيق، التصديق، القرار؛
- **انطلاق برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** فمنذ انطلاق برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية تم اتخاذ أعمال مختلفة تمثلت في:
  - وضع هيكل وطني ينسق البحث الفلاحي والغابي والمساعدة التقنية، قصد أقلمة مسؤولية برمجة ومتابعة وتقييم وتقوية قدرات الفاعلين، تنوب عنها أيضا في هذا الإطار هيئات جهوية،
  - إعادة تأهيل المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بتشكيل شبكة وطنية لمصالح الدعم التقني بالاتفاق مع 250 مكتب دراسات واستشارات فلاحية قيد التجسيد،
  - عصرنة المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، وإعادة تأهيل دوره في نشاطات الاتصال وترقية الدعم.[1]

المطلب الثالث: دعم التمويل الفلاحي في الجزائر

أولا: التمويل الفلاحي في الجزائر

[1] سهيلة مصطفى، **المصدر سبق ذكره**، ص ص 224-225.

أمام الآثار السلبية التي أحدثتها سياسة الدعم الفلاحي غير المدروسة والإستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم، قررت الدولة العودة إلى دعم القطاع. وفي سياسة تقوم على مبدأ توجيه الدعم مباشرة إلى الفلاحين والمنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال الإجراءات والتدابير التي تتمثل في:

- **تخفيض نسب الفوائد على القروض:** بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص عمى تخصيص غلاف مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15,5 %للقروض قصيرة الأجل و 17,5% للقروض المتوسطة والطويلة الأجل على أن يتحمل الفلاح المقترض 8%و 6%على الترتيب، ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة الديون الفلاحين؛
- **إنشاء صناديق متخصصة للدعم:** في إطار السياسة الجديدة لدعم القطاع الفلاحي، تم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها حتى الآن 09 صناديق متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي، تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة، وتقوم بصرفها للمستخدمين كدعم في شكل:
  - إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية؛
  - إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية المردود والإنتاج الفلاحي، وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
  - إعانات بعنوان مساهمة الدول في تمويل مخازن الأمن الغذائي؛
  - إعانات بعنوان مساهمة الدول في حماية مداخيل الفلاحين؛
  - إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض القروض على الفلاحين؛
  - إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- **الإعانات (الإعفاءات) الجبائية وشبه جبائية:** في إطار تشغيل الشباب وتشجيعه على المساهمة في النشاط الفلاحي لتشبيب قوة العمل الفلاحية، تستفيد المؤسسات المصغرة والوحدات الفلاحية المتخصصة (في تربية المواشي، الدواجن....) المنشأة من طرف الشباب من تسهيلات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتي تنفيذ واستغلال المشروع.[1]

ثانيا: نماذج من القروض الفلاحية المدعمة من الدولة الجزائرية:

- **قرض الرفيق:** يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت الدولة دعمها للقطاع الفلاحي وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 05 أوت 2008، ويعتبر قرض الرفيق قرض استغلالي موسمي مدعم كليا من طرف الدولة ويشمل هذا القرض نشاط الفلاحة بشتى أنواعها.[2]

[1] زيبري رابح،(2004): **حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،بدون صفحات.

***خصائصه*:**

- لا يشترط في هذا النوع من القروض على الفلاح تقديم مساهمة شخصية؛
- تقديم الدولة دعم على معدلات الفائدة بنسبة 100%، حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقية لمعدلات الفائدة والمقدرة ب 5,5% من حجم القرض.

❖ **قرض التحدي**: إن قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي، سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لأملاك الدولة، يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الإستثمار ية الموافق عليها في إطار برامج الاستصلاح.

خصائصه:

- يعتبر هذا القرض من بين القروض طويلة المدى لا تتجاوز قيمته مليون دج للهكتار الواحد مخصص للإنشاء مزارع جديدة أو شراء ثروة حيوانية وتربيتها في مساحة أقل من 10 هكتار؛
- يستفيد المستثمرون الذين يمكنهم الاستثمار في أراضي مساحتها أكثر من 10 هكتار، على قرض مدعم يصل إلى 100 مليون؛
- **مدة القرض:**
  - قروض متوسطة الأجل من 3 إلى 5 سنوات مع احتمال تأجيل الدفع سنتين إضافيتين،
  - قروض طويلة الأجل من 8 إلى 15 سنة مع احتمال تأجيل الدفع 5 سنوات إضافية؛
- **الفوائد البنكية:**
  - تتكفل وزارة الفلاحة بتسديد كافة الفوائد البنكية الناجمة عن قرض التحدي في حالة ما إذا استطاع الفلاح تسديد قيمة ذلك القرض في حدود 5 سنوات،
  - يتحمل المستفيد من القرض تكلفة في شكل فوائد بنكية بنسبة 1% من قيمة القرض إذا ما استطاع الفلاح تسديد قيمة القرض في فترة تنحصر بين 6 إلى 7 سنوات.

❖ **قرض التحدي الفدرالي**: يعتبر أحد قروض التحدي هدفه تقوية البنية التحتية للقطاع الفلاحي من أجل تعزيز قدرة الفلاح على (التخزين، التجهيز، التعبئة والتغليف.الخ)

---

[2] كعباش ريم و ناجم وفاء، (2017): **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية"BADR "عين الدفلى**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة –عين الدفلى، الجزائر، ص 42.

- ***خصائصه:*** نفس خصائص قرض التحدي يكمن الاختلاف فقط في حجم القرض.

❖ **القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):**

قرض يعمل على خلق مشاريع فلاحية.

- ***خصائصه:***

- يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع، وقد تصل قيمة القرض إلى مليون دج
- تمنح الدولة للفلاح دعم يصل إلى 29% من حجم القرض.
- أما 1% المتبقية هي عبارة عن مساهمات شخصية للفلاح.

❖ **القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):** هو قرض استثماري طويل الأجل يتم توجيهه من أجل تمويل المؤسسات المصغرة النشطة في القطاع الفلاحي، ويخصص هذا القرض للشباب العاطل عن العمل حيث يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع ويتحصل الفلاح على 29% من قيمة القرض كدعم أو مساعدة من طرف الدولة؛

❖ **القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):** هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كافة المشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب يقدم هذا القرض إلى الفلاحين ذو العمر المحدود بين 19 و35سنة، كما يمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد صاحب مشروع يقوم بتوظيف على الأقل منصبي شغل في مشروعه، يمتاز هذا القرض من نفس الدعم الذي يقدم في برنامجِ CNAC.[1]

[1] زاوي بومدين، (2016): **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مصطفى إسطنبولي-معسكر، الجزائر، ص ص 196-201.

الجدول رقم(2-2): ملخص لأنواع القروض الفلاحية

نوع القرض	طابع القرض	القيمة مليون دج	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
الرفيق	استغلالي	حسب النشاط	6-12 أشهر	0 %	لا توجد	/
التحدي	استثماري	1-100م	م-أ (3 إلى 7) س ط-أ (8 إلى 15) س	0 % < 5س 1 % < 7 س 3 % < 9 س 10 < % 5.25 س	10 % < 10 هـ 10 < % 20 هـ	/
تحدي فدرالي	//	1-200 م	//	//	//	/
ANGEM	مختلط 18 < سنة	1 م	8 سنوات	0 %	1 %	29 %
CNAC	استثماري العاطل عن العمل	1م	8 سنوات	0 %	1 % < 5م 2 % < 5م	29 % 28 %
ANSEJ	استثماري 19-35 سنة	10 م	8 سنوات	0 %	1 % < 5م 2 % < 5م	29 % 28 %

م-أ (متوسط الأجل)، ط-أ (طويل الأجل)، هـ (هكتار)، م (مليون)، س (سنوات)

المصدر: زاوي بومدين، (2016): **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مصطفى إسطنبولي-معسكر، الجزائر، ص201.

❖ **قروض حلال لتمويل الفلاحين بالعتاد الفلاحي بداية من 2018**: كشفت رئيس الجمعية المهنية للبنوك والرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مؤخرا عن التحضير لإطلاق القروض والخدمات المالية الإسلامية لشراء العتاد الفلاحي بداية من 2018، وقال إن بنك التنمية المحلية BDL سيطلق بداية سنة 2018 قروضا حلال خاصة للفلاحين بغرض شراء العتاد الفلاحي، مشيرا أن قيمة القرض تحددها طبيعة العتاد الذي سيتم شراؤه، مؤكدا أن بنك BDL اتجه إلى الصيرفة الإسلامية وخصص مبالغ مالية ضخمة من أجل تمويل الفلاحين من دون فائدة ربوية. [1]

ثالثا: معوقات نظام التمويل البنكي في القطاع الفلاحي الجزائري:

1- القضية العقارية:

وتنجر عنها عدة عقبات تقف أمام التمويل الفلاحي وذلك أن القضية لم يحسم فيها بعد فكثير من الفلاحين لا يمتلكون عقود ملكية لأراضيهم،بالنسبة لسجل الأراضي نجد انه من بين 1541 بلدية على المستوى الوطني هناك فقط 600 بلدية تمتلك هذا السجل، الأمر الذي كان يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة(الملك) ، مما يسمح بتحديد مساحة المستثمرات بدقة و بالتالي صعوبة تقديم العقود، وحتى بالنسبة للعقود التي وزعت عند تطبيق طريقة الانتفاع الدائم، فإن توزيعها أثار مشاكل عديدة فقد عمدت الدولة إلى تقديم العقود المستثمرات حسب التكوين الأولي، فشمل العقد كل المستثمرين الذين كانوا ينتمون إلى المستثمرة، إلا أن النزاعات التي كانت تنشب داخل المستثمرة الواحدة كانت سببا في تقسيم المستثمرات الجماعية إلى مستثمرات جماعية اصغر أو مستثمرات فردية، وبالتالي فأي معنى يبقي العقد الذي يجمع المستثمرين على الورق فقط بينما المستثمرة الواحدة قد أعيد تقسيمها في حين يطلب من الفلاح عقد يثبت ملكيته للأرض، يسمم من طرف والي الولاية، ويصادق عليها الموثق، وأمام هذا المشكل فإن معظم العقود المسلمة للبنك لا تحمل توقيع الموثق، الشيء الذي أعطى فرصة لكثير من الفلاحين لبيع الأراضي دون إعطاء أدنى اعتبار لالتزاماتهم اتجاه البنك، وبالتالي فإن البنك لا يستطيع تقييد عملية البيع أمام العدالة لأنه لا يملك عقدا حقيقيا لملكية الأرض.

2- عدم استقرار ملاك الأراضي:

[1] كباش بلال و بوستة سليم و آخرون، جريدة النهار الالكترونية،www.elnahar.com //:http، 29أفريل 2018.

هذه الوضعية تشكل عائقا أمام البنك لاسترجاع أمواله حيث يلاحظ تغييرا مستمرا لملاك الأراضي، إما بسبب الإفلاس أو بسبب عمليات إرجاع الأراضي المؤسسة إلى أصحابها (بموجب قانون90-25). وهكذا يجد البنك نفسه عاجز عن المطالبة بأمواله ومن أي مالك يطلبها؟

3- مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة :

يعتبر هذا المشكل من بين أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث أن الفلاح المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفة عامة، إضافة إلى العيوب الهيكلية التي تعاني منها الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة، مما يجعل الفلاح عاجز على تسديد ديونه ويبقى البنك يتخبط في مشكلة الديون الغير مسددة. [1]

4- الوازع الديني:

ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في التعامل مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة لمؤثراته الاغرائية من فئات عريضة من المدخرين والمستثمرين باعتبار أن هذه التقنيات التمويلية المعمول بها في البنوك التجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحظورة شرعا.

[1] كعباش ريم و ناجم وفاء، مصدر سبق ذكره، ص22.

المبحث الثاني: تجربة التأمين الفلاحي في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الملامح الرئيسة لقطاع التامين الفلاحي في الجزائر بالإضافة إلى المخاطر الفلاحية ومنتجات التامين الفلاحي كذلك إلى تطور سوق التامين الفلاحي

المطلب الأول: الملامح الرئيسية لقطاع التأمين الفلاحي في الجزائر

أولا: المؤسسات التأمينية الفلاحية في الجزائر:

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي *CNMA

1-1 تعريف ووظائف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972 وذلك بموجب القانون رقم 72-64 الصادر في 2 ديسمبر 1972، وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات، أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.

وقد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق اتحاد ثلاثة صناديق وهي:[1]

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية CCRMA؛
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي CCMSA؛
- صندوق التعاون الفلاحي للمعاشات CMAR.

ومن بين وظائف هذا الصندوق ما يلي:

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحظى بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك؛
- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.

بالإضافة إلى ما سبق تم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وذلك لتدعيم الاستثمار الذي يبادر به الفلاحون والمربون، وتحسين وزيادة المنتجات الفلاحية الاستراتيجية؛

- تمويل المشاريع عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، وهما صندوقان: صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الإستثمار ات الفلاحية.

* CNMA: Caisse National du Mutualité Agricole

2-1 تنظيم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

اعتمد الصندوق في تصميم هيكله وتسييره على الإطار القانوني، وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي 95-97 الصادر في أفريل 1995 ومنه يتكون من:[1]

- صناديق محلية CLMA*
- صناديق جهوية CRMA**
- صندوق وطني CNMA

وصناديق التعاون الفلاحي مشكلة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، يمارسون مهامهم في قطاعات الفلاحة، الصيد، التربية السمكة ...الخ، والذين ينخرطون في إطارها ويشاركون بحصص اجتماعية مما يعطي لهم صفة مشتركة.

- ***الصندوق المحلي:*** يتكون من مجلس الإدارة مكون خمسة محافظين وعهدته أربع سنوات؛
- ***الصندوق الجهوي:*** يتكون من مجلس إدارة الصندوق الجهوي، الجمعية ومجلس الإدارة؛
- ***الصندوق الوطني:*** يتكون من الجمعية العامة التي تضم رؤساء الصناديق الجهوية، مجلس الإدارة الذي يضم تسعة محافظين معنيين من أعضاء الجمعية العامة، والمدير العام الذي يعين بمرسوم وباقتراح من وزير الفلاحة بعد استشارة مجلس الإدارة.

2- صندوق الضمان الفلاحي FGA*

تأسس بموجب المرسوم 82-87 المؤرخ في 04/14 / 1987 وهو مكلف بضمان وكفالة قروض الاستثمار والاستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمنخرطين في الصندوق، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحض باستمرارية منح القروض لها ففي حالة عجز الفلاح عن تسديد ديونه أدى بجدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق، والامتياز الثاني يكمن في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العائدة للبنك كتأمينات حقيقية، تأمينات شخصية وضمان الصندوق كافي.

* CLMA: Caisse Local du Mutualité Agricole

** CRMA: Caisse Régionale du Mutualité Agricole

* FGA: Fond de Garantie Agricole

3- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGCA[*]

تأسس نظريا بموجب المادة 20 من قانون المالية لسنة 1982، ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين ونصف. المتضمن تحديد كيفيات تنظيمية وعملية يتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الفلاحية غير القابلة للتأمين بنسبة 46 % من قيمة الخسائر، نظرا لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفهم وارتفاع قيمة الخسائر.

حيث تشكل التعويضات في إطار هذا الصندوق مساعدة تقدمها السلطات العمومية في إطار التضامن الوطني اتجاه الفلاحين بحيث يكون نشاطها حيويا. وهدف الصندوق هو التعويض عن الأضرار المادية التي تمس المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها. كم يهدف إلى تشجيع تطوير التأمين ضد الأخطار الفلاحية لهذا الغرض ينبغي على الفلاحين للاستفادة من هذه المساعدة القيام باكتتاب عقد تأمين فلاحي.[1]

ثانيا: مكانة التأمين الفلاحي في الجزائر

عرف قطاع التأمينات في الجزائر تطورا ملحوظا منذ سنة 2008 وهذا نتيجة للتحولات والإصلاحات المستمرة التي يعرفها الاقتصاد الوطني، حيث وصل مستوى الأقساط الصافية 7.67 مليار دينار محققا بذلك زيادة تقدر بـ 26 % مقارنة بالسنة السابقة. وحقق الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في مجال التأمينات الفلاحية 759 مليون دينار سنة 2008 أي بنسبة نمو تقدر بـ 44 % وسجل لوحده حافظة مالية تقدر بنسبة حوالي 70% من السوق.

تواصل نمو قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر إلى غاية سنة 2015، إذ حقق في هذه السنة نموا قدّر بـ 11.4 % مقارنة بالسنة السابقة، حيث سجّلت التأمينات الفلاحية للفروع "الإنتاج النباتي"، "الإنتاج الحيواني" والتأمين على "المخاطر المتعددة والعتاد الفلاحي" نموا قدّر بـ 11.2 %، 24.5 % و 7.1 % على التوالي.

أما بعدها أي سنة 2016 فقد تراجع سوق التأمين الفلاحي في مجموعه في الجزائر بنسبة 21.4 %، رغم أن الفرع "المسؤولية المدنية للفلاح" وسجلت ارتفاعا قدّر بـ 3.3 %. بينما تراجعت الفروع الأخرى "الخسائر الفلاحية الأخرى" بـ 51.9 %، والتأمين على "المخاطر المتعددة والعتاد الفلاحي" بـ 25.9 %، "الإنتاج الحيواني" بنسبة 22.7 %، والإنتاج النباتي بـ 17 %.

[*] **FGCA**: Fond de Garantie pour les Catastrophe Agricoles

[1] مزراق مليكة، مصدر سبق ذكره، ص ص 62-64.

ويقدم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، الرائد في مجال التأمينات الفلاحية، خدمات تأمينية مشتركة عبر شبكته المنتشرة على مستوى التراب الوطني والمتكونة من 67 صندوقا جهويا و240 مكتبا محليا، كما يقوم بتسيير صناديق الدعم الفلاحي التي أوكلتها الدولة له للمساهمة في البرنامج الوطني للتنمية المحلية إلى جانب الصندوق الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بخدمات بنكية وعمليات الاعتماد الايجاري في فائدة تطوير وتنمية القطاع الفلاحي.[2]

المطلب الثاني: المخاطر الفلاحية ومنتجات التأمين الفلاحي في الجزائر

أولا: المخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر

يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عدة مخاطر التي لم تجعله يرقى بعد إلى المكانة اللائقة به والمستوى الملائم بين النشاطات الاقتصادية. سنحاول التطرق إلى بعض المخاطر وكذا مختلف المصادر التي تنبثق منها

1- مشكل العقار الفلاحي:

لوحظ في الجزائر عبر جميع مراحل السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الفترة الاستعمارية عدم استقرار المناهج الفلاحية المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار، هذا الأخير الذي كان ولا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة غير الواضحة في مجال تسييره، وزاد إصلاح 1987 المشكل تعقيدا هذا بتوزيع الأراضي على المستفيدين بدون ضمانات، مما زاد من مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب والاستغلال اللاعقلاني.

2- مخاطر تتعلق باستغلال المياه:

تقدر مساحة الجزائر ب 2.4 مليون كلم^2 غير أن 90 % منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار، وتتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساسا في جزء المنحنى الشمالي للسلسلة الأطلسية، غير إن المنطقة تزخر بموارد جوفية معتبرة لكنها لا تتجدد بكثرة، وبما أن الفلاحة لوحدها تمتص أكثر من 70% من المياه المتواجدة على سطح الأرض والمياه الجوفية المستخدمة من طرف الإنسان، فإن ارتفاع فعالية السقي في الظروف الراهنة هي التي من شانها أن تعطي مصداقية التحكم في الأراضي الخصبة والحفاظ عليها.

ومن أجل سياسة مائية ناجحة تعمل معظم الدول من بينها الجزائر على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مردودية المحاصيل الفلاحية والحفاظ على خصوبة الأرض المسقية، حيث بدأت تستعمل تقنيات جديدة للري تتمثل في:

- طريقة سقي بالقطرة؛

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سبق ذكره، ص 126

- طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف؛
- إعادة استعمال المياه القذرة.

3- مخاطر التمويل الفلاحي:

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية، وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الفلاحية ونوعيتها وإمكانياتها وأطوارها.

ويمكن حصر هذه الأطوار في النقاط التالية :

- طول الفترة الإنتاجية؛
- تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع والضباب؛
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض؛
- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه؛
- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي؛
- قلة مصادر القوة العاملة الفلاحية وأهمها نسبة السكان الفلاحين الذين هم في سن العمل.

ثانيا: أدوات وعقود التأمين الفلاحي في الجزائر:

سيتم تقديم بعض منتجات التأمين الفلاحي وعقوده بالاعتماد على ما يعرض في السوق التأميني الجزائري كالآتي:

1- التأمين على الإنتاج النباتي:

التأمين على الإنتاج النباتي عقد يبرمه صاحب المزروعات أو صاحب الأرض أو مستأجرها للتأمين على مزروعاته قبل نضجها أو في أثناء النضج، ومن أهمها التأمين على المحاصيل الفلاحية.

تهدد المحاصيل الفلاحية مخاطر عديدة تنجم عادة من عوامل طبيعية التي ليس بمقدور الإنسان تلافيها أو الهروب منها، وبذلك يكون التأمين الفلاحي هو ضمانة للفلاحين لتعويض خسارتهم بضمان المستقبل المادي والاجتماعي. ويكون للقطاع الفلاحي حق في التأمين من هذه الكوارث الطبيعية ويكون التأمين في إطار هذا العقد بضمان: أخطار

البرد، العاصفة، الجليد، الثلوج والفيضانات، وفق الشروط الخاصة والعامة والمنصوص عليها في عقد التأمين ومن بين أهم هذه المخاطر خطر البرد وخطر الحريق.[1]

2- التأمين على الإنتاج الحيواني:

هو تأمين على الحيوانات من خطر الموت بسبب حادث عرضي أو بسبب مرض من الأمراض وهناك أنواع متعددة التأمين على المنتجات تختلف باختلاف الحيوانات من مواشي، دواجن، خيول....الخ وتعدد باختلاف نوع الأخطار التي تتعرض لها. ونعرض بعض الأنواع [2]

- **التأمين على المواشي:** نظرا لأهمية قطاع تربية الماشية والمخاطر الكبيرة التي يتعرض لها الموالون؛
- **التأمين على الدواجن:** نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها هذا النوع والمتمثل في صناعة الدواجن، وبالرغم من العمالة الكثيفة والمتطورة غير أن الدولة عملت على وضع بعض الخطط والبرامج ومجموعة من الإجراءات لمختلف أنواع الدواجن، لذا كان على مكتتب هذا النوع من العقود اتخاذ كافة و الإجراءات والاحتياطات في مثل هذا النوع من الصناعات؛ [3]
- **التأمين على المزارع السمكية:** يخصص هذا النوع من المزارع في تربية الكائنات المائية: مثل الطحالب المتنوعة، بلح البحر(نوع من الرخويات)، القشريات بمختلف أسمائها من سرطان البحر إلى جراد البحر، الأسماك المتنوعة.

3- عقود التأمين الفلاحي :

وسنقوم بشرح مختصر لبعض عقود منتجات التأمين الفلاحي حسب الآتي:

- **التأمين ضد البرد (Grêle):** تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل الآلي لحبات البرد على المحاصيل، مثل الحبوب، القش و البقول و الأعلاف، و المحاصيل الصناعية و الخضروات و الأشجار، و الزهور، أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)؛
- **التأمين ضد العواصف (Tempête):** تضمن شركة التامين الأضرار أو الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية و التي تؤدي إلى إتلاف جزئي أو كلي للنباتات، و كذا الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)، و المشاتل،.....الخ؛

[1] مزراق مليكة، مرجع سبق ذكره، ص10

[2] مزراق مليكة، مرجع سبق ذكره، ص25

[3] الشروط العامة، تأمين متعدد الأخطار لفصيلة الدواجن، ص10.

- **التأمين ضد الفياضانات (Inondation)**: يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها، أو التسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه، أو فيضان مياه البحر و الأنهار، الينابيع، البرك والبحيرات؛
- **التأمين ضد الجليد (Gel)**: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات (البطاطا، البقوليات...) و الأشجار المثمرة، و المشاتل؛
- **التأمين ضد الثلج (Neige)**: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل؛
- **التأمين ضد السريكو (Siroco)**: يضمن هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن هبوب الرياح الساخنة و الجافة، و التي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض، و الأشجار المثمرة؛
- **التأمين ضد الأمطار(Pluie)**: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن سقوط أمطار على التمور الناضجة وبالتالي الإضرار بها؛
- **التأمين ضد الشمس (Insolation)**: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة و الكروم مما يؤدي إلى احتراقها؛
- **التأمين ضد هلاك الحيوانات** : تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض، و يسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية، أو تحديدا للإضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين؛
- **التأمين الشامل الدواجن (multirisque avicole)**: الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الأمراض و التسمم، و أوامر الذبح من السلطات العمومية أو شركة التأمين. [1]

[1] عماري زهير، عامر أسامة، مرجع سبق ذكره، ص5.

الجدول التالي يلخص منتجات وعقود التأمين الفلاحي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والصناديق الجهوية CRMA:

الجدول رقم (2-3): منتجات وعقود التأمين الفلاحي المسوقة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

التأمين على الإنتاج النباتي (Assurance Végétale)	التأمين على الإنتاج الحيواني (Assurance Animal)	التأمين ضد المخاطر الصناعية (Assurance Des Risques Industriels)	التأمين على السيارات (assurance automobile)	تأمين المخاطر البسيطة (Assurance des Risques Simples)
– التأمين الفلاحي الشامل – التأمين الشامل النخيل – التأمين الشامل البطاطا –التأمين ضد البرد – التأمين ضد البرد والحريق(معا) – التأمين ضد احتراق المحاصيل – تأمين شبكة الري أثناء التشغيل – تأمين أشجار الفاكهة – تأمين الشامل الطماطم – التأمين الشامل الزيتون –تأمين البيوت البلاستيكية	– التأمين الشامل الأبقار – التأمين الشامل الأغنام – التأمين الشامل الخيول – التأمين الشامل الجمال – التأمين الشامل الدواجن – التأمين الشامل تربية النحل – التأمين الشامل الديك الرومي	– التأمين ضد الحريق والانفجار – التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق	– تأمين المقطورة – تأمين الجرارات والمعدات الفلاحية – تأمين المعدات الفلاحية المؤجرة	– تأمين المسؤولية المدنية للمزارع – تأمين المسؤولية المدنية للفروسية – تأمين مسؤولية البيطري – تأمين متعدد الأخطار للسكان – تأمين الأضرار الناجمة عن المياه

المصدر: عماري زهير وعامر أسامة،(2014): **دور التامين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية**، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهانات الأمن الغذائي، جامعة سطيف، الجزائر،ص5

المطلب الثالث: تطور سوق التأمين الفلاحي في الجزائر

تطرقنا في هذا المطلب إلى تطور كل من رقم أعمال التامين الفلاحي على مدار إحدى عشرة سنة بالإضافة إلى تطور قيمة إنتاج المحاصيل والماشية، كذلك إلى حصة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في سوق التأمينات التي تعرف تطورا في الآونة الأخيرة.

أولا: تطور رقم الأعمال التأمين الفلاحي: سنبين من خلال الجدول الموضح أدناه تطور رقم أعمال التامين الفلاحي خلال العشر سنوات الأخيرة ومقارنته باجمالي التامين على الأضرار.

الجدول رقم (2-4): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)

الوحدة: ألف دج

السنة	رقم أعمال التأمين الفلاحي	نسبة النمو %	إجمالي رقم أعمال التأمين على الأضرار	مساهمة التأمين الفلاحي في التأمين على الأضرار %
2006	604244	(22.58)	46541557	1.3
2007	544571	(9.9)	53632050	1
2008	759330	39.4	67629809	1.1
2009	786540	3.6	77635240	1
2010	842002	7.1	80714930	1
2011	1620553	92.5	79950597	2
2012	2241164	38.3	92057417	2.4
2013	2792676	24.6	105927069	3
2014	3205567	12.88	114173204	2.8
2015	6509043	103.05	210399599	3.1
2016	7839896	20.44	270103454	2.9
2017	6011309	-23.32	273532097	2.2

Source : Conseil National des Assurances, **les notes de conjonction du marché des assurances**, les 4éme trimestres de 2006 à 2017.

الشكل رقم (2-1): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي وإجمالي التأمين على الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)

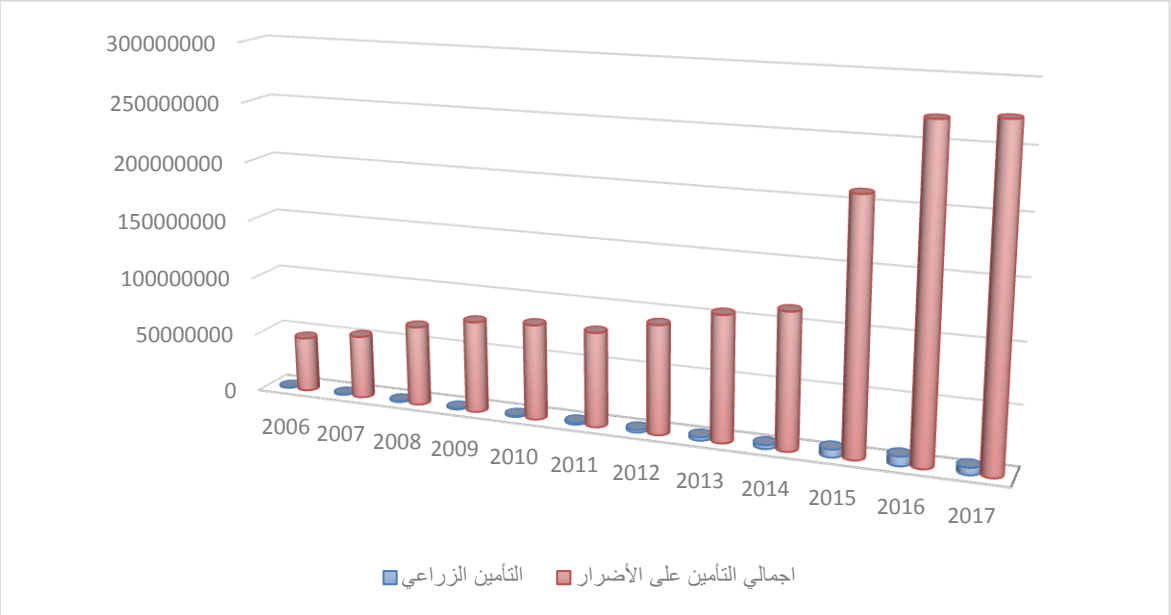

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-4).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة اشتراكات التأمين الفلاحي في التأمين على الأضرار ككل ضئيلة جدا، كما إن معظم هذه الاشتراكات قد يتعلق بالتأمينات الإجبارية ، وهذا يدل على نقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، ونلاحظ أن الطلب على التأمين الفلاحي يشهد ازديادا ملحوظا بعد سنة 2007، وذلك لعدة أسباب عدة في مقدمتها ما يلي :

- ارتباط المخاطر الفلاحية بالتغيرات المناخية، وهي مرشحة للاستمرار؛
- الفلاحة التجارية في تطور مستمر، وبالتالي فإن التأمين كآلية لمواجهة المخاطر ذو تكلفة نسبية متدنية مقارنة بما يترتب على المخاطر من خسائر؛
- تحرير التجارة عالميا يمنع الدعم المباشر على الفلاحة، ويمنع الحماية بفرض الضرائب والجمارك، ولكنه لا يمنع التأمين ودعم أقساط التأمين أو برامج التأمين، وسيكون هذا وسيلة لتوصيل الدعم غير المباشر للفلاحين؛
- تطوير نماذج تأمين فلاحي عملية ومغرية للمؤمن والمؤمن له، مثل التأمين المبني على المؤشر، وربط التأمين بالاقتراض مثلا؛

- تعرض الفلاحة لمخاطر جديدة، وخاصة الأمراض التي تقلل الإنتاجية؛
- الاهتمام المتزايد بالفلاحة، وكذلك بنوعية البيئة، يجعل التأمين احد مكونات العملية الإنتاجية الفلاحية.

ثانيا: إنتاج المحاصيل والماشية:

سنتطرق في هذا الجزء إلى تطور قيمة إنتاج المحاصيل والماشية باعتبارهما المنتجين الأساسيين في السلسلة الغذائية ويتأثران كثيرا بالتامين الفلاحي

الجدول رقم (2-5): تطور إنتاج المحاصيل والماشية في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

السنوات	2012	2013	2014	2015
المحصول	641999	668596	738899	646366
الماشية	686421	932327	1048927	1338363
مواد أخرى	918742	1185450	1481521	1772588
المجموع	2247162	2786373	3269347	3757317

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2016)، **الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015**، نشرة 2016، رقم 46، ص 71.

الشكل رقم (2-2): تطور إنتاج المحاصيل والماشية في الجزائر خلال الفترة (2012-2015).

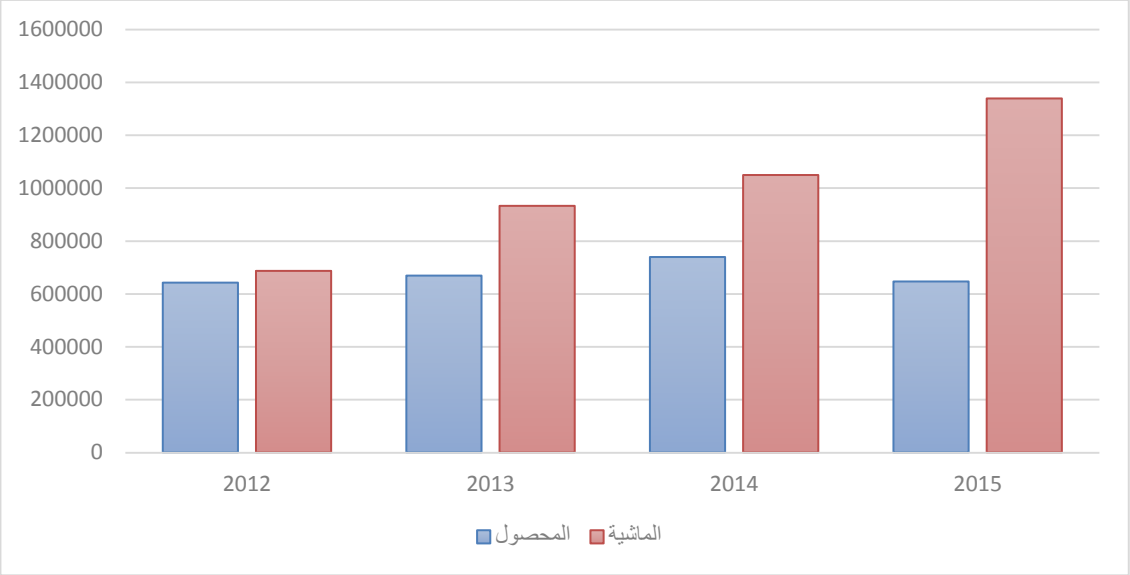

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-5).

التعليق: نلاحظ من خلال الشكل هناك ارتفاع بسيط في قيمة إنتاج المحاصيل من سنة 2012 إلى سنة 2014 إذ ارتفع من 641999دج إلى 738899دج، وبعدها يأتي الانخفاض في سنة 2015.

وهذا يدل على أن الظروف المناخية هي أكثر الأسباب في هذا الانخفاض كما أن الإجراءات المتخذة لم تكن فعالة.

في حين نلاحظ أن قيمة إنتاج الماشية في ارتفاع من سنة إلى أخرى وهذا يدل على فعالية الإجراءات المتخذة، وعليه نلاحظ أن التامين الفلاحي يمتص الصدمات ويحافظ على القدرة الاستثمارية للفلاح من خلال التعويض لان الفلاح إن لم يؤمن ممتلكاته سوف يتعرض لخسائر كبيرة وبالتالي يقع في الديون ومن تم قد يضطر إلى بيع ممتلكاته.

ومنه تطور رقم أعمال التامين الفلاحي يؤدي بالضرورة إلى تطور إنتاج الماشية والمحاصيل.

ثالثا: تطور حصص سوق مؤسسة التأمين:

يشهد سوق مؤسسات التامين تطورا واضحا خلال السنوات الأخيرة، إذ يعرف سوق التأمينات الفلاحية تطور في حصته هو الآخر تحت هيمنة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي يحوز على حصة الأسد بالرغم من فتح السوق أمام منافسة الشركات ذات الرأس المال الخاص وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): تطور حصة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

السنة	القيمة	النسبة
2012	8084778	8.1
2013	9592713	8.3
2014	11267568	9.0
2015	12818647	9.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015**، نشرة 2016 رقم 46، ص 72-73.

الشكل رقم (2-3): تطور حصة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة (2012-2015).

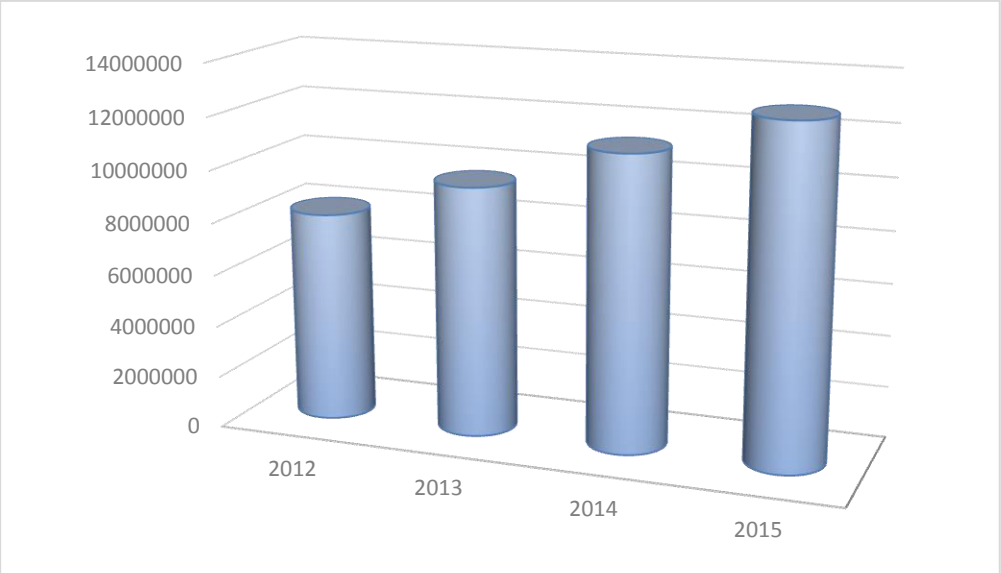

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الجدول رقم (2-6).

التعليق: نلاحظ من خلال الشكل البياني أن حصة الصندوق الوطني للتامين الفلاحي في تطور مستمر وتدريجي ولو كان بمعدلات منخفضة ففي سنة 2012 قدرت حصة الصندوق ب 8.048.778دج بنسبة 8,1% وفي السنة الموالية (2013) ارتفعت ب 0,2% لتصبح 8,3% بقيمة تقدر ب 9.592.713دج وواصل هذا الارتفاع التدريجي ليصل إلى 12.818.647دج في سنة 2015 بنسبة 9,9% ويرجع هذا التطور إلى الدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في التامين على الأخطار الفلاحية.

خلاصة الفصل :

عرضنا في هذا الفصل بعض السياسات الفلاحية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا وبينا المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي،كما أبرزنا مجموعة من منتجات وعقود التأمين الفلاحي الموجودة على مستوى السوق الجزائري وتطورها خلال السنوات الأخيرة. فكون قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر في ظل المتغيرات المناخية والبيئية وبالتالي فهو بحاجة لنظام التأمين الفلاحي الذي يعتبر شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية من الخسائر المحتملة.

الفصل الثالث

دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – الطارف -

تمهيد

بعد دراسة الأساس النظري لموضوع الدراسة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، الهدف من خلال هذا الفصل البحث الجانب التطبيقي والذي يمثل صلب الدراسة وذلك بالتطرق إلى حالة الجزائر في دور التامين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية.

وذلك بالتطرق إلى أحد أنواع التامين الفلاحي والمتمثل في التامين المتعدد الضمانات لفصيلة الدواجن مبرزين من خلاله إجراءات إبرام العقد والضمانات الممنوحة وكذا تسوية الأضرار.

حيث سنتطرق إلى المباحث التالية:

- تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف؛
- موضوع عقد التأمين ومجاله؛
- دراسة حالة لتأمين متعدد الأخطار الدواجن.

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف

يهتم هذا المبحث بتقديم لمحة موجزة عن الوكالة محل الدراسة والتطرق إلى أهدافها ومهامها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف

أولا: نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

يعتبر الصندوق الجهوي بالطارف أحد السبعة وستون (67) صندوق جهوي متواجد عبر التراب الوطني، والتي تنطوي كلها تحت كفالة وضمان الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

- حيث تم إنشاء الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي المؤمنة والتابعة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، اعتمادا من وزارة المالية ، بتاريخ 27 أفريل 1964 مؤرخ رقم 147/70.
- فبعد إعادة هيكلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بعنابة، انطلاقا من هذه العملية تأسس الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف سنة 1992 بشبيطة مختار، وفي سنة 1995 وبعد الانتهاء من أشغال بناء المقر الحالي بعاصمة الولاية الطارف انتقلت المديرية إليه.

ثانيا: رأس مال الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وفروعه على مستوى الولاية

- يتكون من أشخاص يتبنون القانون الأساسي، ويكتتبون حصصا في رأسماله وتكتتب كل حصة بقيمة اسمية تبلغ 2000 دج كما بلغ الرأسمال التأسيسي للصندوق 5.356.000 دج و1768 فلاح مساهم كما بلغ عدد الفلاحين المساهمين المشتركين: 165 مشترك، ويسير الصندوق طاقم يتكون من مدير جهوي وثلاثون (30) مستخدم.
- ويتربع الصندوق حاليا على 06مكاتب محلية وهي:

- المكتب المحلي ببلدية بوثلجة؛
- المكتب المحلي ببلدية الذرعان؛
- المكتب المحلي ببلدية الشط ؛
- المكتب المحلي ببلدية بن مهيدي؛
- المكتب المحلي ببوحجار؛
- المكتب المحلي ببلدية البسباس.
- إضافة إلى مشروع افتتاح مكتب محلي جديد بدائرة القالة.

ما يميز الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف كونه تعاضدية ذات طابع اقتصادي مختص في مجال التأمينات الفلاحية، أي أن نشاطه يقتصر في اكتتاب عقود التامين مصنفة كالآتي:[1]

1- التأمينات النباتية: تأمينات ضد الحرائق، البرد، عقد تامين نباتي متعدد الأخطار، عقد تامين متعدد الأخطار للأشجار المثمرة، عقود خاصة بالطماطم الصناعية ....؛

2- التأمينات الحيوانية تشمل عقود تامين المواشي والدواجن...؛

3- تأمينات البنايات: بما فيها البنايات الفلاحية، الصناعية، مخازن...الخ؛

4- التأمينات على ضياع المنتوجات في غرف التبريد؛

5- تأمينات الأشخاص؛

6- تأمينات المركبات والعتاد الفلاحي.

المطلب الثاني: تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف

أولا: تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

هو مؤسسة مالية يوجد مقرها في شارع رابح لعداسي بالطارف لها أكثر من 26 سنة خبرة في مجال التأمينات الفلاحية معبر عنه بالأحرف الأولى من اسمه:

C : Caisse R : régionale M : Mutualité A : Agricole

تشرف عليها وزارة الفلاحة ذات طابع تعاوني وخدماتي، من مهامها تتمثل في القيام بنشاط التامين ما يعني إدخال الأموال وتحصيلها هذا من جهة، ومن جهة أخرى دعم الفلاحين حيث تقوم بتمويل الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الريفي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثانيا:خصائص الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

يتميز الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بعدة خصائص نذكر منها:

- تملك المؤسسة شخصية قانونية من حيث امتلاكها للحقوق، أو من حيث واجباتها أو مسؤولياتها؛

[1] انظر الملحق رقم 1

- القدرة على أداء الوظيفة التي وجدت من اجلها؛
- التحديد الواضح للسياسات والأهداف والبرامج وأساليب العمل؛
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية بالمجتمع الاقتصادي، ونمو الدخل الوطني هو مصدر رزق كثير من المواطنين؛
- لكي تستمر المؤسسة عليها أن تمول لتكيف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- على المؤسسة أن تكون مواكبة للبيئة التي وجدت فيها وان تستجيب لها، لان المؤسسة لا توجد منعزلة.

ثالثا: أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

- منح الثقة والأمان للزبائن وتقديم خدماتها بأقل تكلفة ممكنة دون الأخذ في الاعتبار عامل الربح؛
- تنويع محفظة الشركة وتوسيع نشاطاتها؛
- تحصيل أكبر نسبة ممكنة من الأموال لتحقيق الاكتفاء أو الاتزان المالي؛
- المحافظة على مكانتها في قطاع التامين؛
- المساهمة في تدعيم الاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على الطاقة الإنتاجية وزيادتها.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والمصالح المكونة له

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف المصالح المكونة للهيكل التنظيمي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والعلاقة بين مختلف المصالح.

الفرع الأول: المصالح المكونة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

من خلال دراستنا لوكالة CRMA بالطارف نلاحظ هيكلها التنظيمي يوجد في أعلاه المدير ثم الأمانة العامة ثم مصلحة الإعلام الآلي، بعدها نجد الهيكل يتفرع إلى جزئين: تأمينات ومصلحة صناديق الدولة.

1- **جزء خاص بالتأمينات:** وهو يضم المصالح التالية:

- مصلحة المستخدمين والوسائل العامة ؛
- المصلحة التجارية ؛

[1] حسب المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف.

- مصلحة الإنتاج؛
- مصلحة الحوادث والمنازعات: بدورها تنقسم مصلحة الحوادث إلى قسم الحوادث الجسمانية والحوادث المادية؛
- مصلحة المحاسبة. [2]

2- **جزء خاص بمصلحة صناديق الدولة**: وهو يتعلق بالدعم المقدم للفلاحين وينقسم بدوره إلى قسم المحاسبة وقسم الإحصاء.

وكذلك نجد أنه يتفرع عن المدير ستة فروع كما هو مبين في الشكل (3-1)

إن أفراد ومصالح وكالة CRMA وضعوا بشكل يهدف إلى توجيه كافة جهودها نحو الأفضل بغية كسب المزيد من الزبائن.

أولا: الإدارة

المدير: وهو المسؤول والمسير الأول للوكالة وهو الإطار السامي التنفيذي للصندوق ويتم تعيينه من طرف المدير العام وهو الذي يؤمن السير الحسن للصندوق وذلك بالتنسيق الجيد.

- ومن مهامه وصلاحياته:

- اتخاذ القرارات اللازمة والخاصة بسياسة الصندوق؛
- المسؤولية على التسيير التنظيمي لإدارة الصندوق، وهو الممثل الرسمي أمام السلطات القضائية والشركات الكبرى والمؤسسات العمومية والاتصال المباشر مع المديرية العامة؛
- السهر على تطبيق القانون على مستوى الوكالة واحترام أجال معالجة العمليات؛
- يقوم بمراقبة العمال؛
- مراقبة جميع النشاطات التقنية والمالية؛
- السهر على المعرفة الشاملة بالمحيط الاقتصادي.

[2] حسب المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف.

الامانة العامة: وهي وظيفة السكريتارية، وتقوم بالمهام التالية:

- ضمان التسيير الجيد للبريد الصادر والوارد للوكالة (التسجيل، الإرسال، الاستقبال، الترتيب)؛
- الرد على المكالمات الهاتفية والفاكسات للمدير؛
- تنظيم مذكرة المواعيد الرسمية للمدير (زيارات، اجتماعات).

ثانيا: مصلحة الإعلام الآلي

الإعلام الآلي هو علم معالجة المعلومات بطريقة منطقية وأتوماتيكية، حيث ان الصندوق يستخدم تقنية الاعلام الآلي من أجل تبسيط عمله وتجنب وجود أخطاء، بمعنى آخر معالجة المعلومات بطريقة سريعة ودقيقة وفعالة.

- ومن مهام رئيس هذه المصلحة:
- إحضار برامج جديدة؛
- إصلاح أي عطل في النظام أو شبكة الإعلام الآلي؛
- في حالة تغيير البرامج يتم تغيير المعلومات المحاسبية إلى البرنامج الجديد (تشكيل جسر)؛
- إرسال كشوفات بعقود التامين المبرمة وكشوفات التعويضات إلى المديرية العامة عبر الانترنت وذلك كل شهر.

ثالثا: مصلحة المستخدمين والوسائل العامة

تضم هذه المصلحة أربعة أقسام وهي:

1. **قسم الموارد البشرية:** وهو قسم يتكفل بشؤون العامل منذ دخوله والى غاية نهاية مدة العمل، وله فرعان:
   - فرع خاص بالأجور والضمان الاجتماعي للعمال.
   - فرع خاص بحقوق وواجبات العمال (عطل، تعويضات، تأخيرات،) حيث يمتاز بسرية العمل بالنسبة للعامل.
2. **قسم خاص بممتلكات الصندوق:** نجد مثلا مقر الصندوق بحي الطارف ومقر البنك بحي آخر
3. **قسم خاص بالحماية والأمن للصندوق:** حيث يهتم بوضع كاميرات لمراقبة العمال وتعيين أعوان الأمن لحل النزاعات بين العمال أو بين الزبائن إن وجدت.
4. **قسم خاص بوسائل العمل:** حيث تضمن توفير جميع متطلبات العمل من أوراق وأقلام....الخ

رابعا: المصلحة التجارية

تسمى كذلك مصلحة التنقيب أي البحث عن زبائن جدد، هدفها الأساسي هو جمع كل الوسائل التي في حوزة المؤسسة وذلك لخلق والحفاظ وتطوير السوق، بمعنى آخر مهامها عديدة ومتنوعة تتمثل في:

- تحسيس جميع العمال على أهمية التعامل بجدية ومثالية مع مجموع الزبائن؛
- القيام بإعداد دراسات وتقارير حول النشاط التأميني بالإضافة إلى دراسة السوق والإمكانيات والمكان أو الجهة مع تحديث هذه المعلومات؛
- توجيه ومتابعة المصالح الأخرى خاصة الإنتاج والحوادث على ضرورة الالتزام بالمنهجية المتبعة من طرف المديرية العامة أو الجهوية؛
- الإعداد لمخططات عمل (تنفيذ) وذلك لتوعية وإرشاد مشتركينا وخاصة أهم الزبائن وذلك ب:
- تنظيم أيام إعلامية وإرشادية وتحسيسية للعامل الفلاحي حول أهمية التأمينات الفلاحية وذلك على مستوى بلديات الولاية، بالإضافة إلى تكوين عروض سواء داخل الصندوق أو المشاركة في التظاهرات المتعددة التي تقام في تراب الولاية.
- القيام بنفس العملية بصفة خاصة تجاه أهم المتعاملين الاقتصاديين والمقاولين وكبار الفلاحين.

خامسا: مصلحة الإنتاج

تقوم هذه المصلحة بتقديم منتجاتها بصفة سريعة نظرا لاستعمال تقنية الإعلام الآلي، حيث تسجل فيه العقود والملفات بما يسهل عملها ويعطيها أفضل خدمة للزبائن ولما كانت مهمة هذه المصلحة عرض منتجات الصندوق فإنها تقوم بما يلي:

- استقبال الزبائن بصفة دائمة ومستمرة؛
- تقديم المعلومات والاستفسارات فيما يخص الضمانات الجيدة لمصلحة الزبون ومصلحة الشركة وإعلامهم بقسط التأمين؛ والمدة حسب الاتفاق؛
- إبرام عقود التامين.

سادسا: مصلحة الحوادث والمنازعات

تقوم هذه المصلحة بدراسة جميع ملفات الحوادث والمنازعات والسهر على تسويتها في اقرب الآجال الممكنة ومتابعة قضايا المنازعات (أحكام، تنفيذ، طعون)

كما إن مصلحة الحوادث تنقسم إلى قسمين:

- **قسم الحوادث الجسمانية:** في هذا القسم يتم تسيير وتسديد تعويضات الحوادث التي انجرت عنها جروح أو كسور أو وفاة، حيث يتم الفصل فيها عن طريق القضاء بناءا على محضر السلطات العمومية من الدرك أو الشرطة.
- **قسم الحوادث المادية:** ويتم فيه التعويض عن الأضرار المادية التي تلحق بالشيء موضوع التامين.

وهذين القسمين موجودين في كل مصلحة حوادث على مستوى كل وكالات التامين على اختلاف أنواعها(CAAT,CAAR,SAA)، إلا أن صندوق التعاون الفلاحي يهتم كذلك بالحوادث التي يتعرض لها الفلاح و ممتلكاته، وتتمثل في حريق المحاصيل الزراعية، البرد، الجفاف، الفيضانات، أو الحوادث التي تتعرض لها الماشية.

سابعا: مصلحة المحاسبة

هي من أهم المصالح في الصندوق وهي المحور الذي تمر به كل العمليات المالية حيث إنها تؤدي العمليات التالية:

- استلام أقساط التامين من مصلحة الإنتاج في نهاية كل يوم ووضعها في البنك وأحيانا في الحساب الجاري البريدي؛
- الترجمة المحاسبية لملفات الحوادث المصرح بها على شكل أرقام؛
- تسديد التعويض الخاص بالملفات التي تم تسويتها عن طريق تسليم الشيكات للزبائن؛
- في حالة إيقاف عقد التامين تقوم المصلحة بإرجاع الأقساط الخاصة بالمدة التي لم يتم التامين فيها؛
- تسديد الفواتير الخاصة بالشركة؛
- تسديد مبالغ شراء المواد واللوازم؛
- تسديد أجور العمال؛
- دفع حقوق الضرائب والاشتراكات الاجتماعية؛
- الإشراف على الميزانية الختامية وميزان المراجعة.

ثامنا: مصلحة صناديق الدولة

- هذه المصلحة تضم مجموعة من الصناديق التالية:

- **الصندوق الوطني للتنمية والاستثمارات الفلاحية(FNDIA)**: حيث يتم تقديم الدعم للفلاح لتمويل المشاريع الخاصة بالاستثمار الفلاحي وذلك وفقا لمجموعة من الشروط والإجراءات:

الشروط: أهمها لديه بطاقة فلاح، لديه ارض، عدم وجود ديون.

الإجراءات:

- يقوم الفلاحين بتقديم طلبات الدعم إلى رئيس التقسيمة التابعين لها، حيث يتضمن الطلب ما يريد انجازه كل فلاح، ثم يأخذ رئيس كل تقسيمه طلبات الفلاحين إلى مديرية الفلاحة لتعرض على اللجنة التقنية الولائية المكونة من :(مدير الفلاحة، رؤساء التقسيمات، ممثل بنك البدر، ممثل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف، مندوب مديرية الري، مندوب محافظة الغابات ومندوب معهد التنمية الفلاحية).
- تقوم اللجنة بدراسة الطلبات وبعد الموافقة عليها يعطى للفلاح مقرر، ثم يبدأ في المشروع وبعد فترة ترسل لجنة معاينة لتفقد بدا المشروع، كما يقوم الفلاح بتقديم كشف الأشغال المنجزة أو الفاتورة إلى مصلحة صناديق الدولة التي ترسلها إلى المديرية العامة لتعطي الأمر بتقديم الدعم، ثم تقوم هذه المصلحة بتحرير الشيك للفلاح.

- **صندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية(FPZPP)**: عند انتشار وباء أو مرض، بالنسبة للحيوانات يرسل البيطري إلى المربي لتقديم التلقيح للحيوانات، أما بالنسبة للنباتات فيتم إرسال مكلف لتقديم الأدوية النباتية التي تناسب كل منتج وكل مرض.
- **الصندوق الوطني للإنتاج الفلاحي (FNPA).**
- **الصندوق الوطني للاستغلال الفلاحي (FNRA)**
- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)**: وهو خاص بتعبيد الطرقات وحفر ابار المياه في المناطق الفلاحية حيث يتم دراسة كل منطقة حسب الأولوية.

- **أهداف المصلحة:**

- تسيير أموال الدولة المخصصة للدعم الفلاحي؛
- المساهمة المثلى في الإنتاج الفلاحي ذو الطابع الإنتاجي؛
- استغلال الموارد البشرية والمادية لتحقيق التطور الاقتصادي.

ومن أهم المتعاملين لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين نذكر منهم:[1]

- الزبائن: وهم المؤمنين لدى الشركة ؛
- التجار: هناك العديد من التجار؛
- أما بالنسبة لمؤسسات الدولة نجد:

- البلديات حيث إن اغلبها مؤمن لدى الصندوق؛
- المركبات الرياضية.

الفرع الثاني: العلاقة بين مختلف المصالح

1. **علاقة مصلحة المحاسبة بالمصالح الأخرى**: وتتمثل في:

أ **بالنسبة لمصلحة الإنتاج**: تقوم المصلحة بمراجعة يومية الإنتاج ومقارنتها مع مداخيل اليوم نفسه، وعند وجود نقص أو زيادة بينهما تشعر مصلحة الإنتاج قصد تسوية هذا الخلل.

ب بالنسبة إلى مصلحة الحوادث: تتمثل هذه العلاقة بصفة عامة في تسوية الملفات المتعلقة بالحوادث في جميع أنواع التامين، كل ثلاثة (03) أشهر تقوم المصلحتين معا بإحصائيات قصد معرفة ما تحقق خلال الثلاثي.

وتكون العلاقة عند التصريح لمصلحة الحوادث، على هذه الأخيرة اللجوء لمصلحة الإنتاج للتأكد من عقد التأمين.

2/ **علاقة الصندوق بمصلحة الحوادث، الإنتاج، المحاسبة: وتتمثل في:**

بالنسبة لمصلحة الإنتاج: في نهاية كل يوم تقدم يومية ما حصل عليه الصندوق من طرف مصلحة الإنتاج، يوضح فيها اسم المؤمن ورقم وثيقة التامين تقدم للصندوق لمقارنتها بمجموع وصول الاستلام وتحدث المطابقة بينهما.

بالنسبة لمصلحة المحاسبة: في نهاية كل يوم تحصل وصول الاستلام وتسلم لمصلحة المحاسبة هذه الأخيرة بدورها تتحقق من وجود أي خطا وان وجد يجب تصحيحه في نفس اليوم وذلك بالرجوع لصاحب الصندوق.

[1] مصلحة المحاسبة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف.

بالنسبة لمصلحة الحوادث: هناك التعويض التكميلي الذي يتم دفعه من قبل الصندوق وتقدر النسبة ب 20% يدفعها الأخير و 80 % تدفع من طرف صندوق تعريفات من الأمراض لهذا التعويض التكميلي.[1]

الشكل (3-1) الهيكل التنظيمي لـ CRMA

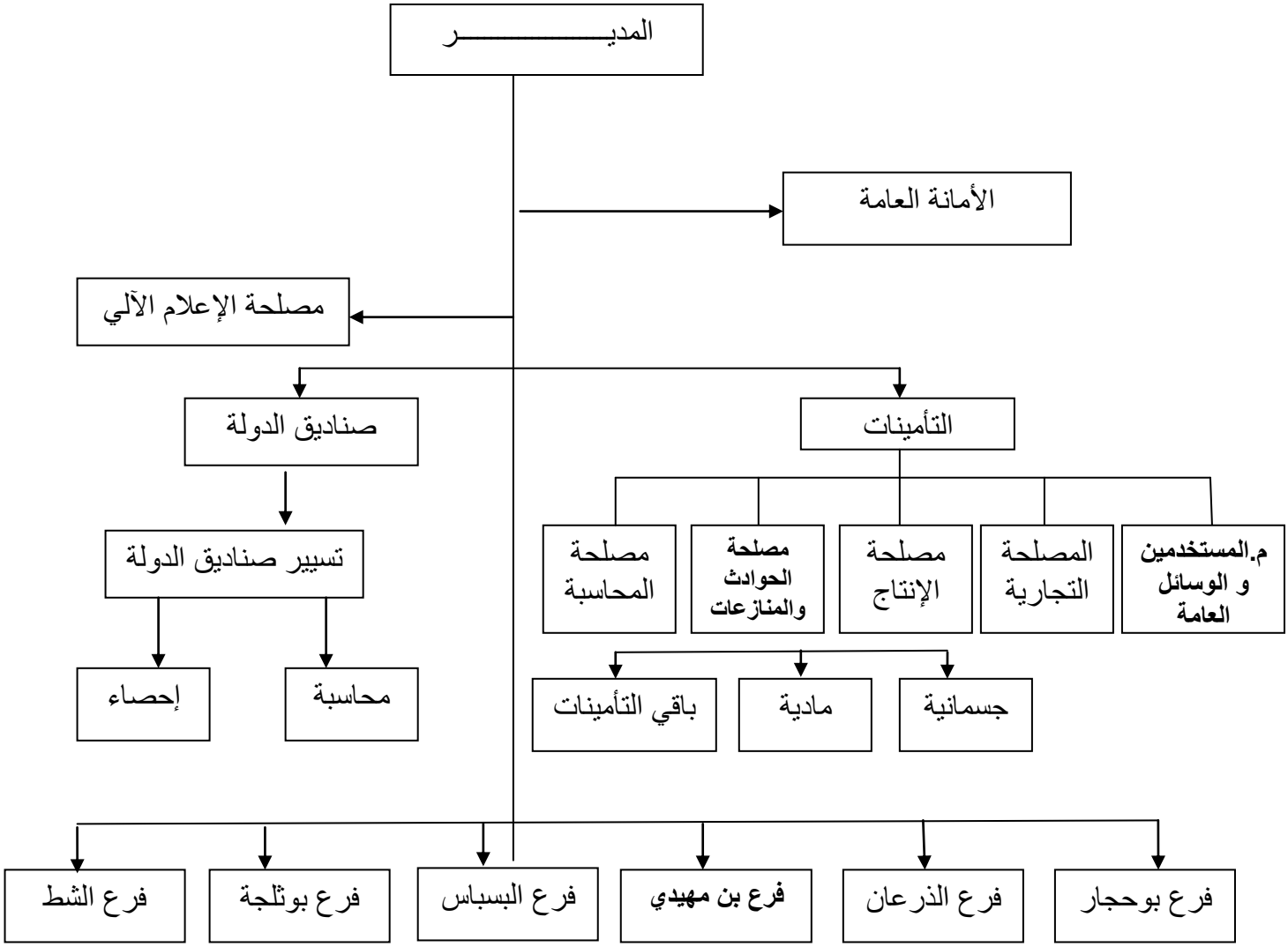

المصدر: مصلحة المستخدمين والوسائل العامة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي-بالطارف-

[1] بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف.

المبحث الثاني: موضوع عقد تامين الدواجن ومجاله

نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا النوع من التأمين من خلال توفير الضوابط وإعداد التدابير والاحتياجات اللازمة لمواجهة الأمراض، ورفع درجة الأمان، والحفاظ على ما حققه القطاع من انجازات وتجنيبه للمخاطر، وجب توفر وسائل الحماية والأمن، حيث سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم الإجراءات والضمانات الممنوحة.

المطلب الأول: موضوع ومجال العقد

من خلال هذا العقد يضمن المؤمن الخسائر والأضرار المترتبة عن أحد الأخطار المذكورة فيما يلي:

- وفيات الدواجن؛
- الحريق والأخطار اللاحقة؛
- أضرار المياه؛
- الفيضانات؛
- العاصفة؛
- المسؤولية المدنية للاستغلال.

إضافة إلى الخسائر النقدية التي يتعرض لها المؤمن له، في حالة موت الدواجن الناتجة عن إحدى الحوادث التالية:

المرض: عبارة مرض يقصد بها كل تطور مرضي سببه عدوى طفيلية أو استقلالية متنقلة.

ذبح الدواجن المنظم: سواء من طرف الطبيب البيطري، المؤمن والسلطات العمومية، وهذا على سبيل الوقاية أو الحد من مدى انتشار الخسائر.

التسمم الغذائي: للدواجن لا يكون المؤمن له مسؤولا عنها[1]

[1] Condition générale multirisque agricole. P10

المطلب الثاني: تكوين العقد ومدته

قبل كل قبول للتأمين على المؤمن له تقديم إجباريا نتائج التحليل المتعلقة بالأمراض ذات التصريح الإجباري، وخاصة داء السلمونيلات.

وقد يمتد الضمان ليشمل تغطية المصاريف والصيدلانية التي يحررها البيطري أو أية سلطة طبية شريطة دفع قسط معين.

وبعبارة مصاريف يجب فهم:

- ✓ **طبية:** وهي أتعاب الطبيب المعالج.
- ✓ **صيدلانية:** وهي المصاريف المخصصة لشراء الأدوية التي يصفها الطبيب المعالج، والمؤمن له مطالب بالتصريح على كل المجموعات والفصائل المختلفة للدواجن التي يملكها وإرفاق تصريحه بمحضر التأكد من الخطر لا يتعدى 48 ساعة على الأكثر ويدفع مصاريفه للمؤمن له ويعده طبيب بيطري أو تقني في تربية الدواجن، ويتضمن هذا المحضر كل المعلومات حول ظروف تربية الدواجن، وكل قبول لمجموعة جديدة من الدواجن يجب التصريح به في ظرف 24 ساعة.

يتم إعداد وثيقة التامين والملحقات بناء على التصريحات التي يقدمها المؤمن له، هذا الأخير مطالب أثناء الاكتتاب بالإجابة بدقة على كل الأسئلة المكتوبة أو الشفهية التي يطرحها عليه المؤمن والمتعلقة بتقدير الخطر الذي سيتكفل به في حالة وقوع الحادث.

لا تسري آثار التامين إلا على الساعة الصفر من اليوم الموالي لدفع القسط إلا بوجود اتفاق مخالف، كما أن كل هذه الأحكام تطبق على أي ملحق أدخل على وثيقة التامين.

المطلب الثالث: التدابير والإجراءات المستكملة عند وقوع الحادث

بمجرد وقوع الحادث على المؤمن له:

أ- استخدام كل الوسائل المتاحة لاتقاء الضرر أو الحد من مداه، وانقاد الأشياء المؤمن عليها والسهر بعد ذلك على وقايتها، في حالة وجود وفيات استدعاء الطبيب البيطري فورا وإتباع التعليمات التي يأمر بها وإعطاء العلاج المناسب والضروري للدواجن المصابة.

ب- إخطار المؤمن كتابيا في اجل لا يتعدى سبعة (7) أيام في الحالة الطارئة والقوة القاهرة بعد الاطلاع مباشرة على الحادث سواء كان : حريق، أضرار المياه أو مسؤولية مدنية.

وفي حالة الوفيات المدة القصوى محددة بأربع وعشرين (24) ساعة.

ت- إرسال المؤمن في الأجل المحدد تصريح قانوني يتضمن:

- تاريخ الحادث ؛
- ظروف وقوع الحادث ومداه ؛
- الأسباب المعروفة أو المفترضة؛
- طبيعة والمبلغ التقديري للأضرار؛
- أسماء الشهود المحتملين إن أمكن؛
- تاريخ بداية تربية الدواجن؛
- نوعية الإنتاج؛
- العلاج الذي تم تقديمه أو الواجب تقديمه إلى جانب النتائج المحتملة[1]

[1] Condition générale, op cit,p13

جدول رقم (3-1): الإعفاءات الواجب خصمها على الحادث:

تعيين فصيلة الحيوانات المؤمن عليها	وفيات من 8 % إلى 15 %	وفيات أكثر من 15 % إلى 25 %	وفيات أكثر من 25 % إلى 50 %	وفيات أكثر من 50 %
دجاج اللحم **Poulets de chair**	% 8	% 16	%20	% 30
دجاج في مرحلة النمو **Poulettes demarrées**	% 5	% 10	% 15	% 30
دجاج البيض **Poules pondeuses**	% 12	% 24	% 30	% 40
دجاج الانسال **Poulettes Reproductrices**	% 17	% 24	% 30	% 40

المصدر : الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA الطارف

من خلال هذا الجدول حاولنا تقديم مختلف النسب التي تخصم من مبلغ التعويض عند وقوع الحادث والتي يتحملها المؤمن له.

المبحث الثالث: دراسة حالة لتامين متعدد الأخطار الدواجن

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم الإجراءات المتبعة لإبرام عقد التأمين في المطلب الأول، وكيفية إبرام العقد في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث سيتم تناول التعويض عن الأضرار.

المطلب الأول: إجراءات إبرام عقد التامين

تقدم فلاح (ح.ه) الساكن ببلدية بحيرة الطيور ولاية الطارف إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA وكالة الطارف لطلب التأمين على 4800 دجاجة من صنف دجاج البيض، مصحوبا بالوثائق التالية:

- شهادة التطهير الصحي: وتسلم من طرف مديرية المصالح الفلاحية وتضمن هذه الشهادة مطابقة المدجنة لمعايير تربية الدجاج، حيث يقوم الخبير بمعاينة المدجنة.[1]
- اعتماد صحي لمنشأة التحضين؛
- شهادة صحية للدجاج من المصدر: والمقصود بالمصدر هنا الممول الذي يزود الفلاح بالكتاكيت ويتمثل دور هذه الوثيقة في ضمان سلامة الكتاكيت قبل وصولها إلى المدجنة مع توقيع المختص؛[2]
- وثيقة إثبات تاريخ وضع الدجاج حيث أن لكل نوع من الدجاج مدة تربية خاصة به حيث أن:
  - الدجاج البيوض: سنة كاملة؛
  - الدجاج اللحوم: 56 يوم؛
  - الديك الرومي: من 05 إلى 06 أشهر.

ثم يقوم المكلف بالمصلحة بإجراء حساب افتراضي بعد إحضار كافة الوثائق من طرف المؤمن له، ثم حساب نموذجي لقيمة التأمين والموافقة المبدئية، وبعد ذلك يقوم الصندوق بتعيين خبير بيطري من طرف مصالح التامين ليقوم بالمعاينة والتأكد من المعلومات المقدمة ثم يقوم بإحضار تقرير الخبرة وتكون ممضية من طرف الخبير والفلاح.

حيث يبدأ سريان عقد تامين الدواجن ابتداءا من الساعة 00:00 من اليوم الموالي لدفع القسط ويكون لمدة سنة قابلة للتجديد تلقائيا.

---

[1] انظر للملحق رقم2.

[2] انظر للملحق رقم3.

وبعد المعاينة من طرف الخبير قام المؤمن له بأخذها إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف في مدة لا تتعدى 24 ساعة من المعاينة لإبرام عقد التأمين.

المطلب الثاني: إبرام العقد

تقدم الفلاح للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA وكالة الطارف في 2016/01/12 على الساعة 09:26 مرفوقا بالمعاينة، وقام بإظهار رخصة السياقة الخاصة به، من أجل إبرام عقد تامين متعدد الضمانات لفصيلة الدواجن ويتكون العقد على المعلومات التالية:[1]

رقم العقد: 249/30/2016/00002.

المؤمن: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة الطارف

العنوان: شارع رابح لعداسي الطارف.

المنتوج: متعدد الضمانات

معلومات خاصة بالمؤمن له:

المؤمن له: ح.هـ.

العنوان: بحيرة الطيور ولاية الطارف

تاريخ بداية العقد: 2016/01/12 على الساعة 00:00؛

تاريخ نهاية العقد: 2017/01/11 على الساعة 00:00؛

رقم رخصة السياقة:---983؛

تاريخ صدور رخصة السياقة: ../../2014؛

المكان: عنابة.

[1] انظر للملحق رقم4.

جدول رقم (3-2): الضمانات الممنوحة في العقد: " عقد تامين متعدد الضمانات الدواجن"

الضمانات	رأس المال	القسط	التخفيض	القسط الصافي
دجاج البيض	2,064,000.00	157,896.00	39,474.00	118,422.00
منشاة تربية الدجاج	1,000,000.00	1,280.00		1,280.00
معدات وآلات الدواجن	3,026,000.00	3,026.00		3,026.00
بضاعة ومنتوجات الدواجن	767,000.00	1,495.65		1,495.65
الثروة الحيوانية خفيفة الوزن	2,064,000.00	2,064.00		2,064.00
رجوع الغير ومتابعة الجيران	500,000.00	240.00		240.00
انفجار المباني الفلاحية	5,857,000.00	585.70		585.70
الزلازل	2,928,500.00	8,199.80		8,199.80
أضرار المياه	2,928,500.00	2,928.50		2,928.50
العواصف	2,928.500.00	1,464.25		1,464.25
الفيضانات	2,928,500.00	2,928.50		2,928.50
أضرار جسدية	500,000.00	1,400.00		1,400.00
أضرار مادية	500,000.00	1,500.00		1,500.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم(04)

حساب القسط:

- **القسط التجاري(الإجمالي)= القسط الصافي الإجمالي + الملحقات + الرسم على القيمة المضافة(TVA) + حقوق الطابع.**
- **حساب القسط الصافي:**

القسط الصافي= (عدد الدجاج × السعر الوحدوي × النسبة) – التخفيضات.

نسب الدجاج:

- **الدجاج اللحوم:3%**
- **الدجاج البيوض: 7.65%**
- **الديك الرومي: 7%**

القسط الصافي= 4800×430×7.65%– 39474 =118422دج

- **القسط الصافي الإجمالي= مجموع الأقساط الصافية**

=118.422.00+ 1.280.00 +3.026.00+ 1.495.65 +2.064.00+ 240.00+585.70+ 8.199.80+ 2.928.50 +1.464.25 +2.928.50 +1.400.00+ 1.500.00

- **القسط الصافي الإجمالي: 145534.4 دج.**
- **الملحقات: 500.00 دج.**
- **حقوق الطابع:40.00 دج.**

- **القسط التجاري (الإجمالي)= 145534.4دج + 500.00دج +24825.85دج +40.00دج**
- **القسط التجاري (الإجمالي)= 170.900.25دج**

وبهذا يكون الفلاح (ح.ه) قد استوفى كل الإجراءات اللازمة وقام بتامين على الدجاج

في نفس السن ومن نفس الصنف(دجاج البيض) لمدة سنة كاملة قابلة للتجديد.

❖ ويمكن للفلاح (ح.هـ) التوجه للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وذلك في الحالات التالية:

- القيام بإجراء ملحق ايجابي والمتمثل في إدخال دجاج جديد إلى غير ذلك.
- القيام بملحق سلبي والمتمثل في فسخ الضمانات.
- القيام بملحق طبيعي والمتمثل في مضي سنة وإمضاء عقد جديد

المطلب الثالث: التعويض عند وقوع الحادث

الفرع الأول: التصريح بالحادث

التصريح يكون في 15 يوم على مدى السنة من طرف خبير يعين المدجنة وهذا لحساب الدجاج الميت والدجاج المتبقي والمعمول به وذلك بواسطة ملف متابعة موت الدجاج.[1]

وتكون الوفاة مرفوقة بشهادة طبية تثبت الوفاة حيث أن الموت الطبيعي لا يعوض.[2]

ثم يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بتقديم استمارة التصريح بالحادث للفلاح ومن خلالها يقوم الصندوق بـ:

- التأكد من وجود العقد وصلاحيته؛
- التأكد من صنف الدجاج والنوع المؤمن عليه.

وعند التأكد من توفر الشرطين السابقين، يقوم الصندوق بتعيين الخبير البيطري والذي خرج إلى مكان تربية الدجاج الذي وقع فيه الحادث للتأكد من الدجاج الميت وذكر الأسباب والظروف المحيطة بالوفاة وذلك من خلال أخد مجموعة من الصور الفوتوغرافية.[1]

[1] انظر الملحق رقم 05.

[2] انظر الملحق رقم 06 .

[1] انظر الملحق رقم07.

الفرع الثاني: دراسة الملف

ومن خلال تقرير الخبرة الذي قدمه الخبير للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA يقوم بما يلي:

- **دراسة الملف:** يجب أن يحتوي على الوثائق التالية:
  - استخراج عقد التامين من مصلحة الإنتاج؛
  - استخراج صور الدجاج المؤمن عليه قبل الوفاة؛
  - استخراج الاعتماد الصحي الخاص بالدجاج المتوفي؛
  - ورقة التصريح بحادث الوفاة؛
  - شهادة الطبيب البيطري الخاص بالفلاح؛
  - تقرير معاينة الخبير الخاص بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي؛
  - صور الدجاج المتوفي بعد الحادث.

وبعد استكمال الملف من خلال استخراج الوثائق اللازمة من مصلحة الإنتاج وإضافتها للوثائق اللازمة بعد الحادث (وفاة الدجاج)، يقوم الصندوق بالتأكد من تطابق الصور للدجاج قبل وبعد الحادث وكذا معرفة ما اذا كان سبب الوفاة ليس مدرج ضمن الاستثناءات.

- **ملف الحادث:** (عند وفاة الدجاج): ويتضمن الوثائق التالية:
  - شهادة الوفاة للطبيب البيطري للفلاح؛
  - الاعتماد الصحي؛
  - صور الدجاج قبل الوفاة؛
  - صور الدجاج بعد الوفاة؛
  - الطريقة الحسابية للتعويض؛
  - مخالصة التعويض؛
  - استمارة التصريح بالحادث؛
  - شهادة الخبرة للخبير الخاص بالصندوق CRMA.

الفرع الثالث: حساب التعويض

يقوم المؤمن برصد مبلغ مالي لتسديد أتعاب الخبير.

وانطلاقا من تقرير الخبرة المقدمة من طرف الطبيب البيطري، يقوم المؤمن بحساب التعويض.

وتكون الطريقة الحسابية للتعويض كالآتي:

$$\frac{\text{عدد الدجاج المؤمن عليه} \times \text{نسبة الوفاة (دجاج البيض)}}{100}$$

التعويض= عدد الدجاج المتوفي × النسبة المحددة من طرف الدولة × السعر الوحدوي للدجاج

التعويض في المثال السابق:

$$\frac{12 \times 4800}{100}$$

= 576 دجاجة

وهو عبارة عن عدد الدجاج المتوفي الذي يتحمله المؤمن له

وبعد فترة زمنية قدم الفلاح تصريح بموت 186 دجاجة

حيث يعود سبب موت 186 دجاجة إلى انقطاع التيار الكهربائي وفي هذه الحالة لا يتم التعويض على الدجاج المتوفي وذلك لسببين:

السبب الأول: يكمن في سبب موت الدجاج الذي لم يكن من الأسباب التي تستدعي التعويض

السبب الثاني: عدد الدجاج المتوفي لا يتطلب القيام بالتعويض بما انه لم يصل إلى النسبة المحددة وهي 12%

التعويض= عدد الدجاج المتوفي × النسبة المحددة من طرف الدولة × السعر الوحدوي للدجاج

جدول رقم (3–3): حساب مبلغ الخسائر لعدد الدجاج المتوفي كل 15 يوم

كل 15يوم	الدجاج المتوفي	المؤشر	السعر الوحدوي	مبلغ الخسائر
15 يوم الأولى	10	1,00	430	4300
15 يوم الثانية	12	0,95	430	4902
15 يوم الثالثة	14	0,90	430	5418
15 يوم الرابعة	15	0,86	430	5547
15 يوم الخامسة	13	0,81	430	4527.9
15 يوم السادسة	14	0,76	430	4575.2
15 يوم السابعة	10	0,71	430	3053
15 يوم الثامنة	11	0,67	430	3169.1
15 يوم التاسعة	16	0,62	430	4265,6
15 يوم العاشرة	11	0,57	430	2696,1
15 يوم الحادية عشر	16	0,55	430	3784
15 يوم الثانية عشر	10	0,53	430	2279
15 يوم الثالثة عشر	20	0,51	430	4386
15 يوم الرابعة عشر	17	0,49	430	3581,9

15 يوم الخامسة عشر	16	0,47	430	3233,6
15 يوم السادسة عشر	13	0,45	430	2515,5
15 يوم السابعة عشر	20	0,44	430	3784
15 يوم الثامنة عشر	186	0,41	430	32791,8
15 يوم التاسعة عشر	80	0,39	430	13416
15 يوم العشرون	75	0,38	430	12255
15 يوم الواحدة والعشرون	50	0,37	430	7955
15 يوم الثانية والعشرون	70	0,36	430	10836
15 يوم الثالثة والعشرون	55	0,35	430	8277,5
15 يوم الرابعة والعشرون	68	0,34	430	9941,6
15 يوم الخامسة والعشرون	46	0,33	430	6527,4
المجموع	868	-	-	168018,2

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الملحق رقم(07)

868 – 186 **=** 682 دجاجة

168018,2 – 32791,8 **=**135226,4 دج

نسبة الموت= $\frac{\text{العدد الإجمالي لموت الدجاج}}{\text{عدد الدجاج المؤمن}} \times 100$

$$\text{نسبة الموت} = \frac{682}{4800} \times 100$$

= %14,20

من خلال هذه النسبة ننظر إلى الجدول المحدد من طرف الدولة والمخصص لنسب الوفيات للدجاج حيث أن 14,20% تقابلها في الجدول 12%

وبالتالي يكون التعويض كالتالي:

135226,4× 12% **=** 16227,168دج

16227,168–135226,4**=** 118999,23دج

وبالتالي قيمة التعويض الذي تحصل عليه الفلاح (ح.ه) هو: 118999دج

يلحق هذا الحساب بوثيقة يتم إمضاءها من طرف المؤمن له وتسمى **مخالصة التعويض** محررة من قبل شركة التامين حيث يتم ذكر المبلغ المستحق مع طريقة الحساب.

- وبهذا تتم عملية إبرام عقد التامين متعدد الأخطار لفصيلة الدواجن وطريقة التعويض عليها عند وقوع الحادث.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا في هذا الفصل أن المشرع الجزائري لم يتجاهل ولم يهمل عملية التامين الفلاحي حيث أخضعه لقوانين وإجراءات تحكم تطبيقه، حيث أن التامين على الدواجن يعتمد على أسس تقديرية تقوم على عدة مبادئ تعمل على تحديد القسط وحساب التعويض، التي يتوصل إليها المؤمن والمؤمن له، بعد إتباع جملة من الإجراءات مرتبة تسلسليا، بداية من طلب التامين وإبرام العقد إلى غاية التصريح بالحادث، وفتح ودراسة الملف وصولا إلى مرحلة التعويض.

الخاتمـــــة

إن أهمية التأمين الفلاحي تنبع من أهمية القطاع الفلاحي نفسه للتنمية الإقتصادية وخاصة على المدى الإستراتيجي. فباعتبار أهمية تنمية القطاع الفلاحي فإن النظر إلى التأمين الفلاحي كرافع مهم من روافع هذه التنمية يعتبر ضرورة ملحة.

تعمل الجزائر على توفير خدمات تأمين ملائمة للفلاحين من خلال منتجات وعقود التأمين الفلاحي التي يقدمها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفروعه الجهوية، وهي خدمات متنوعة وترقى إلى مستوى ما هو متعامل به دوليا. كما بينا في الدراسة الميدانية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف مختلف مراحل وإجراءات إبرام عقد التأمين متعدد الأخطار للدواجن وطريقة التسوية والتعويض.

نتائج الدراسة:

- ❖ يسهم التأمين الفلاحي بفاعلية في التنمية الفلاحية وذلك من خلال تعويض الفلاحين عن الخسائر التي يتكبدونها ومساعدتهم على التوسع في نشاطاتهم الفلاحية، مما يضمن إستمرارية النشاط والمحافظة على الثروة الفلاحية؛
- ❖ شهد القطاع الفلاحي في الجزائر جهود ترقية متواصلة بإنتهاج سياسات الدعم المختلفة، كما أعطي للتأمين الفلاحي مكانة مهمة كداعم للتنمية الفلاحية والإقتصادية؛
- ❖ يشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الوجهة الأولى للفلاحين الجزائريين لما يوفره من دعم حكومي؛
- ❖ رغم الجهود المبذولة لترقية التأمين الفلاحي والخدمات المناسبة المقدمة، إلا أنه يعرف عزوفا من طرف الفلاحين خاصة الصغار منهم، وهذا راجع للأسباب التالية:
  - ضعف الثقافة التأمينية للفلاح الجزائري،
  - انخفاض الوعي بالمخاطر وعدم تماثل درجة المعرفة بالمخاطر لدى كل من الفلاحين والصندوق التأميني؛

- الإعتماد على برامج الإعانات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة عقب الكوارث يدفع الفلاحين للتهاون عن تأمين ثرواتهم الفلاحية؛
- ارتفاع أقساط الإشتراك في الصندوق خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين ؛
- تعقيد إجراءات عقد التأمين وكمية الوثائق المطلوبة المحررة باللغة الفرنسية، مما يصعب على الفلاح البسيط فهمها وتجعله يستثقل مهمة تتبع الإجراءات، وهو ما لمسناه في الدراسة الميدانية.

نتائج إختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى: التأمين الفلاحي رافع مهم من الروافع الداعمة للتنمية الفلاحية، **صحيحة**، وهو السبب الرئيسي لتفعيل هذا النوع من التأمين في الإقتصاد؛

2- الفرضية الثانية: المخاطر الفلاحية هي مخاطر ذات طبيعة خاصة وتستدعي تأمينا مكيفا لها، **صحيحة**، لأن المخاطر الفلاحية ترتبط أكثر بالتغيرات المناخية وعادة ما تكون واسعة النطاق، لذلك تتجنبها شركات التأمين الخاصة وتتكفل بها غاليا المؤسسات والصناديق الحكومية في إطار برامج التنمية الفلاحية؛

3- الفرضية الثالثة: ساهم التأمين الفلاحي في الجزائر بدعم التنمية الفلاحية، **صحيحة نسبيا**، نظرا للعوامل المذكورة سابقا التي تعيق فاعلية المساهمة بشكل كامل؛

4- الفرضية الرابعة: يبذل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف مجهودات كبيرة لتأمين الفلاحين في المنطقة، **صحيحة**، نظرا للطبيعة الفلاحية للمنطقة وإستفادة معظم فلاحيها من الدعم الفلاحي بأشكاله المتعددة، مرفوقا بعمليات التأمين اللازمة.

الإقتراحات:

- التوعية والتحسيس بأهمية التأمين الفلاحي؛

- دعم الخدمات التسويقية لهذا النوع من التأمين، عبر خلق قنوات تسويقية فعالة؛

- تذليل الصعوبات أمام الفلاحين خاصة الإدارية.

المحتوى	الصفحة
– ملخص	
– Resumé	
– إهداء.....	
– شكر و عرفان	
– قائمة الأشكال.....	
–قائمة الجداول	
– فهرس المحتويات.....	
– المقدمة :.....	(أ)
– الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الفلاحية والتأمين الفلاحي.	
– المبحث الأول:عموميات حول الفلاحة والتنمية الفلاحية	(3)
– المطلب الأول: التعريف بالفلاحة وأهميتها الإقتصادية	(3)
– المطلب الثاني: التنمية الفلاحية بين المقومات والتحديات	(7)
– المطلب الثالث: السياسات الفلاحية الداعمة للتنمية الفلاحية	(10)
– المبحث الثاني:التأمين الفلاحي ودوره في تنمية القطاع الفلاحي	(17)
– المطلب الأول: أهمية التأمين في القطاع الفلاحي	(18)
– المطلب الثاني: المخاطر الفلاحية	(22)
– المطلب الثالث: منتجات وعقود التأمين الفلاحي	(26)
– المبحث الثالث: مساهمة االتأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية من خلال تجارب بعض الدول	(28)
– المطلب الأول: تجربة التامين في الجمهورية التونسية	(28)
– المطلب الثاني:تجربة التامين الفلاحي في المغرب	(29)
– المطلب الثالث: تجربة التامين الفلاحي في إسبانيا	(30)

الفصل الثاني : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتجربة التأمين فيه	
المبحث الأول: جهود الجزائر في ترقية القطاع الفلاحي	(34)
المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1999-2014)	(34)
المطلب الثاني: جهود ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر	(41)
المطلب الثالث: دعم التمويل الفلاحي في الجزائر	(47)
المبحث الثاني: تقييم تجربة التأمين الفلاحي في الجزائر	(54)
المطلب الأول: الملامح الرئيسية لقطاع التأمين الفلاحي في الجزائر	(54)
المطلب الثاني: المخاطر الفلاحية ومنتجات التأمين الفلاحي في الجزائر	(57)
المطلب الثالث: تطور سوق التأمين الفلاحي في الجزائر	(62)
الفصل الثالث : دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – الطارف –	
المبحث الأول : تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الطارف	(69)
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الطارف	(69)
المطلب الثاني : تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الطارف	(70)
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والمصالح المكونة له	(71)
المبحث الثاني : موضوع عقد تأمين الدواجن و مجاله	(79)
المطلب الأول : موضوع و مجال العقد	(79)
المطلب الثاني : تكوين العقد و مدته	(80)
المطلب الثالث : التدابير و الاجراءات المستكملة عند وقوع الحادث	(80)
المبحث الثالث : دراسة حالة للتأمين متعدد الأخطار – الدواجن –	(82)

المطلب الأول : إجراءات إبرام عقد التأمين	(83)
المطلب الثاني : إبرام العقد المطلب الثالث : التعويض عند وقوع الحادث	(84)
	(87)
خاتمـة.....	(89)
– قائمة المراجع	

الملاحـــق

ملحق رقم 1

نبذة عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الطارف

بعد إعادة هيكلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بعنابة ، انبثق عن هذه العملية تأسس الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف سنة 1992 بضيعة مختار، و في سنة 1995 و بعد انتهاء من أشغال بناء المقر الحالي بعاصمة الولاية الطارف، انتقلت المديرية إليه و يتربع الصندوق حاليا على 05 مكاتب محلية :

1- المكتب المحلي ببلدية الذرعان
2- المكتب المحلي ببلدية بن مهيدي
3- المكتب المحلي ببلدية البسباس
4- المكتب المحلي ببلدية بوثلجة
5- المكتب المحلي ببلدة الشط
6- المكتب المحلي ببوحجار

إضافة إلى مشروع افتتاح مكتب محلي جديد بدائرة القالة.

- يسير الصندوق طاقم يتكون من مدير جهوي و ثلاثون (30) مستخدم.
- الرأسمال التأسيسي : 5.356.000 دج.
- عدد الفلاحين المساهمين: 1768
- عدد الفلاحين المساهمين المشتركين: 165 مشترك

ما يميز الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالطارف كونه تعاضدية طابع اقتصادي مختص في مجال التأمينات الفلاحية ، أي أن نشاطه يقتصر في اكتتاب عقود تأمين معرفة كالآتي:

صفحة رقم 2

RÉPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES WILAYA D'EL-TARF
INSPECTION VETERINAIRE DE WILAYA
N° 455 /IVW /2015

AGREMENT SANITAIRE D'UN ETABLISSEMENT D'ACCOUVAISON OU D'ELEVAGE AVICOLE (*)
N° D'AGREMENT.....36 15 433.....

Je soussigné(e) docteur..... BENCHABANE Houria...N°AVN ..01457.
Grade...Docteur Vétérinaire ..... certifie avoir visité ce jour le ..17/08/2015
Le lieu d'implantation d'un établissement d'élevage avicole ou d'accouvaison (*)
Appartenant à.....BOUDEBZA ... Nourr ..... sis à .....lac des oiseaux.....
exploitée par.....

Les incubateurs : Nombre :...../..... capacité totale...../.....
Les éclosoirs : Nombre :...../..... capacité totale...../.....
Bâtiments d'élevage avicoles : Nombre :.....01.....
Capacité totale.....4500 PP..... type de production ..Poule pondeuse.....

Cet établissement est :

- Localisé sur un terrain ni humide, ni marécageux
- D'accès facile, ni trop éloigné, ni trop proche des axes de circulation et des sources d'approvisionnement
- Alimenté en eau et en électricité
- Doté d'un dispositif d'évacuation des eaux usées
- Eloigné de toute habitation (minimum 100 m)
- Situé là ou la densité avicole, l'épidémiologie et la situation sanitaire du secteur n'entrave en rien l'activité de la dite exploitation

Par conséquent, je certifie que cette exploitation est conforme pour l'élevage Avicole / pour l'accouvaison (*)
En foi de quoi, ce présent certificat est délivré pour servir et valoir ce que de droit

Délivré à ..EL TARF.. Le ..3 / 08 / 2015.....

P/L'Inspecteur Vétérinaire de Wilaya
(Nom, prénom et cachet du vétérinaire)

Le Vétérinaire Inspecteur
(Nom, prénom et cachet du vétérinaire)

(1) Rayer la mention inutile
Cet agrément peut être annulé ou suspendu si les conditions sanitaires d'hygiène s'avérant non-conforme

ملحق رقم 03

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

CERTIFICAT SANITAIRE VETERINAIRE

Poulette démarrée — Repro Chair — Repro-Ponte — Autres

Je soussigné(e), Dr ..... MAKHLOUF Madiha ..... N° d'AVN ..... 08326 .....

Certifie que les poulettes ci-dessous décrites, sont cliniquement indemnes de maladies contagieuses de l'espèce et ont subi toutes les vaccinations selon le protocole vaccinal officiel (dont copie jointe).

Ce cheptel a fait l'objet de prélèvements pour la recherche de salmonelles et de mycoplasmes et d'un (1) TEST des contrôles de vaccination avec des résultats satisfaisants.

- Nom de l'exploitant : ..UPD Ramel Souk..... W/El-Tarf.....
  Exploitation opérée sous le N° : .....36 15 0198.....
- Bâtiments N° : .....1 – 2 – 3 .....
- Adresse : ..... Ramel Souk..... W/El-Tarf .....
  Effectif : .....78322 Sujets.....
- Age : .....18 Semaines.....
  Souche : .....Novogène Brown.....
- Origine : ...CRP Ain-Taghrout.... W/Bordj-Bouarreridj.....
  Mode d'élevage : .....Batterie .....

Fait à ..... Ramel Souk ..... le ...04 Novembre 2015.....

Le vétérinaire chargé du suivi sanitaire
(Nom, prénom et cachet du vétérinaire)
Docteur Vétérinaire
MAKHLOUF Madiha
A V N° 08326

(-) : Rayer la mention inutile.

MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
DE LA WILAYA D'EL-TARF
INSPECTION VETERINAIRE DE WILAYA
N° : ...972.../WVW/15

CERTIFICAT SANITAIRE VETERINAIRE AUTORISANT
LA COMMERCIALISATION DE LA POULETTE DEMARREE
Loi 88-08 du 26 Janvier 1988

Je soussigné (e), Dr ..... BOUTAMINE Ahmed-Lakhdar ..... Inspecteur Vétérinaire de Wilaya,
N° d'AVN ...86047 ..... certifie avoir consulté le livret sanitaire d'élevage (registre côté et paraphé) relatif à la poulette décrite ci-dessus, et dont l'effectif est de .... 78327 Sujets .....

Je certifie que cette poulette a subi le protocole vaccinal officiel relatif à l'espèce et qu'elle est cliniquement indemne de toutes maladies contagieuses de ce fait, j'autorise sa commercialisation.

Fait à ..... El Turf ..... le ...04 Novembre 2015 .....

L'Inspecteur Vétérinaire de Wilaya

Dr BOUTAMINE A.L
Inspecteur Vétérinaire
de la Wilaya d'El Tarf
A.V.N° 86047

الملحق رقم 4

CE33
CRMAO3

Date édition: 17/01/2016
Heure 09:26

POLICE D'ASSURANCE

N°: 249/30/2016/00002

Multirisques Avicole

Identification du contrat

Assuré: 249000396000

Adresse: ANNABA

Permis n°: chir/983659

Délivré le: 17/09/2014

Date d'effet: 12/01/2016 Date d'expiration: 11/01/2017

Lieu: ANNABA

Garanties

	Garantie	Capital	Prime base	Réduction	Majoration	Prime nette
06.000-01-03	»Poule Pondeuse	2 304 000.00	187,356.00	39,474.00		148,422.00
05.120-12-02	»Batiment d'élevage construit en semi leger	1,260,000.00	1,260.00			1,260.00
05.120-12-05	»Volailles et poules d'élevage construction en semi lege	3,028,000.00	3,028.00			3,028.00
05.120-12-08	»Vaccinations, approvisionnements et produits d'élevage en	797,000.00	1,495.69			1,495.69
05.120-12-11	»Chapital d'exploitation en semi leger	2,064,000.00	2,064.00			2,064.00
13.10.1-03-09	»Recours des voisins et des tiers construction en semi le	500,000.00	240.00			240.00
08.230-01	»Explosions batiments agricoles	5,857,000.00	585.70			585.70
08.410-04	»Incendie construction semi	2,928,500.00	8,189.60			8,189.60
36.130-03	»Dégâts des eaux sur batiments agricoles	2,928,500.00	2,928.50			2,928.50
36.339-13	»Tempête sur batiment d'élevage	2,928,500.00	1,464.25			1,464.25
36.420-16	»Implosion sur batiment d'élevage	2,928,500.00	2,928.50			2,928.50
13.121-02-01	»Dommages corporels	600,000.00	1,400.00			1,400.00
13.121-02-02	»Dommages matériels	500,000.00	1,500.00			1,500.00

Décompte

Prime nette:	185,008.40	Accessoires:		Taxes:		Timbres:		Net à payer:
Réduction:	39,474.00	Complément	500.00	Tva:	24,825.85	Td:	40.00	170,900.25
Majoration								

L'Assuré (lu et approuvé)

Etablie : 12/01/2016

التعاون الفلاحي
MUTUALITE AGRICOLE

ملحق رقم 5

Cachet C. R.

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
EL-TARF
COURRIER ARRIVEE

FICHE de MORTALITE des VOLAILLES

Type de Production : Elevage de poule — Effectif de la Bande : 14810

N° du Bâtiment : Permanse — Mortalité du au Transport et après lui : 0

Bande N° : 01

Dates : Début d'élevage ___ Fin d'élevage ___

PAR QUINZAINES	1ère	2ème	3ème	4ème	5ème
Animaux présents	14810	14794	14778	14761	14743
Animaux morts	10	16	16	18	18
	6ème	7ème	8ème	9ème	10ème
Animaux présents	14738	14724	14708	14703	14687
Animaux morts	14	10	11	16	11
	11ème	12ème	13ème	14ème	15ème
Animaux présents	14676	14660	14650	14638	14624
Animaux morts	16	10	12	17	16
	16ème	17ème	18ème	19ème	20ème
Animaux présents	14597	14584	14561	14543	14528
Animaux morts	13	20	18	18	15
	21ème	22ème	23ème	24ème	
Animaux présents	14423	14373	14308	14048	39801
Animaux morts	50	74	61	168	146

DECLARATION DE SINISTRE : Dès que le total des pertes enregistrées excède :

- 8% pour les poulets de chair
- 6% pour les poulettes démarrées
- 12% pour les poules pondeuses

adresser une déclaration de Sinistre à votre Caisse Régionale

Signature de l'assuré

C - 2710

ملحق رقم 6

cabinet vétérinaire

TAHAR Badereddine

adresse professionnelle: lac des oiseaux

wilaya: el tarf

N° tel: /

N°:03/2016

certificat de mortalité

je soussigné docteur vétérinaire : TAHAR Badereddine, AVN N°: 10581, exerçant à: lac des oiseaux; wilaya d'El Tarf. certifie avoir constater ce jour le 29/08/2016, la mortalité de: cent quatre six (386) sujet de poule pondeuse productrice appartenant a : HAMDAOUI Hicham, sis a: lac des oiseaux/ wilaya d El Tarf. la mortalité survient suite a une augmentation de la température ambiante suite à coupure de l'électricité, selon la déclaration du propriétaire.

ce certificat n'a qu'une valeur sanitaire.

ce certificat est delivré pour servir et vouloir que le droit.

cachet et signature

TAHAR BADEREDDINE
Dr Vétérinaire

HAMDAOUI HICHEM

ملحق رقم 7

30/08/2016